جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة– كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تداعيات الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد العراقي للمدة (2014 – 2020)

رسالة تقدمت بها

زينب حسين صبيح

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف الأستاذ الدكتور

نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي

1444هـ 2023م

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العلي العظيم

سورة طه، الآية (114)

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ**(تداعيات الصدمتان المزدوجتان على الاقتصاد العراقي للمدة (2014 – 2020))** التي تقدمت بها الطالبة **(زينب حسين صبيح)** قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت أشرافي وأصبحت بأسلوب علمي سليم وخال من الأخطاء.

التوقيع:

المدقق اللغوي

أ.م. د. عباس عبدالعزيز صيهود

التاريخ: / /2022

توصية الأستاذ المشرف

أشهد أن اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(تداعيات الصدمتان المزدوجتان على الاقتصاد العراقي للمدة (2014 – 2020)) المقدمة من قبل الطالبة زينب حسين صبيح قد جرت تحت أشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير الاقتصاد.

التوقيع:

المشرف

أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا

التاريخ: / /2022

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على التوصية المقدمة من قبل الأستاذ المشرف، أحيل هذه الرسالة الى لجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها.

التوقيع:

أ. د. أمجد صباح عبد العالي

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ: / /2022

الإهداء

إلى من أبصرت بها طريق حياتي...واستمددت منها قوتي واعتزازي بذاتي...

إلى الكفاح الذي لا يتوقف إلى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار وأن لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الايمان والتخطيط السليم، الى ينبوع العطاء المثقاني مدى عمري ...إلى والدتي الغالية أمد الله في عمرها، وجزاها الله خير الجزاء.

الى من ينافس الغيث في العطايا ويسبق الحياء في السجايا ...الى رفيق دربي وزوجي الحبيب (أبو يوسف)

الى من تسعد عيني برؤياه ويطرب قلبي بنجواه ثمرة فؤادي (يوسف)

الى اختي الوحيدة (زهراء)

الى من كانوا لي أوفياء أصدقائي (صفا، آيات، احمد، اخلاص)

الى استاذي المشرف

أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا

الى الدكتورة ندوة هلال

جزاكم الله خير الجزاء بفضل الله وفضلكم يُكتب اسمي اليوم على هذا البحث

الى كل من كان خير عون لي في انجاز هذا البحث

شكراً من القلب

شكر وتقدير ...

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وال بيته الطيبين الطاهرين.

بعد الانتهاء من كتابة الرسالة أرى من باب الاعتراف بالفضل ورد الجميل والجهود المخلصة ان أتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير واعطر الثناء لمنهل العلم والخلق، استاذي الفاضل الدكتور (نبيل جعفر عبد الرضا) المشرف على اعداد هذه الرسالة وأكرر شكري وتقديري له واحسب ان كلمات الشكر والثناء قد لا تفي حقه لما ابداه من جهود علمية واراء سديدة اغنت هذا البحث ليظهر بالصورة الصحيحة ولما بذله من جهود كبيرة بالتوجيه والاشراف والمتابعة ومساعدته اياي في توفير المصادر ولما منحني من وقته وجهد الشيء الكثير وتذليله الصعوبات التي كنت اواجهها، دعواتي له بالتوفيق وجزاه الله عني خيرا وانعم عليه بوافر الصحة والسلامة.

واتوجه بالشكر والامتنان

الى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور (عبد الحسين توفيق شبلي) لرعايته واهتماه بطلبة الدراسات العليا.

كما واتقدم بجزيل الشكر والتقدير

الى رئاسة قسم الاقتصاد واساتذته المحترمين واخص بالذكر رئيسة قسم الاقتصاد السابقة الدكتورة (ندوة هلال جودة) لدعمها وتقديمها يد العون لطلبة الدراسات العليا

والدكتور (سامي عبيد محمد التميمي) رئيس قسم الاقتصاد السابق لرعايته العلمية لطلبة الدراسات العليا ورئيس قسم الاقتصاد الحالي الدكتور (امجد صباح الاسدي)، كما يقتضي واجب الاعتراف بالعرفان والجميل ان أتقدم بالشكر والامتنان الى جميع أساتذة قسم الاقتصاد الذين تشرفت بتدريسهم لي في المرحلة التحضيرية، (الدكتور شعبان صدام الامارة والدكتور يوسف علي الاسدي والدكتور سامي عبيد الاسدي، والدكتورة ندوة هلال جودة، والدكتور احمد صدام عبد الصاحب، والدكتور عدنان فرحان الجوراني، والدكتورة رجاء عبد الله عيسى، الدكتور ربيع ثجيل،و الدكتور حسين علي هاشم).

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأستاذ محمد حسن عودة مقرر قسم الاقتصاد.

جزاهم الله عني خيرا

قائمة المحتويات

الـموضــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الفهرست	د - ز
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ط
المستخلص	ي
المقدمة	1 - 5
الفصل الأول: -الإطار التمهيدي للصدمتين المزدوجتين	6 - 50
المبحث الأول: مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم	7
أولا: مفهوم الصدمات النفطية	7
ثانيا: تاريخ الصدمات النفطية في العالم	9
1- الصدمة النقطية الأولى 1972 - 1973	9
2- الصدمة النفطية الثانية عام 1979	10
3- الصدمة النفطية الثالثة عام 1997 - 1998	12
4- الصدمة النفطية الرابعة عام 2008	14
5- الصدمة النفطية الخامسة عام 2014	17
6- الصدمة النفطية السادسة عام 2020	20
المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لكورونا في العالم	25
أولا: تراجع معدل النمو الاقتصادي	25
ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة	29
ثالثا: الاثر على النقل	30
رابعا: الاثر على الاستثمار	32
خامسا: الاثر على التجارة	32

الـمـوضــوع	رقم الصفحة
سادسا: تفاقم المديونية الداخلية والخارجية	34
سابعا: تفاقم الفقر وتراجع مستويات المعيشة	37
ثامنا: اثر كورونا على قطاع الصحة	39
تاسعا: اثر كورونا على قطاع التعليم	39
عاشرا: الاثر على البيئة	41
المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا	43
أولا: توسع الدور الاقتصادي للدولة	43
ثانيا: التحويلات المالية العامة في مختلف دول العالم	44
ثالثا: صمود الشركات الكبيرة وانهيار الشركات الصغيرة	46
رابعا: صعود الاقتصاد الافتراضي	47
خامسا: تفاقم أزمات العولمة	49
الفصل الثاني: مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي واتجاهاتها في ظل الصدمات النفطية	78-51
المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد العراقي	52
أولا: أهمية النفط في الناتج المحلي الإجمالي	52
ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	58
ثالثا: أهمية النفط في بنية الصادرات	59
رابعا: أهمية النفط في الموازنة	61
المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين المزدوجتين	65
أولا: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمة المزدوجة الأولى	65
1- أثر الصدمة المزدوجة عام 2014 على قطاع النفط العراقي	66
2- الأثر على التعليم	67
3- الأثر على الصحة	68
4- الأثر على النمو	69
5- الأثر على الفقر	70
6- تداعيات الصدمة على الانفاق الاستثماري	71
7- الأثر على الاحتياطات الأجنبية	71

الـمـوضــوع	رقم الصفحة
8- الأثر على التمويل والأسواق	71
9- الأثر على المديونية	72
ثانيا: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمة المزدوجة الثانية عام 2020	72
1- الأثر على النمو الاقتصادي	73
2- الأثر على المديونية الداخلية والخارجية	74
3- الأثر على البطالة والفقر	74
4- الأثر على الموازنة	75
5- أثر الصدمة على القطاع الخاص	75
6- أثر الجائحة على النظام الصحي	75
7- أثر الجائحة على قطاع التعليم في العراق	76
8- أثر الصدمة المزدوجة على سعر صرف الدينار العراقي	77
9- أثر الصدمة على قطاع السياحة	77
10- الاثر على الاحتياطات النقدية والمصرفية	78
11- الاثر على البطالة	78
الفصل الثالث: سبل مواجهة الصدمتين المزدوجتين في العراق	105-79
المبحث الأول: الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمة الأولى	80
أولا: الاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لمواجهة الصدمة	80
ثانيا: القضاء على الفقر	81
ثالثا: السياسات والإجراءات المالية والاقتصادية	82
رابعا: السياسات والإجراءات التجارية	83
خامسا: مؤسسات اقوى لدعم الانضباط المالي وإدارة عائدات النفط	84
سادسا: اصلاح قطاع الكهرباء	85
سابعا: الإجراءات الإدارية	86
المبحث الثاني: الإجراءات الحكومية المتبعة لمواجهة صدمة عام 2020	87
أولا: تحقيق الاستقرار المالي	87

الـمـوضــوع	رقم الصفحة
ثانيا: إجراءات السياسة النقدية	89
ثالثا: دعم القطاع الخاص	90
رابعا: الإجراءات المتخذة على المستوى الصحي	91
خامسا: الإجراءات والسياسات على المستوى الاجتماعي	92
سادسا: الإجراءات الحكومية المتبعة من اجل تطوير قطاع النفط والغاز	93
سابعا: النهوض بقطاع التعليم	93
ثامنا: النهوض بقطاع التجارة الخارجية	95
تاسعا: الإجراءات على المستوى الأمني وتحقيق الاستقرار	96
عاشرا: اتباع إدارة سياسة مشتركة تستهدف الامن والاقتصاد	97
المبحث الثالث: الاقتصاد العراقي ما بعد مرحلة كورونا	98
أولا: قطاع التعليم بعد جائحة كورونا	99
ثانيا: قطاع الصحة ما بعد جائحة كورونا	100
ثالثا: قطاع النفط ما بعد جائحة كورونا	101
رابعا: الناتج المحلي في مرحلة ما بعد الجائحة	101
خامسا: قطاع السياحة في مرحلة ما بعد الجائحة	102
سادسا: تنويع الاقتصاد والانتقال الى اقتصاد السوق	104
الاستنتاجات	106
التوصيات	108
المصادر	125-110
الملاحق	126
Abstract	A

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	تطور أسعار النفط العالمية (1996 – 2001)	13
2	تطور أسعار النفط خلال المدة (2007 – 2012)	15
3	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (2014 -2020)	53
4	المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2014 – 2020) (%)	54
5	نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج السلعي في العراق للمدة 2014-2020 (مليون دينار)	55
6	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2014-2020 (%)	56
7	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2014 -2020)	58
8	الأهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق للمدة (2014-2020)	59
9	تطور قيم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للمدة (2014 – 2020)	61
10	تطور الإيرادات والنفقات العامة للمدة (2014 – 2020)	62
11	أهمية الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق (2014 – 2020)	64

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	الامدادات النفطية العالمية خلال المدة (2010-2014) (مليون برميل يومياً)	17
2	مقارنة أسعار النفط العالمة بين الربع الأخير عام 2019 – 2020 (دولار لكل برميل)	22
3	الحصة من اجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تطبق اغلاقات والغاءات الزامية عام 2020 (%)	26
4	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2014-2020) (%)	29
5	تغير معدلات نمو تجارة البضائع العالمية للمدة 2006-2020 (%)	33
6	تغير معدلات نمو التجارة العالمية في الخدمات للمدة 2016-2020 (%)	33
7	تغير نسبة معدل متوسط الدين لبعض دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعامي 2019-2020 (%)	36
8	التغير السنوي في عدد الفقراء المدقعين 1992 – 2020	38
9	انخفاض مستوى رفاه الاسر خلال ازمة عام 2014 (%)	69
10	توزيع الفقراء حسب المحافظات المتضررة لعام 2014 (%)	70
11	الاحتياطات الأجنبية للمدة (2013-2021)	96

المستخلص

الثروة النفطية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، وهذا ما جعل الكثير من الإقتصاديين... وغيرهم يقومون بإجراء دراسات و ابحاث وهذا كله راجع لمزاياها النسبية الكبيرة، إضافة إلى دورها الحاسم في تحقيق التطور والتنمية الإقتصادية، و الإجتماعية على المستوى الدولي والمحلي,فعلى المستوى الدولي برزت اهميه الثروه النفطيه بكونها مصدر الطاقه الرئيسي و رافد مهم لكل القطاعات الاقتصاديه و بدونها ستكون الحياه صعبه و مستحيله الامر الذي جعل الدول الصناعيه والتي تعتبر اكبر المستهلكين للطاقه تسعى جاهداً للحصول على الامدادت النفطيه با اسعار مناسبه.

اما على الصعيد الوطني فتعتبر الثروه النفطيه الركيزه الاساسيه للاقتصاد العراقي،فا العراق بلداً ريعياً معتمد اعتماداً شبه كامل على الدخل المتأتي من بيع الريع النفطي الامر الذي جعله معرض لصدمات الخارجيه التي تطرأ على السوق النفطيه العالميه ،اذ تعرض الاقتصاد العراقي و والاقتصاد العالمي ككل الى العديد من الصدمات من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و الأمنية و التي كان اخرها صدمه جائحه كورونا و ما رافقها من تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة توقف عجله الحياه فضلاً عن انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط و الدي أدى الى زياده المعروض النفطي ، وقد انعكست هذه الصدمة التي اجتاحت جميع اقتصادات العالم سلباً على البلدان النفطية ،فقد شهد الاقتصاد العراقي صدمتين مزدوجتين كان أولهما صدمه عام ٢٠١٤ و المتمثلة باحتلال داعش لمعظم محافظات البلاد و التي رافقها انخفاض في أسعار النفط و ثانيهما صدمه عام ٢٠٢٠ و المتمثلة بجائحه كورونا و انخفاض أسعار النفط و تركت الصدمتان اثراً على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط الامر الذي جعل الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكليه ،لذا لابد من الحكومة العراقية اتباع سلسله من الإجراءات و الإصلاحات الجذرية من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي و تنويع مصادر الدخل ،لكي يكون الاقتصاد على هب الاستعداد لصدمات المستقبليه ، اذ يلزم الواقع الجديد الذي تشهده أسواق النفط العالميه الحكومه العراقيه و أصحاب القرار الى تبني استراتيجيه حقيقيه و فعاله و واضحه المعالم تتناسب مع بيئه الاقتصاد العراقي و تهدف الي تصحيح الاختلال التنموي الذي خلقه الاعتماد المفرط على النفط و حمايه الاقتصاد و الموازنه من التقلبات المفاجئه الكبيره و المفاجئه في أسعار النفط و التأكد من استخدام الايرادات النفطيه بكفاءه من اجل النهوض بواقع التنميةً اي ان تقلبات الإيرادات النفطيه لا ينبغي ان تنتقل الى الاقتصاد المحلي من خلال قرارات الانفاق المسايره لاتجاهات الدوريه،فهذا الاعتماد عمق من الاختلالات الهيكليه و.عزز من من احاديه الاقتصاد و تبعيته للخارج اذ زاحم الاعتماد المفرط للنفط مصادر الإيرادات الأخرى كالضرائب و الرسوم و عوائد المؤسسات الاقتصاديه العامه و اضعف من نسبه مساهمتها في تمويل الموازنه العامه.

المقدمة:

شهد العالم في العقد الثاني من الألفيه الجديده العديد من الأزمات الصحية والاقتصادية التي اجتاحت العالم، وكان آخرها وباء كورونا (covid-19)، حيث أرعب وباء كورونا العالم، لما له من انعكاسات اقتصادية واجتماعية أثرت على البشرية ككل.

عاش العالم اليوم حالة من الركود الاقتصادي سببها الانتشار الواسع لفيروس كورونا (covid-19)، اذ اتخذت معظم دول العالم التدابير والإجراءات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، وقد تمثلت تلك التدابير بفرض الحجر الكلي أو الجزئي. وتسببت تلك الإجراءات الاحترازية في توقف جزئي في الأنشطة الاقتصادية كالسياحة، والطيران، وتوقف العديد من المصانع وغلق الأسواق والمطاعم، وقد أدى كل ذلك إلى تباطء نمو الاقتصاد العالمي.

يتفاوت تأثير فيروس كورونا على اقتصادات العالم، حيث كانت الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل ذات النظام الصحي الضعيف الأشد تضررا من وباء كورونا، وتلك الدول التي تعتمد على السياحة، وكذلك الدول المعتمدة على تصدير السلع الأولية ومن ضمنها النفطية، أما الدول المتقدمة تكون لها قدرة أكبر لتجنب الآثار السلبية لوباء كورونا، من خلال سياستها المالية والمتمثلة بإعانة العاطلين عن العمل ومن هم ضمن خط الفقر من اجل التغلب على عوامل الكساد التي أثارتها إجراءات الإغلاق.

وكذلك أثر فيروس كورونا (covid-19) على الأسواق النفطية، في تعرضت أسواق النفط إلى صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط في آن واحد، حيث ان الانهيار السريع لأسعار النفط أدى إلى ضعف الطلب العالمي نتيجة توقف عمليات الإنتاج وغلق المصانع وتوقف حركة النقل بفعل إجراءات الحجر الصحي الناجمة عن فيروس كورونا.

عانى الاقتصاد العراقي من أزمة مزدوجة خانقة تسبب بها احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة من العراق بالتزامن مع انهيار أسعار النفط والتي أدت الى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في البلد، وانكماش الاقتصاد العراقي بشكل حاد ، وارتفاع أعداد الفقراء ، وزيادة الديون العامة للبلد وارتفاع مستويات عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ، وتخريب البنية التحتية في المدن التي سيطر عليها الإرهاب، وتراجعت قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمواطنين، إلى جانب زيادة معدلات السحب من الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف من الصدمات.

عاد العراق ليقع مرة أخرى في أزمة مركبة متعددة الابعاد على أثر تفشي جائحة كورونا Cvied-19 وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي والتي أدت الى تعطيل اغلب النشاطات الاقتصادية، مما انعكس على أسواق النفط والتي فقدت نحو نصف من قيمتها ليشهد الاقتصاد العراقي هبوطاً حاداً في النشاط الاقتصادي هو الاقوى منذ عام 2003، وقد اقترن ذلك بمظاهرات واحتجاجات شعبية انطلقت في تشرين الاول 2019 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من هيمنة الريع النفطي على كل مفاصل الحياة الاقتصادي، مما افرز اقتصادا هشا معرضا للصدمات الداخلية والخارجية بين الحسن والأخر بسبب الاعتماد المتزايد على بيع وتصدير النفط وعدم تنويع مصادر الدخل وبالتالي فهو يتأثر بالتقلبات الطارئة على السوق النفطية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني وتعرضه للعديد من الحروب.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من بيان الآثار السلبية التي تركتها الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد والمجتمع العراقي، والتي كان لها تداعيات سلبية على كل متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى نوعية الخدمات وعلى مستوى معيشة المواطنين، وعمقت من مشكلات النزوح والهجرة والبطالة والفقر في العراق.

هدف البحث:

تحليل واقع الصدمات النفطية في العالم وتأثيراتها السلبية على الدول المنتجة للنفط، مع التركيز على صدمة أسعار النفط عام 2014 التي أدت الى تراجع كبير في الإيرادات النفطية في العراق التي ترافقت مع حرب داعش وما أدت اليه من تدير واسع النطاق للبنية التحتية ن ونزوح كبير للسكان من المناطق التي احتلها داعش. كما يهدف البحث إلى تشخيص النتائج والآثار التي تمخضت عن الصدمة المزدوجة الثانية عام 2020 التي نجمت عن جائحة كورونا وما أدت اليه من ازمة صحية عالمية أدت الى اغلاق معظم الاقتصادات وقوضت الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى الى انهيار أسعاره ومن ثم الى تدهور كبير في الايرادات النفطية العراقية التي تعد مصدر الدخل الوحيد والممول الرئيس للموازنة العامة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

(أن للصدمتان المزدوجتين (2014)(2020) تداعيات سلبييه على مجمل الناط الاقتصادي في العراق، أذ تراجعت مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي و أنعكست علي الحياه الاحتماعيه).

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحديد الآثار السلبية للصدمتين المزدوجتين التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وبالاعتماد على البيانات الخاصة بأسعار النفط، وباستقراء لكل البيانات وتحليلها لمعرفة آثار الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي.

مدة البحث:

تم اختيار المدة الزمنية للبحث من 2014 – 2020، والتي عانى العراق خلالهما من صدمتين مزدوجتين أحدهما عسكرية – اقتصادية والأخرى صحية – اقتصادية

هيكليه البحث:بغيه الوصول الى اهداف الرساله فقد اقتضت ضروره البحث العلمي تقسيم الدراسه الى ثلاث فصول اذ سيتناول الفصل الاول ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكورونا في العالم

المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا

فيما تضمن االفصل الثاني مبحثين هما:

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين النفطيتين

اما الفصل الثالث يتضمن ا ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمةالأولى

المبحث الثاني: الإجراءات الحكومية المتبعة عام 2020

المبحث الثالث: الاقتصاد العراقي ما بعد كورونا

الدراسات السابقة:

1. تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥(العراق: تقرير القضايا المختارة)
تهدف الى معرفة مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمة المزدوجة 2014 الناتجة عن هجمات داعش وانخفاض أسعار النفط ومدى انعكاسها على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي بصوره عامه وعلى الموازنة بصوره خاصه.
2. دراسة (عبدالرضا،٢٠١٦) الموسومة (المسارات العكسية للنفط العراقي).
تهدف الى دراسة هيكل الاقتصاد العراقي ومدى اهميه قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ودراسة نسبه مساهمه قطاع النفط في هيكل الصادرات ومدى اعتماد الاقتصاد العراقي على العائدات النفطية في تمويل موازنته.
3. دراسه (عبدالرضا، ٢٠١٦) الموسومه (مستقبل الدوله الريعيه في العراق)

تهدف الدراسه الى تقليل درجه اعتماد العراق على العوائد النفطيه لكونها من مصادر الدخل الناضبه بحيث يقلل من تأثير الصدمات الخارجيه في الاقتصاد العراقي .

4. دراسه (زينب ،٢٠١٧) الموسومه (أزمه أنهيار أسعار النفط 2014 و تداعياتها على بعض الدول العربيه المصدره للنفط).

تهدف الى معرفه طبيعه الصدمات النفطيه و أسباب حدوثها و كذلك معرفه مدى جاهزيه الاقتصادات المصدره للنفط كالاقتصاد العراقي للتصدي لمثل هذا النوع من الصدمات ، فضلاً عن التعرف على تداعيات أزمه أنهيار أسعار النفط 2014 على الاقتصاد العراقي.

5. دراسه (العيساوي،٢٠٢٠) الموسومه (تحولات سوق النفط الدوليه و انعكاساتها على منظمه أوبك مع إشاره خاصه للعراق)

تهدف الى تحليل التحولات في جانبي العرض و الطلب لسوق النفط الدوليه ، و رصد سياسات الدوله المنتجه و المستهلكه للنفط كما تهدف الى معرفه تداعيات تحولات سوق النفط فضلاً عن دراسه العوامل المؤثره في السوق النفطيه و مدى أنعكاسها على الاقتصاد العراقي بتقلبات أسعار النفط الدوليه.

6.دراسه (البوعلي ،٢٠٢٠) الموسومه دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق).

تهدف الى تنويع مصادر الإيرادات العامه و عدم الاعتماد على قطاع النفط بصوره رئيسيه لتمويل الميزانيه و هو ما يعرف بتنويع الاقتصادي ، كما تهدف الدراسخ الى تنميه و استثمار القطاعات الإنتاجيه الأخرى و زياده نسبه مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

6. دراسه (كاظم،٢٠٢٠)

تهدف الدراسه الى تشخيص تأثير جائحه كورونا و تداعياتها على العراق من الناحيه الاقتصاديه و الاجتماعيه و معرفه الإجراءات الحكوميه المتبعه من أجل السيطره على الازمه .

7.جمهوريه العراق وزاره التخطيط٢٠٢١التقرير الطوعي الثاني للتحقق من اهداف التنميه المستدامه 2021...العراق و العوده الى المسار التنموي

تهدف إلى متابعه أثر الازمات الاقتصاديه و الاجتماعيه في مسيره تحقيق اهداف التنميه المستدامه، و استقراء مسيره الاستجابه الحكوميه و المجتمعيه لتحديات الصدمه المزدوجه عام 2020 و تشخيص عثراتها و كيفيه معالجتها و كذلك الكشف عن مدى فعاليع السياسات الحكوميه في تأطير الازمه الصحيه و تحجيم تداعياتها .

المساهمة المتوقعة للباحثة:

تميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة بكونه يركز تفصيليا على تحليل الاقتصاد العراقي وتوضيح نقاط الضعف فيه وتداعيات الصدمة المزدوجة الأولى التي نجمت عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط ومن ثم تراجع جوهري في الإيرادات النفطية والعامة في العراق مع تداعيات عسكرية نجمت عن حرب داعش ضد العراق التي استمرت لعدة سنوات. فضلا عن ذلك يتميز البحث في تحليل جائحة كورونا اقتصاديا وما أدت اليه من تأثيرات طالت معظم الاقتصادات العالمية ومنها العراق التي عانى كثيرا من جائحة كورونا وما نجم عنها من ازمة صحية رافقتها ازمة كبيرة في سوق النفط العالمية كان من نتائجها انهيار أسعار النفط. وأخيرا يتميز هذا البحث بأنه قد تضمن دراسة استشرافية لعراق ما بعد كورونا.

الفصل الاول

الاطار التمهيدي للصدمتين المزدوجتين

المبحث الأول: مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكورونا في العالم

المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا

تمهيد

يعد النفط المصدر الرئيسي والاستراتيجي للطاقة في العالم نظرا لما له من خصائص التي يتمتع بها والتي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى كالوفرة النسبية ، وسهولة الاستغلال و كذالك استخداماته المتعدده في تشغيل الالات و المعدات و وسائل النقل و توليد الطاقه الكهربائيه، ومواكبته للتطورات التكنلوجية ، فضلا عن ان النفط بعد موردا طبيعيا غير متجدد (ناضبا) وهذا ما يجعله اهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على مستوى الأسواق العالمية ، ومن ناحية أخرى فان التطورات التي طرأت على الصناعة النفطية انتجت تعقيدات في تسويقه وادت الى انشاء سوق عالمية والتي تميزت بالتعقيد وعدم الاستقرار وبالتالي أصبحت أسعار النفط عرضة للتقلبات نتيجة تأثرها بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية ، وهذا ما نلاحظه من خلال الهزات التي تعرضت لها أسعار النفط والتي تنعكس اما بصورة إيجابية او سلبية على اقتصادات دول العالم خاصة الدول المصدرة والمستوردة للنفط ، اذ ان السوق النفطية اتسمت في معظم الأوقات بالتأرجح بين فترات يسودها الانتعاش في الطلب او قلة في العرض يرافقها ارتفاع كبير في عائدات الدول المصدرة للنفط ، وفترات أخرى يغلب عليها انكماش الطلب او زيادة العرض مرفقة بنقص العائدات ، وقد ينتج عن هذا التأرجح تأثيرات شديدة على السوق النفطية تسمى بالصدمات النفطية وهذه الصدمات لها أهمية بالنسبة للأداء الاقتصادي بسبب قابليتها على تعطيل العديد من قطاعات الاقتصاد، كالاستثمار ، والقطاع الصناعي ، وقطاع النقل ، فضلا عن تأثيرها على مختلف النشاطات الاقتصادية نضرا لتبعيتها للعائدات النفطية في معظم الدول المصدرة للنفط ، وبالتالي فان صدمة نفطية واحدة قادرة على شل اقتصادات العالم، وكمثال على ذلك الصدمة النفطية الأخيرة عام 2020 التي نجمت عن جائحة كورونا والتي أدت الى اغلاقات عديدة في الاقتصاد العالمي مما أدى الى هبوط كبير في الطلب والذي أدى بدوره الى انهيار أسعار النفط.

سيتناول هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكورونا في العالم

المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا

المبحث الأول

مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم

أولا: مفهوم الصدمات النفطية

تعرف الصدمات بحسب النظرية الاقتصادية بانها الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ وغير متوقع، وقد تكون صدمات إيجابية تؤدي الى تحسن قيمة المتغير الاقتصادي او صدمات سلبية تؤدي الى تدهور في قيمة المتغير الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول إن الصدمة هي السبب الرئيسي والمباشر لحدوث الازمة والتي تعني وجود مشكلة ذات تأثير مادي ومعنوي في نظام الاقتصاد ككل (الساعدي، 2015، 115).

كما تعرف الصدمة أيضا بانها التغيرات الفجائية او التلقائية التي تؤدي الى انتقال أحد منحنيي الطلب الكلي او العرض الكلي او كليهما (الوائلي، 2012، 11).

ويمكن تعريف الصدمة على انها الاحداث الداخلية او الخارجية المفاجئة التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية وتحدث تأثيرا في جانب الطلب الكلي فتسمى صدمة طلب، او تؤثر في جانب العرض فتسمى صدمة عرض.

تذهب النظرية الاقتصادية الى ان هناك نوعين من الصدمات أحدهما تعرف بصدمات العرض الكلي التي تشير الى حدوث تغير مفاجئ في أحد مكونات دالة العرض الكلي، والأخرى تعرف بصدمات الطلب الكلي والتي تشير الى حدوث تغير مفاجئ بأحد مكونات دالة الطلب الكلي والتي تؤدي الى تغير مفاجئ في الطلب الكلي.

تؤثر الصدمات تأثيرا كبيرا في الاقتصاد فهناك صدمات تشمل معدلات التبادل التجاري، والصدمات المرتبطة بتوريد السلع، صدمات التمويل، فضلا عن الصدمات النفطية التي تأثر بشكل كبير على الاقتصادات النفطية المعتمدة بصورة أساسية على تصدير النفط.

تشير الصدمات النفطية الى تحركات شديدة ومفاجئة في مسار أسعار النفط، وفي ضوء ذلك تتخذ القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين في السوق النفطية ، وتبنى التنبؤات لما ستكون عليه الأسعار مستقبلا بالاعتماد على ظروف السوق والحركة الحالية لمستوى الأسعار ، واذا تحرك السعر الى مستوى لم يكن من المتوقع بلوغه فانه يمثل صدمة سعرية ، وقد تكون توقعات الأسعار هي المسؤولة عن حدوث

الصدمات النفطية نتيجة التقييم غيرا الدقيق لحالة السوق النفطية ومسار الأسعار، والذي لم يرتكز على المعلومات الدقيقة والموثوقة يقود نحو مستويات ابعد ما يمكن تحققه ، ونتيجة لذلك تتعرض الأسعار الى تقلبات شديدة ، وقسمت الصدمات النفطية الى عدة أنواع وكالاتي:- (العيساوي ، 2020 ، 120)

1. صدمة العرض وتشير صدمة العرض الى وجود فائض او عجز في الامدادات النفطية ينعكس سلبا على مستوى الأسعار وتحدث صدمة العرض نتيجة تفاعل العوامل الداخلية او الخارجية ، وتتمثل العوامل الداخلية باكتشاف حقول نفطية جديدة ، او الإنتاج من مصادر كان يتعذر الإنتاج منها مسبقا ، او انخفاض التكاليف نتيجة التطورات التكنلوجية التي طرأت على السوق النفطية، اما العوامل الخارجية فتتمثل بالظروف الجيوسياسية والتي تنعكس على مستويات الأسعار نتيجة الحروب والكوارث التي تحدث في الدول المنتجة والتي ينتج عنها انقطاعات في الامدادات.
2. صدمة الطلب: تحدث صدمة الطلب على النفط نتيجة التغيرات المفاجئة في العوامل المؤثرة في هيكل الطلب وهذه العوامل اما ان تدفع الأسعار الى الارتفاع او تقودها الى الانخفاض بحسب اتجاهات الطلب، اذ تعمل الازمات الاقتصادية والاوبئة والكوارث الطبيعية على خفض معدلات الطلب على النفط مما يولد فائض في العرض دافعا الأسعار نحو الهبوط ويحدث العكس في حالة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي اذ ترتفع أسعار النفط نتيجة حدوث زيادة كبيرة في معدلات الطلب.
3. الصدمة المشتركة: يحدث هذا النوع من الصدمات عند تزامن وقوع صدمتي العرض والطلب في ان واحد عندما يكون حدوثهما باتجاهات معاكسة، اذ يقابل التوسع الكبير في النفط انقطاع في الامدادات وينتج عن ذلك ضغط كبير في حركة الأسعار الى الأعلى، في المقابل يؤدي نمو امدادات النفط ووجود تباطؤ كبير في الطلب على النفط الى هبوط الأسعار بشكل أكثر حدة.

وبالنظر الى ما سبق تعرف الباحثة الصدمات النفطية على انها الاختلالات المفاجئة (غير المتوقعة) التي تطرأ على السوق النفطية وتؤدي الى ارتفاع او انخفاض حاد في أسعار النفط لمدة زمنية معينة نتيجة العوامل الخارجية او الداخلية المؤثرة على العرض والطلب او كلاهما، وقد شهدت السوق النفطية منذ سبعينات القرن العشرين وحتى الوقت الحالي العديد من الصدمات النفطية والتي انعكست سلبا على حركة النشاط الاقتصادي، ونستعرض فيما يلي اهم الصدمات النفطية التي تعرضت لها السوق النفطية.

ثانيا: تاريخ الصدمات النفطية في العالم

1- الصدمة النفطية الأولى 1972-1973: -

استخدمت الدول العربية النفط كسلاح اثناء حرب تشرين عام 1973 ضد الكيان الصهيوني اذ منع تصدير النفط العربي للدول التي تشارك بالاعتداء او تقوم بتقديم الامدادات العسكرية الى إسرائيل، وبذلك دخلت الدول العربية بحرب نفطية ضد الاحتلال الإسرائيلي في عام 1973، واعلت دول الأوبك عن تخفيض الإنتاج بمعدل 10% عن الدول المساندة لإسرائيل كما أعلن العراق عن تأميم شركة شل في شركة نفط البصرة فضلا عن مطالبتهم بالانسحاب من الأراضي العربية و قد اتخذت الدول الأعضاء في أوبك اجراء رقع سعر المعلن للنفط الخام العربي الخفيف الى(11.6)دولاراً للبرميل ونتيجه لذالك ارتفعتا الأسعار بمعدل ثلاثه اضعاف و تزامن ذالك مع نقص المعروض النفطي بسبب قطع الامدادات، حدث مايسمى بالصدمه النفطيه الأولى،ومن جهه أخرى وصل حجم الاستهلاك النفطي في الولايات المتحده الى (17.3)مليون برميل يومياً ،كما بلغ حجم استهلاك الدول الصناعيه (39)مليون برميل يوميا، أي إن الحظر النفطي حدث في الوقت التي كانت فيه الولايات المتحده أكثر حاجه للنفط من أجل استهلاكها المتزايد فضلاً عن دول منظمه التعاون الاقتصادي و التنميه التي تتميز با استهلاكها الكبير ، و بالتالي سببتت هذه الحرب اضطراباً كبيراً في السوق النفطيه العالميه . (هاشم، 2018، 17)

وفضلا عن الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية في منظمة أوبك على بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وهولندا نتيجة مساندتهم للاحتلال الصهيوني كانت هناك عوامل أخرى مجتمعة لها دور في رفع أسعار النفط وحدوث الصدمة النفطية عام 1973 المتمثلة بالآتي: (تدير، 2010، 28)

أ - انخفاض قيمة الدولار، اذ ان من المعروف الدولار الأمريكي هي العملة النقدية المعتمدة بالتبادلات التجارية للسلع المصدرة والمستوردة عالميا، وبما ان النفط له قيمة اسمية وأخرى حقيقية وهذا يعني ان أسعار النفط الاسمية سوف ترتفع من اجل المحافظة على القيمة الحقيقية، وحدث ذلك بعد اعلان الولايات المتحدة عن توقف تحويل الدولار الى ذهب.

ب - المنافسة العالمية على الطاقة، شهدت فترة الخمسينات صراع بين الدول الصناعية من اجل الحصول على النفط لتلبية احتياجاتها وإعادة بناء واربا التي بدأت تتعافى من الاثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه الدول معتمدة على النفط العربي نظرا لما يتمتع به من أسعار منخفضة بالمقارنة مع أسعار النفط الأخرى.

ت - تعاظم قوة أوبك، في بداية السبعينات اشتدت قوة أوبك نتيجة انضمام دول أخرى اليها الامر الذي دفع الدول الصناعية بالبحث عن ممولين اخرين خارج المنظمة، كإندونيسيا بطاقة انتاج تصل آنذاك الى 66.4 مليون طن في السنة وكندا بطاقة انتاج تصل الى مليون طن، وقد ضمت منظمة أوبك 13 دولة منها سبعة دول عربية تتمتع بالقوة تجعلها قادرة على تحديد السعر من طرف واحد والتأثير على المعروض النفطي.

أدت هذه العوامل المجتمعة الى رفع أسعار النفط وما يرافقها من نقص الامدادات النفطية، مما أسهم في حدوث الصدمة النفطية الأولى عام 1973، وانعكست هذه الصدمة على اقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وتركت اثار مهمة على اقتصادات تلك الدول، ويمكن توضيح اهم انعكاساتها بالآتي: (الطريفي، 2005، 58)

أ - ارتفاع مداخيل الدول المنتجة للنفط من 23 مليار دولار عام 1973 الى 140 مليار دولار عام 1977.

ب - ساهمت الصدمة النفطية الأولى بتحقيق مكاسب اقتصادية كثيرة للدول المنتجة للنفط منها انهاء امتياز شركة ارامكو السعودية في عام 1974 اذ سيطرت السعودية على نحو 60% من شركة ارامكو، وفي العراق فقد تم تأميم شركة نفط البصرة عام 1975 فضلا عن تأميم شركة نفط الموصل، كما امممت فنزويلا نفطها بأكمله عام 1976.

ت - انهاء عقد الامتيازات النفطية يعد من الاثار المهمة للصدمة النفطية الأولى.

ج - بدأ عمل أوبك كمنظمة فعالة تحدد الأسعار وحصص الإنتاج، وبدأت الشركات الوطنية تؤدي دورا متزايدا في الصناعة النفطية. (السيد، 2009، 488)

وقد انعكست الصدمة النفطية الأولى على الدول المستهلكة للنفط من خلال ما يلي: -

أ - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط اخام.

ب-بدأت الدول الصناعية بالبحث عن مصادر أخرى للطاقة بعيدا عن النفط.

ت - انشاء مخزونات نفطية في الدول الصناعية. (عبد الرضا، 2008، 36)

ث-تأسيس وكالة الطاقة الدولية التي انبثقت عن اتفاقية الطاقة الدولية في عام 1974 اذ عملت اتفاقية الطاقة الدولية بتحديد نظام امن للدول المستهلكة فضلا عن التنسيق بين الدول الصناعية لمواجهة أزمات انقطاع الامدادات ومن ثم قامت بتأسيس وكالة الطاقة الدولية لتامين جهة مشتركة للدول الصناعية لمواجهة أوبك. (الزيتوني، 2020، 11)

ج-ارتفاع مستويات التضخم في الدول المستهلكة فضلا عن تراجع مستويات المعيشة. (عبد الرضا، 2016، 194)

2- الصدمة النفطية الثانية عام 1979: -

لقد اثرت الاحداث التي حصلت في الشرق الأوسط على مستوى أسعار النفط عام 1979، اذ انطلقت الثورة الإسلامية في ايران في العام المذكور وانقطعت امدادات النفط عن السوق حينها على نحو 2 مليون برميل يوميا، وتضاعفت أسعار النفط لتصل القيمة الاسمية للبرميل الى 29 دولاراً وقد كانت هذه اعلى قيمة يحققها سعر برميل النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد وصل سعر برميل النفط عام 1980 الى 36 دولاراً نتيجة اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية والتي تسببت بتراجع المعروض النفطي نتيجة هبوط اجمالي صادرات النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل اندلاع الحرب الى نحو مليوني برميل يوميا في عام 1981. (عبد الرضا، 2016، 162)

ثم اخذت الأسعار بالانخفاض خلال المدة من 1983 – 1985 نتيجة لسياسات أوبك الخاطئة في إدارة المعروض النفطي، اذ قامت دول أوبك بدور المنتج الموازن من اجل استقرار الأسعار لكن بحلول عام 1985 أدى هذا الدور في ظل عرض متزايد من خارج أوبك الى انخفاض حصصها في الإنتاج العالمي من النفط الخام من 49% عام 1979 الى 28% في عام 1985 مما دفع ذلك السعودية ودول أخرى للتخلي عن برمجة الإنتاج، وانهارت أسعار النفط في منتصف عام 1986 حتى وصل سعر برميل النفط الى 9.5 دولار للبرميل وعلى الرغم من ان أوبك عادت الى البرمجة في نهاية السنة الا ان معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات اكبر من حصصهم بغية زيادة العوائد. (ميرزا، 2015، 2)

وبالتالي يمكن القول ان صدمة عام 1979 قد نشأت نتيجة ارتفاع أسعار النفط ونقص الامدادات النفطية يقابلها جمود في الطلب، وقد تدخل في نشوئها عوامل سياسية واقتصادية وقد كانت لهذه الصدمة النفطية انعكاسات على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. ويمكن توضيح اهم انعكاساتها على الدول المنتجة للنفط بالآتي: (عبد الله،2000، 6)

أ - زيادة انتاج النفط في بعض دول أوبك خاصة في السعودية من اجل سد النقص الحاصل في انتاج إيران، اذ ارتفع انتاج السعودية من 8.5 مليون برميل يوميا عام 1978 الى 9.5 مليون برميل يوميا في عام 1979.

ب- ادى ارتفاع أسعار النفط الى تعزيز حركة الاستثمار في الدول المنتجة وزيادة استثماراتها العامة والانفاق الجاري الذي ينشط بدوره القطاع الخاص على زيادة استثماراته.

ت - أدى الارتفاع الهائل بأسعار النفط الذي حصل عام 1979 الى انخفاض حاد في أسعار صرف الدولار والذي أحدث توازنا في أنماط التجارة العالمية مما أدى بالتالي الى ان تكون مكاسب الدول المنتجة من ارتفاع الأسعار محدودة وذلك لأن الأسعار بالقيم الحقيقية لم ترتفع سوى قليلاً. (فارس، 2009، 38)

ج - حققت الدول النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين ارصدة نقدية تفوق طاقتها الاستيعابية. (رويجع، 2013، 211)

اما انعكاسات الصدمة النفطية الثانية على الدول المستهلكة للنفط يمكن ايجازها كما يلي: -

أ - أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أي دولة تقترب من نفط الخليج من خلال إعلانها مبدأ الكارتر. (عبد الله، 2000، 106)

ب - زيادة في انتاج النفط من خارج أوبك بمقدار 17 مليون برميل يوميا نتيجة لتحريض وتشجيع الدول الصناعية فضلاً عن عوامل اقتصاديه ناتجه عن أرتفاع النفط الى ٤٠ دولارا. (عبد الله، 2000، 206)

ت - زيادة حالة عدم اليقين والذي أدى الى زيادة تخزين النفط من قبل الدول الصناعية. (اوابك، 2006، 24)

ج - تعميق الجهود المبذولة في البحث عن مصادر الطاقة البديلة وتطويرها من قبل الدول الصناعية من اجل تقليل الاعتماد على النفط. (اليوسف، 2015، 349)

3- الصدمة النفطية الثالثة عام 1997 – 1998: -

اخذت أسعار النفط بالارتفاع في عام 1990 نتيجة انخفاض الإنتاج والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت (حرب الخليج) ومن ثم اخذت أسعار النفط بالانخفاض حتى عام 1994 اذ وصلت الى أدني مستوى لها منذ عام 1973، وفي عام 1996 استطاعت أوبك تصحيح الإنتاج وإعادة ضبط الحصص واخذت الأسعار بالتعافي الا ان هذا التعافي لم يدم طويلا، فسرعان ما انخفضت الأسعار في أواخر عام 1997 وعام 1998 نتيجة الازمة المالية الاسيوية. (عبد الرضا، 2011، 101)

إذ بدأت الازمة المالية الاسيوية كأزمة في سوق العملات وأزمة سيولة مؤقتة لكنها تحولت بعد ذلك الى ازمة مالية واقتصادية خطيرة، اذ اثرت هذه الازمة على معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية، كما أدى

تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في شرق وجنوب شرق اسيا نتيجة الازمة الى تراجع الطلب الإجمالي على النفط في اسيا من 13و1 مليون برميل يوميا عام 1997 الى 12.9 مليون برميل يومياً وهو ما يعادل 88% من صافي واردات المنطقة في تلك السنة، وفي المقابل يعتمد الوطن العربي في تسويق نفطه على الأسواق الاسيوية بنسبة تصل الى 60% من اجمالي صادراتها النفطية التي تصل الى 18.2 مليون برميل يوميا عام 1997. (عبد الرضا، واخرون، 2014، 138، 156)

وكل ذلك أدى الى انخفاض أسعار النفط عام 1997 بحدود 34% اذ انخفض سعر برميل النفط من 18.68 دولار الى 12.28 دولار عام 1998 كما موضح في الجدول (1) ، يقابلها زيادة ملحوظة في الامدادات النفطية بلغت ما يقارب 2.219 مليون برميل يوميا وكانت جميع هذه الزيادة من بلدان أوبك والتي كان سببها عودة العراق الى الإنتاج، فضلا عن قيام السعودية والمكسيك بتخفيض أسعار نفوطها بشكل كبير من اجل المحافظة على حصصهما في السوق الامريكية، كما ان هذه الزيادة في الامدادات النفطية لم يقابلها زيادة في الطلب على النفط ولم يرتفع الطلب العالمي على النفط الا بحدود 260 الف برميل يوميا وهذا التباطؤ في معدل نمو الطلب كما ذكرنا سابقا نتيجة الازمة المالية التي تعرضت لها بلدان شرق اسيا والتي أدت الى تراجع طلبها على النفط (العيساوي، 2020، 122) .

جدول (1)

تطور أسعار النفط العالمية خلال المدة (1996 – 2001)

السنة	السعر الرسمي (دولار / البرميل)
1996	22.29
1997	18.68
1998	12.28
1999	17.48
2000	27.60
2001	23.12

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001

قد اثرت هذه الصدمة النفطية سلبا على مجمل العالم وبالأخص الدول المنتجة للنفط والتي انخفض معدل نموها من 3.4% عام 1997 الى 1.8% عام 1998. ومع بداية عام 1999 اخذت الأسعار بالتعافي

اذ ارتفعت الى 17.5 دولار نتيجة لقيام أوبك بتخفيض انتاجها والذي ساهم في تقليص المعروض النفطي. (سعاد، 2016، 79)

كما شهد عام ٢٠٠٠ ارتفاعا مضطرداً بأسعار النفط نتيجة تحسن الطلب على النفط ويعود سببه الى الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق اسيا، والتزام دول أوبك بحصصها وتخفيض الإنتاج. (عبد الرضا، 2011، 101).

4- الصدمة النفطية الرابعة عام 2008: -

بدأت بوادر الصدمه النفطيه الرابعه بالظهور منذ عام ٢٠٠٢و أدى ذالك الى ارتفاع مستمر في متوسط أسعار النفط السنويه و في المؤشرات الماليه لصناعه النفط ، فمع بداية عام 2008 تنبأت المؤشرات الاقتصادية بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، ومن اهم تلك المؤشرات التي اشارت الى حدوث الازمة وارتفاع أسعار النفط، تكرر الازمات الائتمانية في الأسواق العالمية، وحدوث ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة، وبلغت أسعار النفط ذروتها في عام ٢٠٠٨، وقد أدى هذا الارتفاع الذي استمر لمدة طويلة الى حدوث قفزة في أسعار السلع الأساسية بما هدد بحدوث ركود تضخمي، اما في النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضا نتيجة التنبؤ بحدوث كساد عالمي و اخذت أسعار النفط بالأنخفاض (كورتل، 2009، 20)

ومن خصائص تلك الازمة المالية تحولها الى اضطراب يطرأ على التوازن الاقتصادي في الأسواق ثم يتحول بعد ذلك الى القطاع الحقيقي وينتج عنه اختلال التوازن بين العرض والطلب، ومن ثم تتحول الى سوق السلع والخدمات. وسوق النفط كغيره من الأسواق معرض لتداعيات الازمة المالية التي ضربت اقتصاد الولايات المتحدة أكبر واقوى اقتصادات العالم وتحولت بعد ذلك الى اقتصادات العالم الأخرى، اذ اثرت الازمة المالية بصورة مباشرة على سوق النفط من خلال تذبذب الطلب العالمي على النفط مما أدى الى تراجع النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي تراجع أسعار النفط مع بدايه عام ٢٠٠٩، و انخفض الطلب العالمي على النفط مقابل تراجع العرض. (فياض، 2009، 2).

جدول (2)

تطور أسعار النفط خلال المدة (2007 – 2012)

السنة	السعر الرسمي (دولار / البرميل)
2007	69.08
2008	94.45
2009	61.06
2010	77.45
2011	107.46
2012	109.45

Source: opec (2013) Annual Tatistical Bulletin , p 13.

يلاحظ من الجدول (2) ان عام 2008 قد شهد ارتفاع في معدل سعر سلة أوبك اذ وصل الى 94.45 دولار للبرميل غير انه انخفض الى 61 دولار للبرميل وبنسبة انخفاض بلغت 35.4% مقارنة مع عام 2008، نتيجة الازمة المالية والتي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، وقد ارجع خبراء ومحللين اقتصاديين أسباب التقلبات أسعار النفط في مدة قصيرة الى الاتي: - (سعاد، 2016، 81).

أ - رفع او تخفيض المضاربين الأسعار سعيا منهم لجني أرباح طائلة في المدى القصير.

ب - الكوارث الطبيعية وما نتج عنها من اضرار على المنشآت النفطية كالأعاصير في خليج المكسيك والمخاوف التي نتجت عنها باحتمالية تعطل الامدادات النفطية والذي أثر سلبا على عرض النفط .

ت - تغير الطلب على النفط بمعدلات أكبر بكثير من معدلات نمو المعروض النفطي وبالتالي ان هذا الاختلال بين العرض والطلب أثر بشكل كبير على تذبذب الأسعار.

ث - الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط وتأثيرها السلبي على المعروض النفطي والذي ينعكس بدوره على أسعار النفط.

ج - تزايد الطلب على النفط عام 2008 من قبل الصين والهند وروسيا.

د - استمرار تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى مما شجع على تدفق الأموال الى سوق السلع وخاصة النفط الخام وذلك لسعي المستثمرين للتحوط ضد التضخم وتقلبات أسعار العملات. (عبد الرضا، 2010، 168)

وقد انعكس انخفاض أسعار النفط خلال تلك المدة على اقتصادات الدول المصدرة للنفط وكالاتي:- (زينب، 2017، 30)

أ - انخفاض العوائد النفطية ومعدلات النمو الاقتصادي.

ب - انخفاض في حجم الفوائض المالية في موازنات الدول النفطية وتدهور التبادل التجاري لهذه الدول فضلا عن اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.

ت - انخفاض أسعار النفط يحفز الدول النفطية على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدلا من الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

ث - انخفاض الصادرات النفطية لهذه الدول يسهم في المحافظة على ثروتها النفطية.

كما يمكن ان نشير الى تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية كالآتي: (زينب، 2017، 30)

أ - تراجع قيمة الواردات من النفط وتحسين موازين مدفوعات هذه الدول، فضلاً عن انخفاض تكلفة انتاج السلع الصناعية وانخفاض الاستثمارات المخصصة من اجل البحث عن النفط.

ب - انخفاض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها، اذ ان تراجع عوائد النفط يؤدي الى قيام الدول النفطية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها الى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

ت - تراجع صادرات هذه المجموعة نتيجة لانخفاض العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.

اما تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة فبمكن ايجازها بما يلي (زينب، 2017، 30): -

أ - تراجع قيمة الواردات من النفط لهذه الدول وبحسب درجة اعتمادها على استيراد النفط.

ب - انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

ت - انخفاض العوائد المالية النفطية للدول النفطية أثر بدوره على هذه الدول اذ أدى الى انخفاض وارداتها المتأتية من الدول النفطية وبالتالي انخفاض صادراتها فضلا عن انخفاض الإعانات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية.

ث - التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عملية البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

وبالتالي يمكن القول ان الازمة المالية القت بظلالها على السوق النفطية اذ أدت الى انخفاض حجم الطلب على النفط والذي أدى بدوره الى انخفاض أسعار النفط والذي انعكس على العائدات النفطية للدول العربية الأعضاء في أوبك ودول مجلس التعاون الخليجي.

5- الصدمة النفطية الخامسة عام 2014: -

اتسمت السوق النفطية في النصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي نتيجة لاستمرار التعافي في النشاط الاقتصادي العالمي الذي نما بمعدلات متواضعة، اما النصف الثاني من عام 2014 فقد شهدت السوق النفطية تقلبات مفاجئة اذ شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً فضلاً عن حدوث تقلبات في أسواق الطاقة العالمية والذي انعكس سلباً على حركة التجارة ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي، إذ ان أسعار النفط العالمية قد شهدت انخفاضاً كبيراً في عام 2014.

شكل (1)

الامدادات النفطية العالمية خلال المدة 2010 – 2014 (مليون برميل يومياً)

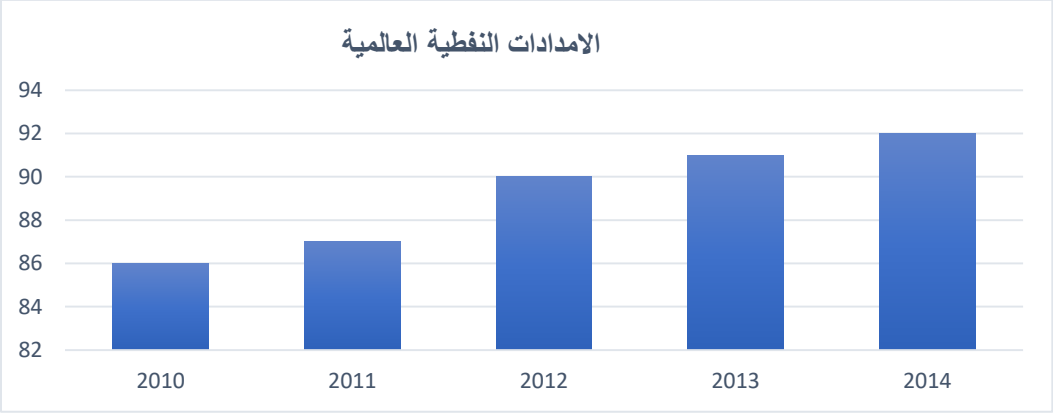

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والاربعون، 2014، 32.

يتضح من الشكل (1) ان الإمدادات النفطية العالمية قد ارتفعت من 86 مليون برميل يوميا عام 2010 الى 90 مليون برميل يوميا عام 2012 ثم الى 92 مليون برميل يوميا عام 2014 .

وقد شهد الربع الأول من عام 2014 ارتفاعا بالإمدادات العالمية على نحو 800 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الأخير من عام 2013 ليصل الى حوالي 92.3 مليون برميل/يوم. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوابك، 2014، 32)

كما شهدت امدادات النفط من الدول الأعضاء في منظمة أوبك تذبذبا في مستويات امداداتها من عام 2004 – 2014 اذ ارتفعت امدادات النفط من الدول الأعضاء في أوبك عام 2004 من 31.1 مليون برميل/يوم ليصل الى 31.6 مليون برميل/يوم عام 2006 ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى 32.1 مليون برميل/يوم في عام 2008 ثم انخفضت مجددا في عام 2009 لتصل الى 28.9 مليون برميل / يوم نتيجة لقرار أوبك لتخفيض انتاجها بمقدار 4.20 مليون برميل/يوم بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط نتيجة للازمة المالية والاقتصادية والتي انعكست سلبيا على الطلب العالمي للنفط وما قابلها من زيادة في المعروض النفطي، ثم ارتفعت الامدادات النفطية في عام 2012 لتصل الى 32.4 وهو اعلى مستوى في تلك المدة ثم تراجعت لاحقا في عام 2014 لتصل الى 30.7 مليون برميل/يوم نتيجة للازمة النفطية التي حدثت في عام 2014 وانخفاض أسعار النفط العالمية. (عامر، 2016، 10)

ومن جانب آخر شهد الطلب على النفط في بداية عام 2014 وخلال الربع الأول والثاني تراجع واضح يقابله توسع في العرض بواقع (650) الف بوميل/يوم و (890) الف برميل/يوم للربع الأول والثاني على التوالي بالمقارنة مع عام 2013 ونتج عن زيادة العرض في ظل تراجع الطلب فائض كبير في السوق النفطية وصل الى ما يقارب (1.4) مليون برميل/يوم في الربع الثاني من عام 2014، ومع وجود هذا الفائض بقيت أسعار النفط مستقرة اذ بلغ متوسط الأسعار خلال النصف الأول 105 دولار وفي الربع الثالث والرابع من عام 2014 ارتفع الطلب على النفط بشكل ملحوظ اذ بلغت كمية الزيادة في الربع الثالث والرابع بحدود (1.79) و (2.61) مليون برميل / يوم على التوالي مقارنة بالربع الثاني من العام، إلا أن استمرار تزايد امدادات العرض بوتيرة مرتفعة جعل السوق النفطية تعاني من تخمة في المعروض النفطي اذ ارتفع العرض في الربع الثالث والرابع الى نحو (0.88) مليون برميل/يوم و (2.22) مليون برميل / يوم على

التوالي ونتج عنه حدوث فائض في العرض خلال الربع الأخير بلغ ما يقارب (1.07) مليون برميل/يوم . وقد نجمت جميع هذه الزيادات المتحققة في العرض من خارج بلدان أوبك وذلك لان أوبك قد خفضت انتاجها بواقع (900) الف بوميل / يوم في عام 2014. (العيساوي، 2020، 126)

وانعكس ذلك سلبا على الأسعار حيث بدأت بالانخفاض خلال النصف الثاني من عام 2014 خاصة بعد إعلان أوبك بشان الإبقاء على الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل باليوم ليبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك في النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولاراً للبرميل، وقد سجل ادنى مستوى له منذ خمس سنوات في يناير 2015 اذ بلغ 44.4 دولار وتحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015 ولكن سرعان ما عاد بالتراجع في الفصل الأول من عام 2016 ليصل الى ادنى مستوى له وهو 27.63 دولار للبرميل وقد فقدت الأسعار 57% من قيمتها الاسمية خلال هذه الازمة، ويمكن تلخيص اهم أسباب حدوث الازمة النفطية عام 2014 بالاتي: - (سعاد، 2016, 82)

أ - زيادة الامدادات النفطية من دول خارج الأوبك يقابلها تباطؤ في الطلب على النفط العالمي، وهذه الزيادة في الامدادات حدثت في مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة ونفط المياه العميقة جدا من البرازيل ورمال القار من كندا.

ب - ارتفاع الأسعار في السنوات السابقة والتطور التكنلوجي في توسع الإنتاج من المصادر البديلة بالتزامن مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.

ث - المشاكل الاقتصادية في الدول المستهلكة.

ج - انخفاض النمو عن المستويات المتوقعة في العديد من الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل.

د - توجه الدول الصناعية نحو تحقيق امن الطاقة وترشيد الاستهلاك، وزيادة الكفاءة في استخدام النفط، والتحفيز على انتاج مصادر بديلة.

هـ - ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي اما العملات الأخرى وبما ان النفط كأي سلعة أخرى تسعر بالدولار فان سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار ومع ارتفاع قيمة الدولار يتحول الى منتج مرتفع التكلفة وبالتالي يقل الطلب عليه وتتزايد الضغوط على السعر نحو التراجع.

لقد استفادت معظم الدول المستوردة للنفط من تقلبات أسعار النفط ومن هذه الدول المستفيدة الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان، منطقة اليورو) والدول المتحولة مثل (الصين، الهند، إندونيسيا).

ويمكن توضيح تداعيات الازمة النفطية على الدول المستوردة للنفط على النحو الآتي: (زينب، 2017، 32 -33)

أ - ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.

ب - انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة كالمواصلات والزراعة والصناعة وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في انتاجها.

ت - تراجع في معدلات التضخم العام

أما تداعيات الازمة النفطية على الدول المصدرة فيمكن ايجازها بما يلي:

أ - انخفاض مداخيل الدول النفطية المصدرة للنفط والذي انعكس سلبا على ميزانيتها وحسابها الجاري.

ب - حدوث انكماش اقتصادي في روسا بقدر 4.5% عام 2015 فضلا عن انهيار عملتها المحلية.

ت - انخفاض قيمة العملات لكل من إيران وتونس بنسبة 6% الى 13% مقابل الدولار في النصف الثاني من عام 2014.

ث - انخفاض سعر صرف الين واليورو الى 14% و8% على التوالي بالنصف الثاني من عام 2014.

6- الصدمة النفطية السادسة عام 2020: -

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2020 صدمة كبيرة ليس لها مثيل على مر الأعوام السابقة فهي اقوى من الازمة المالية العالمية عام 2014، وهي مزيج من صدمتي العرض والطلب نتيجة انتشار فايروس كورونا covid-19 اذ فرضت جميع حكومات العالم قيودا على السفر واتخذت التدابير الاحترازية من اجل منع انتشار الفايروس وانعكس ذلك على نشاط الصناعات التحويلية في جميع انحاء العالم، اذ شهدت الأسواق المالية اضطرابا شديدا فضلا عن تراجع مستويات الطلب الخارجي وعرقلة حركة التجارة العالمية وبصورة عامة دخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود وسط جمود في كافة الأنشطة الاقتصادية، وانعكس ذلك سلبا على سوق النفط العالمي الذي كان يعاني هبوط في الأسعار منذ الربع الأخير من عام 2019 وتفاقمت هذه الازمة مع ظهور فايروس كورونا وتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، اذ تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد خلال الربع الأول من عام 2020 متأثرة بالصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط نتيجة فايروس كورونا التي دفعت جميع حكومات العالم الى اتباع إجراءات العزل

الاحترازية في ظل فائض كبير من امدادات النفط الخام العالمية وقد شهد شهر مارس 2020 اكبر انخفاض شهري لأسعار النفط منذ الازمة المالية العالمية في 2008 على الرغم من تطبيق اتفاق دول أوبك من اجل اجراء خفض إضافي بواقع 500 الف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق خفضها سابقا في يناير 2020، فضلا عن توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتوترات الجيوسياسية التي شهدتها مناطق الشرق الأوسط عام 2020 وتزامن ذلك مع عدم التوصل الى اتفاق بشأن خفض الإنتاج من قبل دول أوبك بلاس خلال الاجتماع الوزاري الثامن الذي عقد في الثالث من شهر مارس 2020. (اوابك، 2020، 39)

ويعد يوم الاثنين 20 نيسان – ابريل يوماً اسوداً في تاريخ صناعة النفط اذ انهارت أسعار نفط غرب تكساس الأمريكي وسجلت اسعارا سالبة في ذلك اليوم ليصل الى -39 دولارا للبرميل عند التسوية وقد انعكس هذا الانهيار على الأسواق العالمية اذ كان له اثر عميق امتد من تكساس الامريكية مرورا ببحر الشمال الأوربي والخليج العربي وشرقا الى اليابان، ومع تقليص طاقة التخزين الامريكية وتكاليفها الباهظة يكون من الارخص للمنتج ان يتخلص من انتاجه مجانا او من خلال إغراءات مالية لزبائنه لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين وهذا ما حدث لعقود تسليم أيار – مايو. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، 2)

الحقت جائحة كورونا اضرار بالغة بالأسعار التي تراجعت قيمتها الاسمية الى 39.7 دولار للبرميل خلال الأشهر الأولى من عام 2020 مسجلة انخفاضا على نحو 24.3 دولارا للبرميل بالمقارنة مع عام 2019، كما تراجعت الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك الى أدنى مستوياتها في شهر ابريل عام 2020 نتيجة الانهيار الحاد في الطلب العالمي على النفط. (الزيتوني، 2021، 14)

شكل (2)
مقارنة أسعار النفط العالمة بين الربع الأخير عام 2019 -2020 (دولار لكل برميل)

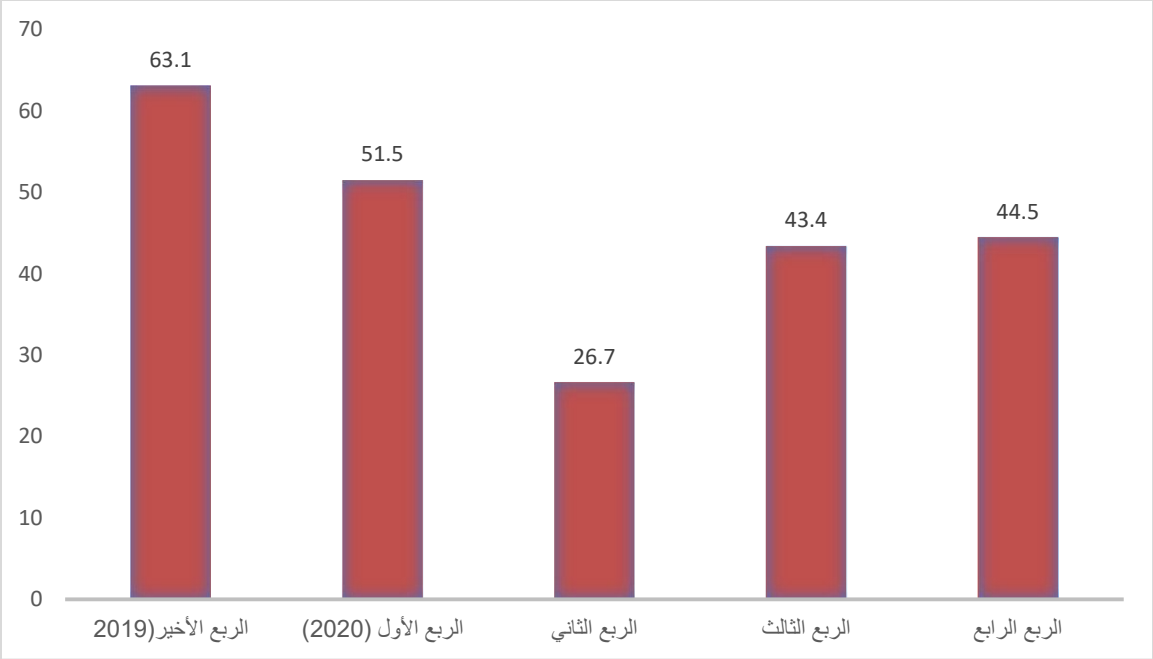

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، 2020

هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في حصول الازمة النفطية في اذار 2020 يمكن ايجازها بالآتي: (المشهداني، 2020، 6)

أ - الحرب التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة بعد اعلان الرئيس الأمريكي عن نيته في فرض رسوم جمركية بقيمة (50) مليار دولار على البضائع الصينية المصدرة للأسواق استنادا الى المادة (سوبر 301) من قانون التجارة الامريكية عام 1974 من اجل تقليل عجز ميزان المدفوعات مع الصين البالغ (800) مليار دولار، وكرد فعل انتقامي قامت الصين بفرض رسوم جمركية على اكثر (128) منتج امريكي منها فول الصويا. وأدت هذه الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني من 6.4% في عام 2018 الى 6% في عام 2019 والذي انعكس بدوره سلبا على الاقتصاد العالمي اذ انخفض النمو العالمي من 3.6% في عام 2018 الى 3% في عام 2019.

ب - قد عمق ظهور وانتشار فايروس كورونا covid-19 من حدة الازمة اذ أدى الى شلل وتعطل الحياة الاقتصادية في جميع انحاء العالم نتيجة إجراءات الحظر والتباعد الاجتماعي وعدم التوصل الى لقاح مضاد للفايروس في ذلك الوقت وانعكس ذلك سلباً على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

ت - قيام أمريكا بزيادة انتاجها من النفط الصخري الذي زاد عن 9 مليون برميل يوميا ليصل الإنتاج الأمريكي من النفط الى أكثر من 13 مليون برميل يومياً مما أدى الى زيادة المعروض النفطي في الأسواق النفطية العالمية.

ث - حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من أجل المحافظة على الحصص السوقية إذ رفضت روسيا مقترح أوبك+ بشأن زيادة خفض الإنتاج لدول أوبك بلس وكرد فعل على روسيا قامت السعودية بإعلانها زيادة الإنتاج بواقع مليوني برميل يومياً فضلاً عن تقديم خصومات لمشتري النفط السعودي.

تلقى الاقتصاد العالمي ضربة موجعة نتيجة انتشار فايروس كورونا والإجراءات الوقائية المتبعة للحد من انتشار الفايروس اذ تم إيقاف العمل في مختلف القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية وتزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط العالمية والتي أثرت سلباً على نمو الاقتصاد العالمي ويمكن إيجاز أهم تداعيات الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العالمي بالآتي: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، 6)

أ - تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة فضلاً عن توقف النشاط الصناعي بسبب وباء كورونا وإجراءات منع انتشاره فالاقتصاد الصيني اليوم أمام اسوء ركود اقتصادي منذ ستينات القرن الماضي وقد خسر الاقتصاد الصيني 10% من اجمالي الناتج المحلي.

ب - أما في الولايات المتحدة هددت الصدمة المزدوجة القطاعات الزراعية والصناعية والنفطية واتخذت الولايات المتحدة مجموعة من الإجراءات في سبيل تخفيف حدة الصدمة مثل توفير السيولة للشركات، حيث ضخ الاحتياطي الفيدرالي 4 تريليونات دولار في الاقتصاد لتمويل مشاريع البنى التحتية وضمانات القروض ومساعدة العاطلين عن العمل فضلا عن خفض معدلات الفائدة الى مستويات تقترب من الصفر.

ت - زيادة معدلات البطالة في المملكة المتحدة الى 4% حتى شباط / فبراير 2020.

ث - أما في افريقيا فقد أثر انهيار أسعار النفط على منتجيه ووضعهم في موقف محرج جداً كما هو الحال في الجزائر وليبيا ونيجيريا، اذ عانت نيجيريا وهي أكبر دولة اقتصادية نفطية مشاكل اقتصادية عميقة حتى قبل ظهور كورونا وانهيار أسعار النفط وقد خفضت ميزانيتها وقيمة عملتها.

ج - ضغوط على الموازنات العامة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط فضلاً عن تراجع الإيرادات الضريبية في الدول المستوردة.

د - تأثر الدول المستوردة للنفط من تراجع التحويلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل للتصدير نتيجة انتشار فايروس كورونا وتراجع تحويلات المغتربين في الخارج وهو ما قد يولد ضغوطا على العملات المحلية التي ترتبط بنظام صرف مرن. (افاق الاقتصاد العربي، 2020، 14)

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكورونا في العالم

ظهر فايروس كورونا لأول مرة في 31 ديسمبر كانون الأول 2019 في مدينة ووهان الصينية ومن ثم انتشر الى كافة انحاء العالم وتسبب بإصابة أكثر من (177 مليون شخصاً) وأكثر من (3) مليون حالة وفاة حتى 19 يونيو/حزيران 2021. لا يعرف فايروس كورونا حدوداً فقد أثر بشدة على حياة جميع الناس من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية. ومع تفشي فايروس كورونا والانتشار السريع له وانخفاض الطلب العالمي على النفط انعكس ذلك سلباً على الدول المصدرة للنفط، كما تسببت الجائحة في تراجع النشاطات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التحويلية، قطاع الخدمات، انهيار سلاسل الإنتاج، تراجع أداء التجارة العالمية فضلاً عن توقف حركة النقل بكل أنواعها وما نجم عن ذلك من تقليص في العمالة نتيجة الإجراءات الوقائية المتبعة للحد من انتشار الفايروس. وعموما لم يحصد فايروس كورونا أرواح فقط بل نجم آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على مستوى العالم يمكن التطرق اليها على النحو الآتي:

اولاً: تراجع معدل النمو الاقتصادي: -

تلقى الاقتصاد العالمي ضربة موجعة من فايروس كورونا اذ ان بحلول ابريل/ نيسان 2020 كان نحو 150 بلدا قد توجهوا الى فرض القيود على السفر وإلغاء جميع الفعاليات والنشاطات واغلاق دور العبادة فضلا عن اغلاق المدارس والجامعات وتعطيل العمل في جميع المنشآت، واثرت هذه الإجراءات تأثيرا سلبيا على النشاط الاقتصادي وحركة التجارة في العالم وصاحبت هذه الإجراءات تقلبات في الأسواق المالية وتراجعات حادة لأسعار النفط.(البنك الدولي،2020)

شكل (3)

الحصة من اجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تطبق اغلاقات والغاءات الزامية عام 2020(%)

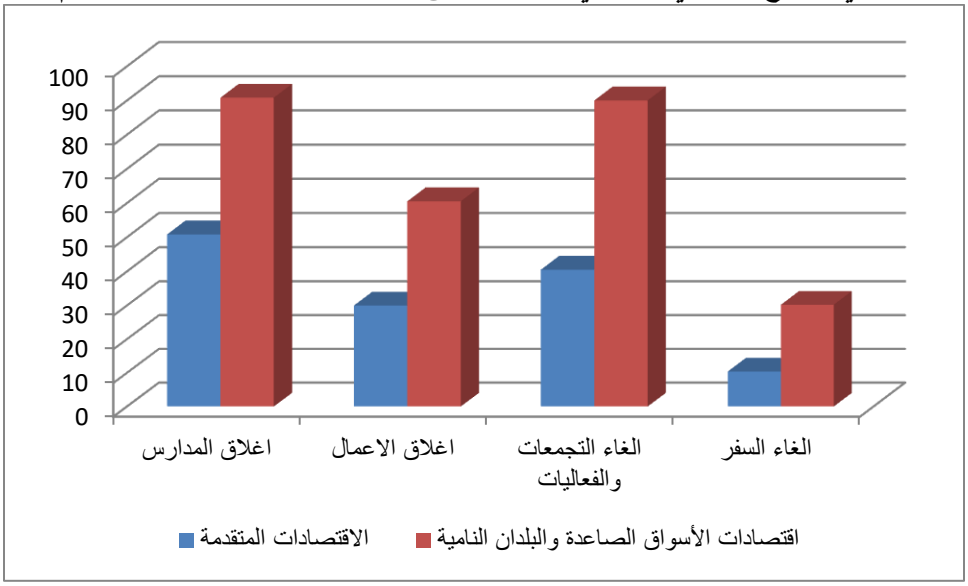

المصدر: برنامج جامعة أكسفورد لتتبع الجهود الحكومية للتصدي لجائحة كورونا، البنك الدولي، 1 ابريل/نيسان 2020.

إذ ان اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية هي الأشد تضررا من الجائحة نتيجة ضعف أنظمتها الصحية واعتمادها على التجارة والسياحة وتحويلات المغتربين من الخارج او على صادرات السلع الأولية التي تعاني من مواطن ضعف مالية، كما تخلف حالات الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل من خلال تراجع معدلات الاستثمار والابتكار وانقطاع سلاسل التوريد فضلاً عن تأكل راس المال البشري، وستكون هذه الاضرار طويلة الأجل وشديدة للغاية في الاقتصادات التي تعاني من أزمة مالية والدول المصدرة والمنتجة بمصادر الطاقة نتيجة انهيار أسعار النفط. (فوريسك، 2020)

وبحسب صندوق النقد الدولي ان الاقتصاد العالمي شهد انكماشا بنحو 4.9% في عام 2020 وقد رجح الصندوق ذلك الى الأثر السلبي لجائحة covid-19 على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020، كما توقع الصندوق تعافي ونمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.4% في عام 2021، وترتبط موجات الركود الاعمق بحالة عدم اليقين وبالأوضاع السائده لتفشي فايروس كورونا المستجد، فالاقتصادات التي تشهد انخفاضاً في معدل الإصابات تعكس تباطؤ العودة للانتعاش واستمرار عملية الاغلاق والتباعد الاجتماعي خلال النصف الثاني من عام 2020 أما الاقتصادات التي تشهد ارتفاعاً بمعدل الإصابات وتكافح من أجل السيطرة على الوباء فان عمليات الاغلاق ألحق خسائر إضافية بالنشاط الاقتصادي، كما قدر البنك الدولي من جانبه انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2% عام 2020 فضلا عن انخفاض نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات الناشئة والنامية. (افاق الاقتصاد العربي، 2020، 3)

كما اشارت منظمة التعاون والتنمية ان النمو الاقتصادي قد انخفض من 2.9% الى نحو 1.5% خلال عام 2020 بفعل استمرار الفايروس بالانتشار الواسع، اذ ان تباطؤ الاقتصاد العالمي الى اقل من 2% يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار أي ان العالم مقبل على ركود عميق في ظل اقتصاد عالمي يعاني من الهشاشة والضعف. (النصراوي، 2020)

كان الاقتصاد العالمي حتى قبل ظهور فايروس كورونا يعاني من تدهور وتباطؤ في النمو نتيجة الحرب التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة فضلا عن الأوضاع الجيوسياسية التي شهدتها دول العالم كل هذه العوامل المتراكمة قد أسهمت بتراجع نمو الاقتصاد العالمي، وقد عمق فايروس كورونا ذلك نظرا لتأثيره على جانبي العرض والطلب العالميين خصوصا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة بالاستهلاك والاستثمار العالميين، كما أصيبت حركة التجارة العالمية بالشلل بعد ان أغلقت اغلب دول العالم حدودها وتقييد انتقال السلع والافراد، وهذا يعني ان الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة ركود اعمق من

تلك التي شهدها خلال فترة الكسد العالمي العظيم (من 1929 الى 1939) و اسوء كذلك من الازمة المالية العالمية في عام 2008. (طلحة، 2020، 6) وقد صاحب هذا الفايروس سريع الانتشار قدر كبير من الهلع الذي نتج عنه اضرار وخيمة على نمو الاقتصاد العالمي من خلال التأثير على جانبي العرض والطلب وكالاتي: (الشرق الأوسط، 2020)

1.جانب العرض: -

كانت الحاجة الماسة للتباعد الاجتماعي والإجراءات الاحترازية التي طبقتها اغلب دول العالم السبب الرئيسي الى إبقاء العالم في منازلهم وتوقف رحلات الطيران وصعوبة نقل البضائع والحصول على مكونات الإنتاج كلها أدت الى انخفاض الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما ان الشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تستطيع الحصول على القطع والمواد الوسيطة التي تحتاج اليها سواء كانت إقليميا او دوليا، فالصين التي ظهر فيها الوباء لأول مرة تعتبر احد الموردين المهمين للسلع الوسيطة الى بقية دول العالم كالإلكترونيات والسيارات، فالاضطراب والهلع الذي شهدته الصين انعكس على الشركات المنتجة وبالتالي أدى هذا الاضطراب الى رفع التكاليف كما شكل صدمة سلبية اصابت الإنتاجية واثرت على النشاط الاقتصادي.

2.جانب الطلب: -

إذ تراجعمستوى الانفاق نتيجة لخسائر الدخل وحالات عدم اليقين والخوف من انتقال العدوى، كما قامت بعض الشركات في القطاعات الغير رسمية على تقليص عدد العمال لأنها لم تعد قادرة على دفع رواتبهم. (صندوق النقد الدولي، 2020)

مما أحدث اضطرابات كبيرة في الطلب العالمي بسبب حالات الركود والضمور التي اصابت الاقتصاد العالمي، وكذلك انخفاض القوة الشرائية وحالات التأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين نتيجة عدم اليقين. (عمر، 2020، 431)

كما أثرت الجائحة على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إذ تسببت في حدوث اضطرابات اقتصادية هائلة من خلال الصدمات المتزامنة، بما فيها انخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار

النفط وتعطل التجارة وسلاسل التوريد العالمية فضلا عن تجديد الظروف المالية، وانخفضت أسعار السلع واحجامها نتيجة انخفاض الطلب العالمي مع اتساع أوجه الهشاشة المالية، المتمثلة بحالات الإفلاس والقروض المتعثرة التسديد والحصول على الائتمان، ازدادت مواطن الضعف في الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الازمات ونتيجة لذلك تأثر نمو الناتج المحلي بشدة في عام 2020، اذ يتوقع صندوق النقد الدولي ان تتقلص جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عام 2020 باستثناء مصر بمتوسط -4.1% كما تشير التقديرات الى النمو قد أنخفض الى -6.6% في الدول المصدرة للبترول و -1% في الدول المستوردة للبترول في عام 2020، وقد شهدت ليبيا ولبنان اكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 66.6- و -25% على التوالي، الا ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سرعان ما استجابت للازمة اذ تم تخصيص 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي للتدابير المالية، في حين تم تنشيط 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في ضخ السيولة من قبل البنوك المركزية خلال الأسابيع الأولى للازمة. (OECD, 2020, 10)

ومع استمرار جائحة كورونا لاكثر من عام لايزال المجتمع و الاقتصاد العالمي يواجه ضغوط اجتماعية واقتصادية مع ارتفاع الخسائر البشرية وبقاء الملايين دون عمل وعلى الرغم من حالة عدم اليقين الذي يخيم على مسار الجائحة فان بوادر الخروج من هذه الازمة الصحية والاقتصادية تزداد يوما بعد يوم بفضل براعة المجتمع العلمي يجرى الان تطعيم مئات الملايين لإطلاق قوة تعافي في كثير من الدول فضلا عن تكيف الاقتصادات مع طرق عمل جديدة رغم حرية التنقل التي ضاق نطاقها، وبفضل الدعم المالي من قبل الاقتصادات الكبيرة وخاصة من الولايات المتحدة بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى، اذ بلغ النمو العالمي 6% في عام 2021 بزيادة قدرها 0.5 نقطة مئوية و 4.4% في عام 2022 بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية، بعد انكماش تاريخي بلغ -3.3% في عام 2020. (صندوق النقد الدولي، 2021).

ويلاحظ من الشكل (4) أنكماش الاقتصاد العالمي أذ تراجع بمعدل 3.5-% مقارنه بمعدل النمو المسجل عام 2019 و البالغ 2.9% نتيجه الاغلاق الاقتصادي الذي فرضته غالبيه دول العالم لمواجه فيروس كورونا و التي أدت إلى أنخفاض الاستهلاك وتراجع مستوى الخدمات فضلاً عن انخفاض حاد في الطلب العالمي و تراجع حجم التجاره العالميه.

شكل (4)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2014-2020) (%)

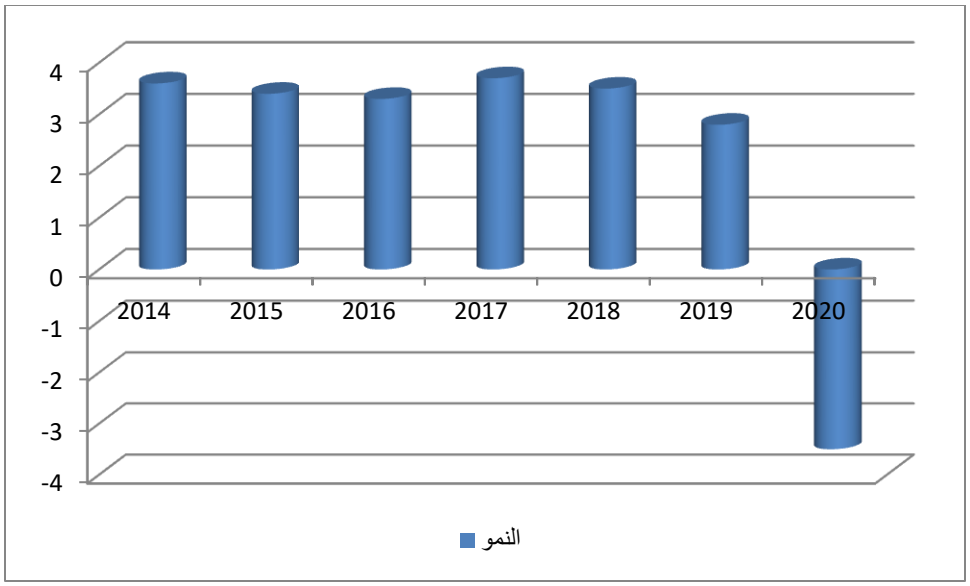

المصدر: الشكل من أعدادالباحثه بالاعتماد على بيانات منظمه الأقطار العربيه المصدره للبترول(أوابك)

ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على جميع جوانب الحياة اذ أدت عملية الاغلاق الجزئي او الكلي والتباعد الاجتماعي الى تخفيض ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة، وقد اشارت منظمة العمل الدولية في تقديراتها الأولية الى ارتفاع معدل البطالة العالمي بمقدار 13 مليون شخص من مستوى أساسي بلغ 188 مليون في عام 2019، كما اشارت المنظمة الى ان ساعات العمل انخفضت بنسبة 6.7% في الربع الثاني من عام 2020 وهو ما يعادل 195 عامل بدون دوام كامل، فضلا عن خسارة العمال ما يقارب 3.4 تريليون دولار امريكي من الدخل بحلول نهاية عام 2020، والوظائف الأكثر عرضة للمخاطر تدخل ضمن نطاق قطاعات الإقامة والسياحة والسفر والغذاء . وعلى وجه التحديد فان العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في وظائف قصيرة الاجل او بدوام جزئي هم أكثر عرضة الى خطر فقدان العمل، كما ان انخفاض عدد ساعات العمل والعمل من المنزل يؤثر بشكل مباشر على إنتاجية العمل نتيجة للانخفاض الحاد في الإنتاج. (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، 7)

وتشير تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديه و الاجتماعيه لغرب اسيا (الاسكوا) الى ان المنطقة العربية قد خسرت ما لا يقل عن 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، خلافا لآثار الازمة المالية في عام 2008، اذ أثر فايروس كورونا على فرص العمل في جميع القطاعات لاسيما قطاع الخدمات الذي يعتبر المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية. (الاسكوا، 2020، 2)

كما اثرت جائحه كورونا على العمل ، اذ ارتفعت معدلات البطالة الى 12.5% عام 2021 وبلغت اعلى اعلى معدلاتها في فلسطين (31%) وليبيا (22%) اما في تونس والأردن ارتفعت نسبة البطالة بنحو (5.8%). (الاسكوا، 2020)

ثالثا: الأثر على النقل: -

أثر الاضطراب الناجم عن جائحة كورونا بشكل مباشر على سلاسل التوريد العالمية وشبكات النقل الأساسية الخاصة بها، اذ اثرت عملية اغلاق الحدود والقيود المفروضة التي تحد من حركة الأشخاص والبضائع بشكل مباشر على قطاع النقل، وقد تباينت اضطرابات النقل حول الدول وانماط النقل المختلفة، اذ شهد قطاع النقل الجوي اسوء عام له، كما عانى النقل البري من صدمة أصغر نسبيا، اما النقل البحري فاظهر بعض المرونة. (ESCWA, 2020, 1)

وقد تلقى النقل الجوي ضربة موجعة نتيجة إجراءات الاغلاق والقيود المفروضة على السفر فضلا عن تعثر حركة التجارة العالمية، وبحسب المنظمة الدولية للطيران المدني فقد تعرض النقل الجوي العالمي لأكبر انتكاسة له منذ ازمة النفط العالمية في منتصف سبعينات القرن العشرين، كما انخفضت حركة النقل الجوي للركاب بحدود 56 الى 60% عام 2020. (الاسكوا، 2020، 3)

وقد تسبب الانخفاض الحاد في النقل الجوي بأزمة سيولة حادة لقطاع الطيران، مما هدد العديد من شركات الطيران بالإفلاس وعرض ملايين الوظائف التي تعتمد على قطاع الطيران للخطر. وتشير التقديرات الى ان تدهور حركة النقل الجوي سببت انخفاضا حادا في اجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران بمقدار 370 مليار دولار امريكي. (منظمة الطيران المدني الدولي، 2020، 1)

وقد ظهرت التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النقل الجوي بصورة واضحة خلال شهر مارس 2020 اذ انخفضت الإيرادات الاجمالية للنقل الجوي للركاب بشكل حاد على الصعيد العالمي بنسبة 52.9% مقارنة بشهر مارس عام 2019، ويعد هذا الانخفاض أكبر انخفاض سجل في مستوى الإيرادات الخاصة بالنقل الجوي للركاب منذ احداث سبتمبر 2001، ومن جانب اخر يعد تأثر قطاع النقل الجوي للبضائع بالأزمة اقل نسبيا من قطاع النقل الجوي للركاب في ظل الحاجة الماسة الى استمرار تدفق البضائع والمستلزمات الطبية لمواجهة الجائحة. (عبد المنعم، اخرون، 2020، 3)

كما حذر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) من تفاقم الاضرار التي تسبب بها فايروس كورونا وتداعياته على قطاع النقل الجوي في منطقة الشرق الأوسط ووفقا للبيانات المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للنقل الجوي وكالاتي: (IATA, 2020)

1- خسارة منطقة الشرق الأوسط قرابة 1.7 مليون وظيفة في قطاع النقل الجوي والقطاعات الأخرى المرتبطة به في عام 2020 ويمثل هذا الرقم حوالي نصف عدد الوظائف المرتبطة بقطاع النقل الجوي في منطقة الشرق الأوسط والبالغ عددها 3.3 مليون.
2- خسارة 323 ألف وظيفة في قطاع النقل على وجه التحديد خلال عام 2020 ويمثل هذا العدد قرابة 46% من المجموع الكلي للوظائف في المنطقة والبالغة 595 وظيفة.
3- تراجع الناتج المحلي الإجمالي الذي يدعمه قطاع النقل الجوي في منطقة الشرق الأوسط بحوالي 105 مليار دولار والتي شكل 49% وهي اقل من مستويات الدعم لمجموع الناتج المحلي قبل جائحة كورونا.

كما اثرت جائحة كورونا على النقل البحري الذي يعد ركيزة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، اذ ينقل الشحن البحري ما يقدر بأكثر من 80% من مجمل التجارة العالمية وأكثر من 70% من حيث القيمة، وقد أظهرت جائحة كورونا مدى مرونة هذا القطاع إزاء عوامل الاختلال مثل الأوبئة والاهمية الحاسمة لضمان استمرار عمله في تسهيل وصول البضائع والسلع الأساسية اثناء الازمة. (الاسكوا، 2020، 2)

وأشارت منظمه الأمم المتحده للتجاره و التنميه (الاونكتاد) الى ان حجم التجارة البحرية الدولية قد انخفض بنسبة 4.1% خلال عام 2020 نتيجة اضطرابات سلاسل الامدادات وانكماش الطلب وعدم اليقين الاقتصادي العالمي وهي أمور ناجمة عن جائحة كورونا. (الاونكتاد، 2020، 6)

وكذلك تأثر النقل البري للركاب والبضائع بالجائحة فقد شهدت العديد من دول العالم انخفاض في الحركة المرورية فضلا عن انخفاض الطلب على النقل الخاص والعام. (الاسكوا، 2020)

رابعا: الأثر على الاستثمار: -

بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 30% على الأقل في عام 2020 مقارنة بعام 2019، كما أدت صدمات العرض والطلب الناتجة الى جانب انخفاض اسعر النفط وانخفاض ثقة المستثمرين بانخفاض اكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقدرت اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا التابعة للأمم المتحدة ان المنطقة العربية قد فقدت حوالي 45% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12% في عام 2019 ليصل الى 1436 مليار دولار امريكي لكنه كان لايزال يعاني مع ظهور فايروس كورونا وبقي دون المستويات المسجلة بين عامي 2010-2017، ومع ظهور فايروس

كورونا سيكون هناك تأثير فوري على الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي منطقة الشرق الأوسط من خلال تراجع الاستثمار في الأسهم حيث سيوقف المستثمرون الاستثمارات الجديدة وعمليات الاستحواذ والاندماج. (OECD, 2020, 4)

خامسا: الأثر على التجارة: -

تعرضت حركة التجارة العالمية الى الشلل خلال فترة ظهور فايروس كورونا والذي اثر بدوره على كل من الصادرات والواردات، وقد توقعت منظمة التجارهالعالمية تراجع في حركة التجاره السلعية في الاجل القصير ويرجع ذلك الى الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن فايروس كورونا، فقد شهدت تجارة الخدمات تراجعا ملحوظا خلال عام 2019 اذ انخفض معدل نموها من 4.7% بالربع الأول من عام 2019 الى 2.8% في الربع الثالث من العام نفسه، وقد عمق ظهور فايروس كرونا هذا الانخفاض والذي اثر سلبا على عدد من الخدمات المهمة كخدمات النقل الجوي وخدمات السياحة. (طلحة، 2020، 15)

اثرت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن فايروس كورونا بشكل كبير على التجارة العالمية خلال عام 2020 اذ شهدت التجارة العالمية انخفاضا في القيمة على نحو 9%، فضلا عن انخفاض تجارة السلع على نحو 16.5%. (UNCTAD, 2020, 2)

شكل (5)
تغير معدلات نمو تجارة البضائع العالمية للمدة 2006-2020 (%)

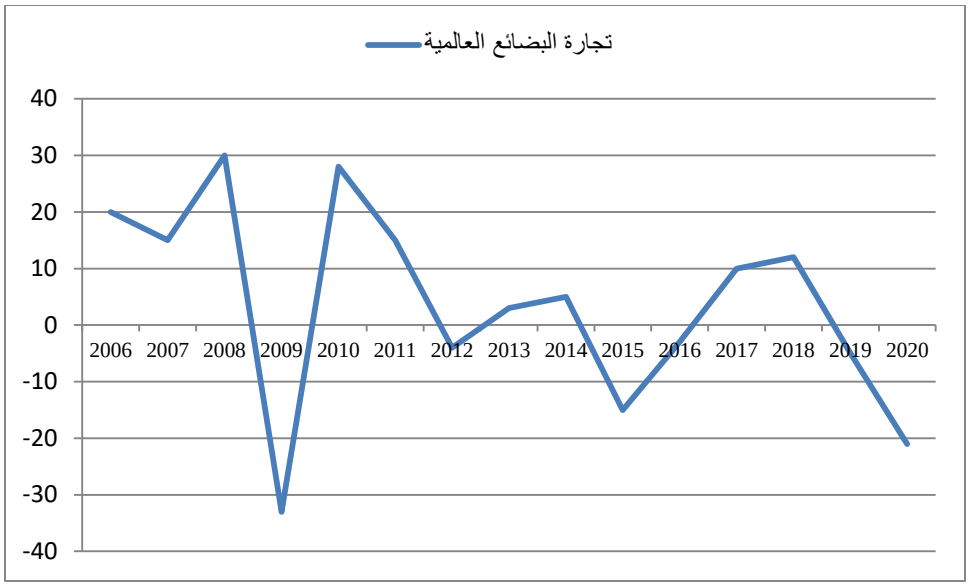

Source: Unctad Nation, Impact of the Covid-19 Pandemic on Trade and Developmennent ,2020,6

شكل (6)

تغير معدلات نمو التجارة العالمية في الخدمات للمدة 2006-2020 (%)

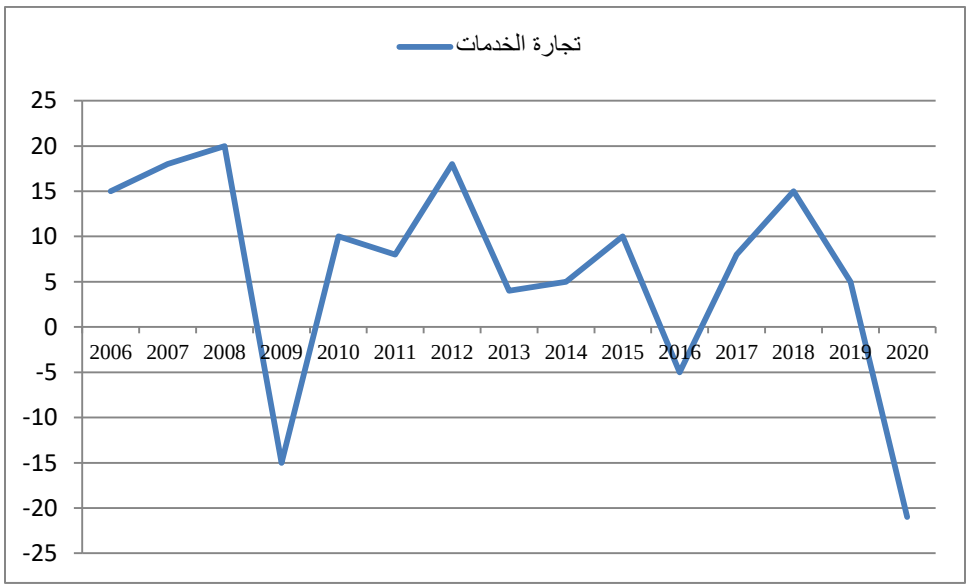

Source: Unctad Nation, Impact of the Covid-19 Pandemic on Trade and Developmennent ,2020,6

وكما موضح في الشكلين 5 و 6 انخفض معدل نمو تجارة السلع والخدمات خلال الربع الأول من عام 2020 اذ بدأت الاثار المبكرة للوباء في الظهور كما بينت منظمة الاونكتاد للتجارة والتنمية عن انخفاض أكبر في تجارة السلع والخدمات خلال الربع الثاني من عام 2020، اذ انخفضت قيمة تجارة البضائع على أساس سنوي بنسبة 18% اما تجارة الخدمات فقد انخفضت بنسبة 21% خلال الفترة نفسها كما تأثرت خدمات السفر اذ انخفضت بأكثر من 24% وفي الربع الثالث من عام 2020 شهدت التجارة العالمية تعافيا نسبيا. (UNCTAD,2020 ,15)

سادساً: تفاقم المديونية الداخلية والخارجية: -

تنشأ مخاطر الدين العام بصورة رئيسية من عدم مقدرة المجتمعات على تحمل مدفوعات ومستحقات ديونها وبالتالي التعرض لمخاطر التلكؤ في السداد، وتكمن تداعيات المديونية في المخاطر الاقتصادية التي قد تنتج عنها في حالة تراجع مستوى النشاط الاقتصادي او قد تكون ناتجة عن ازمة اقتصادية تؤثر على قدرة المجتمعات في سداد ديونها بسبب انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي وكذلك انخفاض النقد الأجنبي المتداول. (طلحة، 2020، 2)

أدت جائحة كورونا بوصفها احد الصدمات الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي وتسببت في تراجع النشاط الاقتصادي وأضافت العديد من الدول الى قائمة الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة ذات المديونية الحرجة، وقد اقتصر تأثير صدمة كورونا حتى منتصف عام 2020 على الدول الأكثر فقرا ولم يتحول الى ازمة دين عامة في اقتصادات الدول الصاعدة ومتوسطة الدخل، بعد تراجع حدة خروج التدفقات الرأسمالية الخاصة استطاعت العديد من الدول متوسطة الدخل الاقتراض في الأسواق الرأسمالية العالمية وذلك يعود الى أوضاع السيولة العالمية المواتية الناتجة عن الدعم الكبير من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، وقد أصدرت حكومات الاقتصادات الصاعدة سندات دين بالعملة الأجنبية بمقدار 124 تريليون دولار امريكي خلال النصف الأول من عام 2020 وتركز ثلث هذا الاقتراض في الربع الثاني من العام. (بيولو، 2020، 13)

ومع التزام المصارف في الاقتصادات المتقدمة بنهج تيسير الائتمان منحت الشروط المالية الأكثر صرامة في الاقتصادات النامية فرصا استثمارية اما الفئات التي تمتلك سبل النفاذ الى الأصول السائلة وتمتلك الرغبة في المخاطرة وقد أدى ذلك الى تراكم سريع في الدين العام والخاص بالنقد الأجنبي في الاقتصادات النامية فضلا عن اختراق أسواقها من قبل المستثمرين غيرالمقيمين والمصارف الأجنبية

وغيرها من المؤسسات المالية المستثمرة التي أدت الى احتمالية عدم استقرار أسعار الصرف فضلا عن تعرض الأسواق المالية المحلية الى التقلبات على صعيد تقبل المخاطر وظروف السيولة على المستوى العالمي. (الاونكتاد، 2020، 5)

وكانت الدول الفقيرة والضعيفة هي الأشد تضررا من جائحة كورونا التي فاقمت اللامساواة في الدول الفقيرة والمؤهلة للاقتراض من المؤسسات الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي اذ ضاعفت هذه المؤسسة جهودها اثناء الجائحة من خلال زيادة الموارد المالية المعدة للاقتراض، ومن ناحية أخرى قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإطلاق مبادرة تعليق مدفوعات الديون التي تساعد الدول على تركيز مواردها على النفقات الصحيه وحماية الأرواح، اذ قدمت هذه المبادرة دعم لتخفيف أعباء ديون قيمتها 5 مليار دولار الى اكثر من 40 بلداً من الدول المعدة للاقتراض من المؤسسة. (البنك الدولي، 2020)

ودخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا جائحة كورونا والتي تزامنت مع انخفاض النمو واختلالات هيكل الاقتصاد الكلي وضعف الحوكمة، وخلقت الجائحة ضغوطا هائلة على الأوضاع المالية العامة وانخفضت الإيرادات الحكومية عام 2020 بنسبة 24% بالمقارنة مع عام 2019، وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى المصدرة للنفط انخفاضات شديدة في الإيرادات نتيجة لانخفاض أسعار النفط، ومع انخفاض الإيرادات الحكومية انخفض الانفاق الحكومي أيضا، وكان الانخفاض في الانفاق أقل من التراجع في الإيرادات وهو ما يعكس الضرورة الملحة للإنفاق من اجل التصدي للجائحة ونتيجة لذلك قدر عجز الموازنة في المنطقة عام 2020 على نحو 9.4% من اجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع العجز المتوقع قبل تفشي جائحة كورونا والبالغ 4.6%، ولجأت بلدان المنطقة الى الاقتراض من اجل تمويل العجز، ارتفع حجم الدين العام الى حوالي 54% من اجمالي الناتج المحلي خلال عام 2020 نتيجة تفشي جائحة كورونا واضطرار الحكومات الى الاقتراض الداخلي والخارجي من اجل تغطية النفقات.

شكل (7)

تغير نسبة معدل متوسط الدين العام لبعض دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعامي 2019-2020 (%)

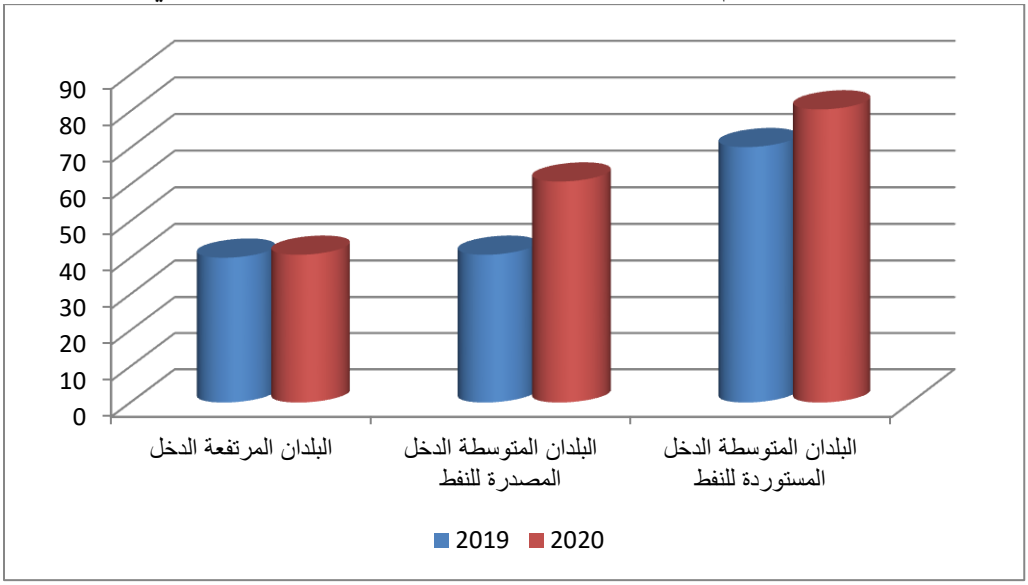

المصدر: البنك الدولي، العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات ان ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2021، 16.

نلاحظ من الشكل (7) حدوث تغير بمستوى الدين العام خلال عام 2020 بالنسبة لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، اذ تجاوزت مستويات الدين 75% من الناتج المحلي عام 2020 ومن الأسباب الرئيسية التي أدت الى ذلك كان العجز الاولي (قبل إضافة مدفوعات الفروق) والفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو، وازاد العجز الاولي الى حد كبير من حجم الدين، كما ساهم الفرق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو بجزء كبير من الزيادة في حجم الدين عام 2020. (البنك الدولي، 2021، 15- 17)

ولم تقتصر ازمة الدين الناتجة عن جائحة كورونا على الديون الخارجية فحسب بل أدت الى تزايد الديون الحكومية المقومة بالعملة الوطنية، وفي النصف الأول من عام 2020 اصدر المقترضون من الاقتصادات الناشئة اكثر من 400 مليار دولار من سندات اليورو من المستثمرين الدوليين، وبزيادة الخمس بالمقارنة مع العام السابق، وقد بيعت العديد من هذه السندات من قبل المقترضين بأسعار فائدة مرتفعة نسبيا، وقد أضاف الدين المحلي للاقتصادات الناشئة المزيد من القلق اذ ان هناك العديد من الاقتصادات التي عانت من زيادة مذهلة في الدين المحلي خلال عام 2020 نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي جراء تفشي جائحة كورونا. (الاقتصادية، 2020)

سابعاً: تفاقم الفقر وتراجع مستويات المعيشة: -

الحقت جائحة كورونا الضرر في الطبقات الفقيرة والأكثر احتياجا، اذ يشير البنك الدولي الى ارتفاع معدلات الفقر لأول مرة منذ اكثر من 20 عام، اذ ان تفاقم الاضطرابات الناشئة عن جائحة كورونا ابطأت من وتيرة التقدم المطرد للحد من اعداد الفقراء الذين يعيشون على اقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، ظهرت بوادر الجائحة واضحة على معدلات الفقر في عام 2020 إيذانا بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المتقع، وأشار البنك الدولي الى ان الجائحة والركود الاقتصادي الناجم عنها قد يتسبب في انزلاق اكثر من 1.4% من سكان العالم الى براثن الفقر المدقع، وأشار تقدير البنك الدولي الى ان العديد من الفقراء الجدد سيكونون في بلدان تعاني من معدلات فقر مرتفعة، اذ ستشهد الدول المتوسطة الدخل انزلاق اعداد كبيرة الى ما دون خط الفقر اذ ان قرابة 82% سيكونون في بلدان متوسطة الدخل. (البنك الدولي، 2020)

وبحسب مسح استقصائي اجراه البنك الدولي في نيجيريا توصل الى ان 42% من المجيبين كانوا يعملون قبل تفشي جائحة كورونا اصبحوا عاطلين عن العمل في مايو / أيار 2020 فضلا عن 80% من المجيبين تحدثوا عن تخفيض دخولهم منذ منتصف اذار / مارس، كما افاد مسح استقصائي اخر في اثيوبيا والذي توصل الى ان 13% من المجيبين فقدوا وظائفهم خلال المدة بين 2 ابريل / نيسان و13 مايو / اذار و55% تراجعت دخولهم، وتؤدي تقليصات الدخول سريعا الى تراجع مستويات الاستهلاك، اما في منطقة أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد افاد المسح الاستقصائي الى ان 40% من الناس الذين شملهم المسح قد نفد ما لديهم من الطعام اثناء الاغلاقات، اذ كان الفقر اشد تأثيرا بالعواقب والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا ويرجع السبب في ذلك الى ان وظائفهم يمكن تعطيلها او الغائها بسهولة اذ يقل احتمالية ان يتمكن الافراد الافقر وأصحاب الدخول المنخفضة من التعليم والعمل عن بعد، ومنشآت الاعمال مثل المطاعم والفنادق ومتاجر الجملة والتجزئة التي تستخدم عمالا ذوو مهارات محدودة نادرا ما يمكنها استيعاب عمال يعملون في منازلهم. (البنك الدولي، 2020، 7)

شكل (8)
التغير السنوي في عدد الفقراء المدقعين (بالمليون)
من 1992-2020

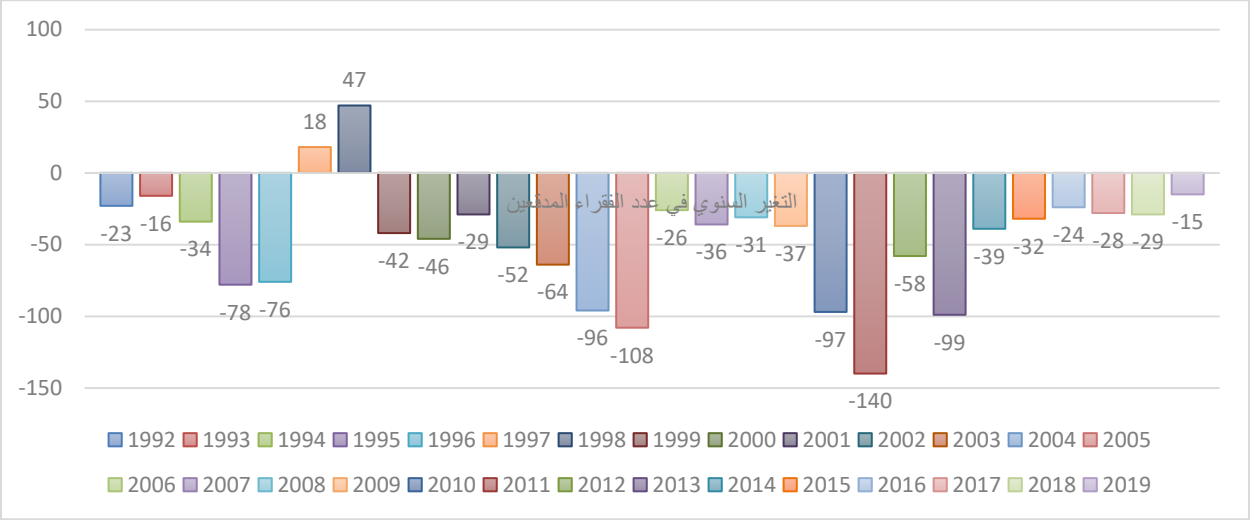

المصدر: لاكنر، واخرون، (2020)، (دراسة محدثة)، شبكة إحصاء الفقر، تقديرات الافاق الاقتصادية العالمية.

وعلى صعيد المنطقة العربية تشير التقديرات الى ان الجائحة قد رفعت من معدلات الفقر من 29.2% في عام 2019 الى 32.4% في عام 2020 قبل ان تتراجع الى 32.1% 2021 مما يعني ارتفاع العدد الإجمالي للفقراء من 101 مليون في عام 2019 الى 116 مليون في عام 2021، ويبقى 80% من الفقراء في أربعة بلدان هي (الجمهورية العربية السورية، السودان، مصر، اليمن)، وقد اثر التباطؤ الاقتصادي وتراجع معدلات النمو سلبا على فرص العمل والأجور الحقيقية وتدفق التحولات المالية، وقد كانت اثار الجائحة اكثر شده على الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر مثل النساء والشباب والعاملين في القطاع غيررسمي الذين لا يستطيعون الوصول الى برامج الحماية الاجتماعية والتامين ضد البطالة، وابرزت الجائحة التدابير الرامية لمعالجة الفقر في المنطقة العربية، فالمنطقة العربية هي المنطقة النامية الوحيدة التي ازدادت فيها معدلات الفقر خلال المدة من 2010 الى 2018 نتيجة الصراع والركود الاقتصادي التي شهدتها المنطقة العربية بحيث اصبح الفقر تحديا كبيرا ليست الجائحة سببه الرئيسي. (الاسكوا، 2020، 70)

ويقدر عدد الفقراء الجدد في العالم الذين وقعوا في براثن الفقر المدقع بسبب جائحة كورونا ما بين 119 الى 124 مليون شخص في عام 2020، وقز ارتفع عدد الفقراء في عام 2021 ما بين 143 الى 163

مليون شخص وعلى الرغم من ان بيانات عام 2021 لازالت أولية الا انها توضح ان هذه الازمة لن تكون قصيرة الاجل بالنسبة لملايين الناس في جميع انحاء العالم. (لاكنر، اخرون، 2021)

ثامناً: أثر كورونا على قطاع الصحة: -

ساهم وباء كورونا في احداث تأثيرات عنيفة على الأنظمة الصحية في مختلف دول العالم، فقد ابرزت الجائحة الحاجة الى خدمات الرعاية الصحية الفعالة والمنخفضة التكلفة، وحتى قبل بدأ ازمة كورونا كان الناس في الدول النامية ينفقون أكثر من نصف تريليون دولار من مالهم الخاص ثمنا للرعاية الصحية ويتسبب ذلك الانفاق في مصاعب وضغوط مالية لأكثر من 900 مليون شخص ويدفع قرابة 90 مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع سنويا، وتفاقمت هذه النفقات اليوم بسبب الجائحة. (البنك الدولي، 2020)

إذ ساهمت الفحوص المختبرية في مواجهة فايروس كورونا والتي شكلت عبئ على كاهل الاقتصادات المنخفضة الدخل والنامية نظراً لارتفاع تكاليف تمويلها، وتتباين التكاليف المصاحبة للفحص المختبري بحسب نوع الفحص فضلاً عن تكاليف أدوات الفحص وعمليات نقل العينات. (صندوق النقد الدولي، 2020، 2)

تاسعاً: أثر كورونا على قطاع التعليم: -

اوجدت جائحة كورونا أكبر انقطاع في النظم التعليمية والتي تضرر منها ما يقارب 1.6 مليار من طلاب العلم في جميع انحاء العالم، كما اثرت عمليات اغلاق المدارس والجامعات على 94% من الطلاب في العالم، وفاقمت هذه الازمة من الفوارق التعليمية من خلال الحد من فرص العديد من الأطفال والشباب والبالغين من ذوي الطبقات الفقيرة على اكمال تعليمهم، اذ ادت عمليات الاغلاق للمؤسسات التعليمية الى عرقلة تقديم الخدمات الاساسية والضرورية كقدرة الحصول على الغذاء المغذي فضلا عن تأثيرها على قدرة اولياء الامور على العمل. (الامم المتحدة، 2020، 2)

وقال البنك الدولي ان الدول التي تكون فيها مستويات التعليم منخفضة في الأساس هي الأشد تضررا من فايروس كورونا، اذ تضعف فيها القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وان اغلاق المدارس لمدة طويلة له تأثير سلبي على الطلاب الأشد فقرا وذلك لان قدرتهم على التعليم في المنازل ضعيفة، وقد يشكل الوقت الذي يقضونه خارج المدارس أعباء اقتصادية باهظة على كاهل ابائهم، اذ قد يواجهون تحديات كبيرة من اجل الحصول على رعاية لأطفالهم لمدة طويلة، وقد يترتب على عملية اغلاق المدارس تكاليف اجتماعية

واقتصادية باهظة، اذ يتسبب الاغلاق باضطراب جميع المجتمعات المحلية، وهناك مجموعة من الأسباب التي تجعل من توقف التعليم امرا ضارا للغاية وكالاتي: (اليونسكو، 2020)

1- توقف التعلم: - تعد المدارس مصدر التعليم الأساسي ولكن عند اغلاقها يحرم أطفال وشباب من فرص التطور والتعلم وتكون الطبقات المحرومة هي الأشد تضررا من عمليات اغلاق المدارس وذلك لان فرصهم في التعليم اقل خارج المدرسة
2- التكلفة الاقتصادية الباهظة: - يرجح الا يتمكن الاهل العاملون من تأدية أعمالهم عندما تغلق المدارس بسبب تفرغهم لرعاية أطفالهم، مما يتسبب في تراجع الدخل في حالات كثيرة ويؤثر سلبا في الإنتاجية.
3- التغذية: - يعتمد العديد من الأطفال والشباب على الوجبات المجانية او منخفضة التكلفة التي تقدمها المدارس في بعض الدول من اجل حصولهم على التغذية السليمة والتي تأثرت سلبا نتيجة عملية الاغلاق.
4- العزلة الاجتماعية: - تعد المدارس مراكز لممارسة الأنشطة الاجتماعية والتفاعل الإنساني فعندما تغلق المدارس أبوابها يفقد الكثير من الأطفال والشباب علاقاتهم الاجتماعية التي لها دور أساسي في التعلم والتطور.
5- زيادة عدد المتسربين من الدراسة اذ ان ضمان عودة الأطفال والشباب الى المدارس عند إعادة افتتاحها يمثل تحديا خصوصا عندما يتعلق الامر بالإغلاق لمدة طويلة.

كما الحقت جائحة كورونا الضرر بالمدارس والمعلمين اذ أدت الضغوط المالية الى انخفاض الاستثمارات في التعليم وبالتالي تقليص الموارد المتاحة للمعلمين، وتراجعت جودة التدريس نتيجة تضرر العديد من الكوادر التدريسية من هذه الازمة الصحية بصورة مباشرة فضلاً عن معاناة آخرين من ضغوط مالية بسبب خفض الرواتب أو التأخر في دفعها وتوقف الكثير من المدارس الخاصة عن العمل من جراء قلة الدخل والذي أدى بدوره الى تقليص المعروض من التعليم. (البنك الدولي، 2020، 6)

وقد تقل المكاسب التي تحققت من اجل توسيع نطاق التعليم او تنتهي مع استمرارية عملية أغلاق المدارس كما قد تكون إمكانية الاعتماد على التعليم عن بعد ضعيفة لمن لا تتوفر لديهم وسائل اتصال، وقد يسبب ذلك خسائر في راس المال البشري وتقليص الفرص الاقتصادية، وهناك مجموعة من التحديات التي واجهت التعليم عن بعد وكالاتي: - (ضو، 2020، 10)

1- يعد التعليم عن بعد مكلفا من الناحية الاقتصادية وذلك لان التعليم الالكتروني يتطلب أجهزة ذات مستوى عالي لتلائم البرامج التعليمية المتطورة.
2- صعوبة التأقلم مع هذا النوع من التعليم من قبل الهيئات التدريسية.
3- عجز في الإمكانيات المادية المتاحة بالإضافة الى نقص في التقنيات الرئيسية في التعليم الالكتروني.
4- محدودية سرعة الانترنت فضلا عن التكلفة المرتفعة من اجل الحصول على هذه التقنية لدى بعض الأفراد.

وقد نتج عن صدمة اغلاق المدارس وصدمة الكساد العالمي تكاليف طويلة الاجل على التعليم والتنمية، اذ ان من الممكن ان تسبب صدمة اغلاق المدارس وخسارة التعليم زيادة في معدلات التسرب من المدارس كما ذكرنا سابقا، كما تؤدي الصدمة الاقتصادية الى تفاقم الضرر نتيجة تراجع العرض والطلب لقطاع التعليم نظرا للأثر الذي سيلحق بالأسر المعيشية وكلاهما سيؤثران على تراكم راس المال البشري والرفاهية بالأجل الطويل، وبالتالي يمكن القول ان جائحة كورونا قد تسببت في تعميق ازمة التعليم العالمية التي كانت موجودة بالفعل اذ يمكن ان ترتفع النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة الابتدائية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل الذين يعانون من فقر التعليم من 53% الى 63% فضلا عن تعرض هذا الجيل من الطلاب لخطر فقدان نحو 10 تريليونات دولار من دخلهم المستقبلي على مدار متوسط العمر، ما يعادل 10% من اجمالي الناتج المحلي العالمي. (البنك الدولي، 2020)

عاشرا: الأثر على البيئة: -

بالرغم من الاثار السلبية للجائحة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي الا ان هناك اثار إيجابية للجائحة على البيئة، نظرا للإجراءات الاحترازية المتبعة في معظم دول العالم للتحكم في انتشار الوباء والذي كان أهمها الحجر المنزلي وتوقف الأنشطة الصناعية وحركة النقل مما اثر على البيئة بشكل واضح من خلال تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، تقليل التلوث في المياه والهواء، تقليل التلوث في البحار والمحيطات واستعادة نشاطها فضلا عن شواهد التئام ثقب الأوزون فوق القطب الشمالي، وقد اكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ان انبعاث الكاربون تراجع بنحو 6% نتيجة الإجراءات الوقائية المتبعة للحد من تفشي فايروس كورونا، ففي الصين مثلا انخفض الطلب على الكهرباء وتراجع الإنتاج الصناعي الى ادنى مستوياته كما انخفض استهلاك الفحم في محطات الطاقة بنسبة 36%، وانخفضت منتجات الطلب الرئيسية اكثر من 15%، واظهرت صورة رصدتها وكالتا الفضاء الاوربية ووكالة الفضاء الامريكية (ناسا) عبر

الأقمار الاصطناعية انخفاض نسبة التلوث 70% عن مستوياتها السابقة قبل ظهور الوباء أي تعافي طبقة الأوزون. (العونية، 2020، 191)

وتعد إجراءات التحفيز والتعافي الحكومية بمثابة نقطة تحول، اذ انخفض انتاج الفحم والنفط والغاز وتعهدت الاقتصادات الكبيرة كالصين واليابان الوصول بالانبعاثات الى مستوى الصفر، وأثبتت الصدمة المتعلقة بالطلب الناجمة عن الوباء والانهيار السريع لأسعار النفط العالمية الى انخفاض الطلب العالمي على الوقود الاحفوري، وان الحل الوحيد للخروج من الازمة هو تنويع الاقتصادات وعدم الاعتماد على الوقود الاحفوري وذلك من خلال الانتقال الى استخدام الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020)

وأصدرت برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير جديد تنص فيه الى ان التعافي الأخضر من الجائحة قد يؤدي الى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل الى 25%، كما يشير التقرير الى ان على الرغم من الانخفاض القليل في انبعاثات ثاني أكسيد الكاربون الناجم عن الجائحة الى ان ما يزال العالم يتجه نحو ارتفاع درجات الحرارة بما يزيد عن ثلاث درجات مئوية في هذا القرن. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020)

المبحث الثالث

الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا

تعرضت التفاعلات الاقتصادية لتغيرات هيكلية نتيجة للانتشار السريع لفايروس كورونا وما ترتب عليه من خسائر مالية ضخمة وعمليات اغلاق وتقييد حركة غير مسبوقة، فضلا عن تزايد معدلات الفقر وغيرها من التداعيات، والتي مثل جميعها تحديات دفعت العديد من الحكومات والدول وحتى الشركات والافراد الى إعادة النظر في سلوكهم الاقتصادي في مرحلة ما بعد كورونا ليس فقط من اجل تجاوز هذه التحديات بل كذلك للتصدي لها في المستقبل، وتوسع الدور الاقتصادي للدولة، كما بدأت الشركات الضعيفة تواجه معضلة البقاء والصمود امام الشركات القوية فضلا عن تحقيق الاقتصاد الافتراضي لمكاسب هائلة، كما يتوقع ان تسفر الازمة عن تشكل عولمة التباعد الدولي والتي تستند على الاقتصادات الوطنية وتقليص التجارة العابرة للحدود في مقابل توسيع أنماط التكنولوجيا، اذ ان ازمة كورونا قادت الاقتصاد العالمي الى إعادة النظر في العديد من المفاهيم الاقتصادية لاسيما المتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد وطبيعة الأنشطة الاقتصادية فضلا عن العلاقة بين المنتج والمستهلك، هذا بجانب إعادة صياغة مفهوم العولمة في مرحلة ما بعد كورونا والتي تركت الاقتصاد العالمي بشكل وطبيعة مختلفة عما كان عليه قبلها. وسنقوم باستشراف الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا وعلى النحو الآتي:

اولاً: توسع الدور الاقتصادي للدولة: -

تتشابه ازمة فيروس كورونا إلى حد كبير مع ازمة الكساد الكبير عام 1929م في العديد من النواحي حيث أدت ازمة الكساد الكبير إلى توسيع نطاق تدخل الدولة وتفعيل دورها بعد ان كان نظام اليد الخفية هو السائد قبل ازمة الكساد الكبير, حيث لابد ان تتدخل الدولة في هذه الازمة من اجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل الطلب على الايدي العاملة ومعالجة العجز فيه , وكذلك من اجل القضاء على البطالة والذي يتطلب ضرورة تدخل الدولة من خلال الانفاق الغير المغطى بالإيرادات والذي يؤدي إلى تحفيز الطلب, ويجب على الدولة ان تتدخل من اجل خفض سعر الفائدة ومن اجل زيادة الاستثمارات والانفاق الاستثماري

والذي ينتج عنه زيادة في الطلب فلابد من توفير تقنيات حكومية تعمل على تحفيز الطلب والعمالة .(عبد الرضا , 2015 , 49).

اما في أزمه كورونا فيقتصر دور الدولة على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول فقد توسع نطاق دور الدولة التدخلي وقد تضطر بعض الحكومات إلى شراء بعض الأصول وبعض الشركات العاملة في القطاع الخاص بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة عن طريق المقايضة وذلك بسبب افلاس العديد من الشركات العاملة في القطاع الخاص، الامر الذي قد ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي ويفاقم ازمة الفقر والبطالة. (صلاح , 2020 , 5).

وقد طرح صندوق النقد الدولي مجموعه من التوصيات أهمها : (صندوق النقد الدولي , 2020)

أ- ضمان تفعيل عمل القطاعات الضرورية كخدمات الرعاية الصحية المتمثلة بتجهيز الموارد اللازمة لإجراء فحص كورونا وعلاجه، بالإضافة إلى خدمات انتاج الغذاء وتوزيعه، وخدمات البنى التحتية والمناطق الضرورية وكل ذلك يتطلب إجراءات تدخليه من قبل الحكومات من اجل توفير المستلزمات الأساسية والضرورية.

ب- دعا الصندوق إلى توفير موارد كافية للمتضررين من هذه الازمة فالأسر التي تفقد دخلها سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة تحتاج إلى الدعم من قبل الحكومة اذ يساعد هذا الدعم على بقاء الناس في منازلهم ويتمثل هذا الدعم بإجازات مرضية ممولة من قبل الحكومة، كما يشمل الدعم الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل اذ يجب على الحكومات ان تلتزم بتقدم تحويلات مالية للعاملين بالأعمال الحرة وكذلك العاطلين عن العمل.

ج- وقد دعا الصندوق الحكومات الى تقديم الدعم الاستثنائي لشركات القطاع الخاص من خلال دعم الأجور. وإذا ازدادت شدة الازمة يمكن ان يتوقع إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدولة او توسيع الشركات القائمة لتستحوذ على الشركات الخاصة المهددة بالإفلاس كما حدث في الولايات المتحدة واوروبا اثناء ازمة الكساد الكبير. (صندوق النقد الدولي , 2020).

ثانيا: التحويلات المالية العامة في مختلف دول العالم: -

أثر فيروس كورونا على التحويلات المالية في اغلب الدول، اذ ان مع استمرار الجائحة والازمة الاقتصادية تراجعت التحويلات التي يرسلها المهاجرون في الخارج إلى بلدهم بنسبة 14% في عام 2021م مقارنة بمستويات قبل الجائحة في عام 2019م.

كما أنخفضت أيضا تدفقات العاملين في الخارج إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل وبنسبة 7% لتصل إلى 508 مليار دولار عام 2020م، وتنخفض مرة أخرى بنسبة 7.5% لتصل إلى 470 مليار دولار عام 2021م ويرجع السبب إلى هذا التراجع لعدة عوامل رئيسة والمتمثلة بضعف معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف في الدول المستضيفة للمهاجرين، انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة عملات الدول المرسلة للتحويلات مقابل الدولار الأمريكي. (البنك الدولي , 2020).

وقد تضررت الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بشدة من التدفقات القياسية لرؤوس الأموال وتراجع أسعار النفط، وانهيار عائدات السياحة وتراجع الطلب على صادراتها، وانخفضت قدراتها المالية للتعامل مع الازمة الصحية والاقتصادية، وقد لجأت 85 دولة إلى صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على مساعدات طارئة قصيرة الاجل. (الرؤية , 2021).

وقد قال جلبرت هونغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: "ان جائحة كورونا العالمية قد كشفت عن نقاط الضعف في نظام التحويلات العالمية"، كما قال: "ان من غير المتوقع حدوث انتعاش في التحويلات المالية في عام 2021م حيث ان من غير المتوقع ان تعود التحويلات المالية إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة"، ومن جانبه قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس: التحويلات المالية شريان الحياة في العالم النامي وخاصة خلال هذه الازمة، مشيرا إلى التزام الدول بتخفيض رسوم التحويلات إلى 3%. (الأمم المتحدة , 2020).

أن التغيرات التي طرأت على سياسة التحويلات من المتوقع ان يكون لها أثر كبير على مرور الزمن على الأنظمة المالية في الاقتصادات النامية، وان هذه التحويلات وما لها من أهمية بالغة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون على بضعة دولارات باليوم، فان الإجراءات التي تهدف إلى خفض تكلفة المعاملات وتسهيل ارسال الحوالات واستلامها يمكن لها ان تحسن حياة المهاجرين واسرهم وبالنظر لأهميتها في تحقيق الاستقرار المالي في مختلف الدول ، يمكن لهذه السياسات ان تعزز من الانتعاش الاقتصادي. (البنك الدولي , 2020).

وقد أصبح الاعتماد على الخدمات المالية ذات التكاليف المنخفضة ضرورة قصوى بمجرد استقرار الازمة الصحية التي تواجه العالم. وبحسب بيانات البنك الدولي قد حصلت بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أكثر من نصف تريليون دولار من التحويلات في 2019م وبالنسبة لما يبلغ 66 بلداً تمثل التحويلات المالية أكثر من 5% من اجمالي الناتج المحلي لمختلف الدول . كما ان أكبر الدول

المرسلة للتحويلات ومنها الولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا تضررت أيضا فيها التحويلات المالية نتيجة لعمليات الاغلاق بسبب الفيروس. (البنك الدولي , 2020).

كما تضرر قطاع الخدمات أيضا منذ بداية الازمة وفقد المهاجرون العاملون في الفنادق والمطاعم وغيرها في القطاعات غيررسمية وظائفهم بالإضافة إلى انهم غير قادرين للعودة إلى بلدهم بسبب القيود المفروضة على السفر.

اما العاملون في مجال الرعاية الصحية قد يواجهون صعوبة في ارسال الأموال بسبب عمليات الاغلاق، وقد تصبح عملية ارسال الحوالات النقدية مهمة مستحيلة إذا لم تتوفر البدائل الرقمية. (البنك الدولي , 2020).

ثالثا: صمود الشركات الكبيرة وانهيار الشركات الصغيرة: -

لقد أثرت الاغلاقات العامة الناجمة عن فيروس كورونا تأثيرا شديداً على المنشآت في مختلف انحاء العالم، اذ تتعرض الشركات وبشكل خاص الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في الدول النامية لضغوط شديدة اذ ان أكثر من نصف هذه الشركات تصبح عاجزة عن تسديد المستحقات المترتبة عليها مما أدى الى خروج العديد من هذه الشركات من السوق خوفا من الإفلاس.

(world bank, 2020, 3)

ويعد قطاع الطيران العالمي من اشد القطاعات تضرراً من الجائحة نتيجة لتوقف الرحلات وقد تكبدت شركات الطيران خسارة قدرها 113 مليار دولار. كما قال اتحاد النقل الجوي الدولي من جانبه ان الإيرادات العالمية عانت من خسائر تتراوح بين 63 مليار دولار و113 مليار دولار وقد أظهرت البيانات ان حركة الطيران العالمي تراجعت بنسبة 50% في شهر مارس 2020م وبالتالي تعرضت العديد من شركات الطيران الصغيرة إلى الإفلاس نتيجة تراجع حركة الطيران وانخفاض الإيرادات. (IATA, 2020)

كما يعد قطاع النفط من القطاعات التي تأثرت بشدة من الجائحة اذ انه يعد من القطاعات المهددة بالإفلاس بعد قطاع الطيران وقد صرحت وكالة الطاقة الدولية ان الطلب العالمي على النفط يتراجع بسبب فيروس كورونا مع زيادة كبيرة في المعروض نتيجة عمليات الاغلاق التي قامت بها العديد من الدول وتفاقم الامر بسبب حرب الأسعار القائمة بين السعودية وروسيا.

وقال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية: قد يشهد انخفاض الطلب بما يصل إلى 20 مليون برميل يوميا وان متوسط التراجع السنوي على مدار العام يبلغ 5 ملايين برميل يوميا.

(Bals, and others, 2020)

واختارت العديد من الشركات في القطاعات المتضررة الخروج من السوق قبل الوصول إلى الإفلاس ولن يستطيع الصمود سوى الشركات الكبيرة القادرة على الصمود في وجه الازمة لفترات طويلة. (المستقبل للأبحاث والدراسات , 2020). اذ يغلب على الشركات الصغيرة ان تكون ضعيفة وهشة خلال الازمات الاقتصادية ويرجع جزء من ذلك إلى انخفاض مواردها المالية للتكيف مع الازمات.

وحسب مسح أجراه مركز التجارة الدولية في خلال المدة ابريل- 2يوليو 2020م حول كيفية تأثير الوباء على 132 بلداً، كما وضح المسح ان الوباء أثر بشدة على الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر وعرقل عملياتها الإنتاجية مقارنة بنحو 40% من الشركات الكبيرة، حيث ان خمس الشركات الصغيرة والمتوسطة تعرضت لخطر الاغلاق الدائم. (مركز التجارة الدولية , 2020, 5).

رابعاً: صعود الاقتصاد الافتراضي: -

أدت حالة العزلة التي فرضتها العديد من الحكومات على سكانها إلى تقييد حركة العمالة , وتوقف العمل والإنتاج , فضلا عن تقييد حركة المستهلكين والحد من قدرتهم للوصول للأسواق والتواصل مع المنتجين, أدى ذلك إلى ظهور الحاجة الملحة من اجل تنويع طرق العمل وكذلك طرق التواصل المنتج مع المستهلك حيث سيكون الاعتماد على شبكة التواصل الإلكتروني عبر الانترنت، وبالتالي أدت الازمة إلى تخفيف القيود على الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتتيح الفرصة للأنشطة الاقتصادية المعتمدة على شبكة الانترنت من اجل ربط المستهلك بالمنتج، ويأتي قطاع الاتصالات والشركات المقدمة لخدمات الانترنت في مقدمة الأنشطة الاقتصادية المرشحة لحدوث طفرة في حجم أنشطتها نتيجة حالة العزلة والتباعد الاجتماعي من اجل منع انتشار الوباء في جميع انحاء العالم، وكذلك فان الخدمات التي تقدمها هذه الشركات هي الوسيط التي يتم عن طريقه نقل الخدمات وربط المنتجين والمستهلكين. ويمكن الإشارة الى أهم مظاهر صعود الاقتصاد الافتراضي بما يلي:

1- العمل والتعليم عن بعد: -غيرت ازمة كورونا العديد من أساليب العمل التقليدي وأصبح العمل عن بعد الخيار والحل الرئيسي والامثل للمؤسسات الحكومية وكذلك شركات القطاع الخاص على الصعيد العالمي.

كما أجبرت ازمة كورونا الحكومات على اغلاق المدارس والجامعات وتعطيل الدوام لكافة المؤسسات التعليمية، وبالتالي أصبح التعليم عن بعد الوسيلة الأساسية من اجل استكمال العملية التعليمية، وادت هذه الظروف إلى زيادة غير مسبوقة في الطلب على برامج العمل والتعليم الالكترونية وقد حققت الشركات المنتجة لهذه البرامج مكاسب وارباح هائلة وانعكس بالتالي على أسعار اسهم هذه الشركات في البورصة العالمية، على سبيل المثال شركة (zoom video communications) المنتجة لبرنامج (zoom) التي أجريت عليه العديد من الاجتماعات والمؤتمرات بالإضافة إلى إقامة العديد من الدروس التعليمية على هذا البرنامج، وقد أعطت هذه التجربة مثال على مدى التطور التكنلوجي الذي شهده العالم في ضل جائحة فيروس كورونا، حيث قد تكون هذه الازمة بداية إلى انتقال العديد من الشركات والمؤسسات إلى أساليب العمل عن بعد بشكل دائم.

2- زيادة الطلب على الترفيه الالكتروني في زمن كورونا بما ان جائحة كورونا تسببت في عزل نسبة كبيرة من سكان العالم وفرضت عليهم إجراءات التباعد الاجتماعي فقد زاد الطلب على تقنيات التواصل الالكتروني اثناء فترة الوباء أيضا وذلك لتعطيل الجانب الاجتماعي التقليدي وتوفر المزيد من وقت الفراغ للمستخدمين المقيدين في منازلهم، حيث ان قرابة 50% من المستخدمين في المجتمعات الغربية زادت من استخدام مواقع التواصل الالكترونية من اجل البحث عن الاخبار، اذ لجئ الملايين من البشر حول العالم إلى وسائل الترفيه الالكتروني نتيجة للحجر الصحي واغلاق الأماكن الترفيهية وقد استفادت معظم الشركات المنتجة للبرامج الترفيهية وحققت مكاسب هائلة وعلى رأس هذه الشركات Netflix التي حققت ارتفاعا ملحوظا في أسهمها.

3- الطفرة في التجارة الرقمية في ظل الإجراءات الوقائية المتبعة من اجل منع انتشار فيروس كورونا والتي ألزمت ملايين الأشخاص في منازلهم لجأت المجتمعات إلى التسوق الالكتروني نتيجة لعدم مقدرتهم للخروج إلى الأسواق حيث سجلت المواقع الكبرى للتسوق الالكتروني زيادة في الطلبات عبر الانترنت. (صلاح، 2020، 12، 13)

وقد لاحظت شركة امازون احدى شركات التسوق الرائدة زيادة في المشتريات عبر الانترنت مما أدى إلى نفاذ مخزون معظم المواد المنزلية الأساسية والمستلزمات الطبية، كالمعقمات وقناع الوجه والعديد من مستلزمات الوقاية من الفيروس. (الاقتصادية , 2020).

وقد حصل أكبر تحول للتسوق الالكتروني في الاقتصاد الناشئة، حيث ارتفع الطلب على معظم فئات المنتجات من 6 إلى 10 نقاط مئوية، ومن ناحية أخرى حققت الزيادة في التسوق عبر الانترنت بين الدول اذ شهدت الصين وتركيا أكبر صعود بينما كانت سويسرا وألمانيا الأقل. (الاسكوا، 2020) .

خامساً: تفاقم أزمات العولمة: -

يمكن القول ان وباء كورونا الذي أصاب العالم لم يسبق له مثيل على مر العصور السابقة على الرغم من الأوبئة التي شهدها العالم والتي كانت أشد خطراً وفتكاً من وباء كورونا كالإنفلونزا الاسبانية التي حدثت اثناء العقود الثلاثة الماضية وتسببت في وفاة بين 20 إلى 50 مليون شخصاً في انحاء العالم.

كما ان منظمة الصحة العالمية تتلقى أكثر من خمسة الاف بلاغ عن اوبئة منتشرة في انحاء العالم وتكلف الاقتصاد العالمي خسائر تصل إلى نحو 570 مليار دولار. (منظمة الصحة العالمية , 2018).

إلا ان الامر الذي جعل من فيروس كورونا المستجد واثاره الاقتصادية ازمة ليس لها مثيل وصنفت ضمن اضخم الازمات الاقتصادية على مر العصور، هو الوقت الذي ظهر فيه الفيروس والانفتاح الاقتصادي الذي يعيشه العالم في الوقت الحاضر فضلا عن ترابط الأنشطة الاقتصادية مع بعضها في انحاء العالم وكذلك سلاسل التوريد الموزعة بين مناطق العالم المختلفة التي اذا ما انهارت هذه السلسلة سيكون الاقتصاد العالمي بأكمله محل تهديد وبشكل خاص سلسلة التوريد المتعلقة بالسلع الضرورية بما فيها الادوية والأغذية والذي سيجعل حياة ملايين البشر في العالم معرضة للخطر.

كما اثبتت التجارب والدراسات السابقة لدى تفشي الأوبئة السابقة كوباء سارس عام 2003م، وإنفلونزا الخنازير عام 2009م، ان الخوف وسلوك الازمة سبب فيما يتراوح بين 80% و90% من اجمالي الاثار الاقتصادية السلبية للأوبئة، وبالتالي فان حالة الخوف والهلع التي ولدها وباء كورونا قد يؤدي إلى ازمة اقتصادية عالمية تعرض الاقتصاد العالمي إلى خسائر لم يشهدها من قبل. (صالح , 2020).

شكل فيروس كورونا صدمة عميقة حيث يأتي في اعقاب الاضطراب الهائل الذي حدث بعد الازمة المالية العالمية عام 2008م والتي ستكون لها اثار اقتصادية طويلة الاجل.

فقد يتسبب فيروس كورونا لركود عالمي هائل وأدى ذلك إلى اضرار اقتصادية عالمية حيث ان التباعد الاجتماعي الذي فرض في اغلب الدول الحق ضررا في العديد من الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأنشطة التي تساعد على البقاء في المنزل وأثر الفيروس على مستقبل العولمة الاقتصادية والتي تباطأت بعد الازمة المالية في عام 2008م والتي من المتوقع ان تتباطأ أكثر بعد فيروس كورونا كما ان من المتوقع ان يتآكل النظام المتعدد الأطراف بشكل أكبر بالإضافة إلى انه من المتوقع أيضا ان تتسارع العولمة الافتراضية. (الاقتصادية ,2020).

اذ وقف اقتصادات العالم في هذه الازمه عند مفترق الطرق اذ ان الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنلوجيا قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة اذا لم يتم التوجيه على نحو سليم من خلال السياسات الحكومية , فقد يساهم في استعادة النمو المشترك اذ ان إحلال التكنلوجيا محل المهام التي كانت تؤديها العمالة قد تساهم في زيادة إنتاجية الانسان والدخول في مهام واختصاصات جديدة كالتعليم والصحة وغيرها الا انها تؤدي في الوقت نفسه إلى فقدان الوظائف والاضطرابات الاقتصادية لان جائحة كورونا أجبرت العديد من الشركات على إيجاد سبل أخرى للعمل. (التمويل التنمية , 2020)

الفصل الثاني

مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي واتجاهاتها في ظل الصدمات النفطية

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين النفطيتين

تمهيد

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعّياً يعتمد على النفط بالدرجة الأساس، ويتمتع النفط العراقي بأهمية استراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الخارجي من خلال ما يمتلكه العراق من احتياطي نفطي هائل فهو يحتل المركز الرابع عالمياً بعد فنزويلا والسعودية وايران، وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للنفط مع زيادة الطلب العالمي من النفط الخام بسبب النمو الاقتصادي وعدم اكتشاف مناطق انتاج نفطية، وقد بلغت الاحتياطات النفطية للعراق148.4 مليار برميل تشكل 11.11 % من الاحتياط العالمي عام 2020، فيما يحتل العراق المرتبة الثانية في أوبك من حيث الإنتاج الذي وصل الى 3.998مليون برميل يوميا عام 2020، ولكن الطاقة التكريرية لم تزد عن 834 الف برميل غير انه لا ينتج حاليا سوا 602 الف برميل يوميا من المشتقات النفطية أي ان العراق يصدر اكثر من 86% من نفطه خاماً بينما لا يصنع اكثر من 14% منه وهذا يدل على تخلف الصناعة النفطية في العراق وعدم مقدرتها على سد الاحتياجات المحلية. (عبد الرضا، 2020)

وعلى ذلك سيتضمن هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين النفطيتين

المبحث الأول

أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

أولا: أهمية النفط في الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة الذي يتم من خلاله قياس مقدار التنويع الاقتصادي فهو يعبر عن مستوى أداء الدولة الاقتصادي ومدى نموها وتطورها، وعند ملاحظة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي يتبين هيمنة قطاع النفط على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من 2014 – 2020 الامر الذي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا هشا معرضا للصدمات الخارجية، اذ لم يشهد العراق تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى فمساهمة الزراعة والصناعة التحويلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي لازالت متدنية مما يشكل خطرا كبيرا يهدد الاقتصاد العراقي ويفاقم من حالة الاعتماد على صادرات النفط وعوائدها مما يجعله اقتصادا ريعيا فضلا عن حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

نلاحظ من الجدول (4) ان الناتج المحلي الإجمالي سجل أدنى قيمة له عام 2015 اذ بلغ (201237741.4) مليون دينار عراقي وبمعدل أنخفاض سنوي (24.72-) ويعود السبب الى الازمات السياسية وحرب داعش عام 2014 وزيادة الانفاق العسكري وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط العالمية التي ترتب عليها انخفاض الإيرادات النفطية في العراق باعتبارها مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد العراقي فضلا عن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض الموارد المالية المخصصة للقطاعات الأخرى، ثم ارتفع الى (266190571.3) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (3.16) عام 2019 نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد العراقي ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية ومن ثم زيادة العوائد النفطية، فضلا عن تحسن ملحوظ في انتاج قطاع الزراعة والكهرباء والماء ونمو قطاع الخدمات الحكومية عام 2019، ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض مرة أخرى عام 2020 اذ بلغت قيمته (201249143.5) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (24.39-) نتيجة الازمة الاقتصادية لفايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية.

جدول (3)
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (2014-2020)

مليون دينار

الأنشطة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة والغابات والصيد والاسماك	13128622.6	8160769.7	7832046.9	6598384.8	6322747.2	8766710.8	11716003.5
التعدين والمقالع	117445711.4	62480838.8	61361951.5	89065057.7	118298239.7	114449716.6	61063029.1
الصناعة التحويلية	4999233.9	4234716.9	4118518.5	4819896.4	4933429.4	5257100.3	5988450.7
الكهرباء والماء	5846956.0	5928469.7	6334599.2	6486406.1	6882564.7	7628374.1	7779196.0
البناء والتشييد	19098018.0	20659617.6	19170772.8	13408942.4	11222146.1	10731311.9	6853925.0
مجموع الأنشطة السلعية	160518541.9	101464412.7	98817888.9	120378687.4	147659127.1	146833213.7	93400604.3
النقل والمواصلات والخزن	19452890.3	20800702.2	22683246.9	23981785.8	25231406.0	26005487.9	19661035.0
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	20931618.4	21326778.9	19780800.9	20071980.1	19151591.3	20449657.2	19152206.2
البنوك والتامين	3116107.6	2622463.0	1734192.1	4137873.5	4969878.0	5138808.9	3888114.8
مجموع الأنشطة التوزيعية	43500616.3	44749944.1	44198239.4	48191639.4	49352875.3	51593954.0	42701356
ملكية دور السكن	17495088.1	13793774.9	14379154.5	15183072.2	14698641.6	15168279.4	14807519.5
الخدمات الشخصية والاجتماعية	45836270.9	41229609.7	48284220.7	41196326.5	46324555.6	52595124.2	50342663.7
مجموع الأنشطة الخدمية	63331359	55023384.6	62663375.2	56379398.7	61023197.2	67763403.6	65150183.2
المجموع حسب الأنشطة	267350517.2	201237741.4	205679503.5	224649725.5	258035199.6	266190571.3	201249143.5
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي		-24.72	2.20	9.36	14.70	3.16	-24.39

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فيمكن ملاحظتها في الجدول (4)

جدول (4)

المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2014-2020 (%)

السنوات	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط %	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي %	المجموع
2014	47.73	52.27	100
2015	41.12	58.88	100
2016	35.64	64.36	100
2017	37.34	62.66	100
2018	39.75	60.25	100
2019	40.9	59.10	100
2020	38.6	61.4	100

المصدر: وزارة التخطيط، 2020، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، بغداد، العراق، صفحات متفرقة

يشير الجدول (4) الى ان المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت النصف من عام 2014-2020 اذ بلغت 52.27% عام 2014 مع تراجع ملحوظ في مساهمة الأنشطة الأخرى اذ بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة 47.73% عام 2014، اما في عام 2015 فقد ارتفعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 58.88% اما مساهمة القطاعات الأخرى فقد تراجعت لتبلغ 41.12%. وفي عام 2016 بلغت مساهمة قطاع النفط 64.36% وهي اعلى نسبة له خلال المدة من 2014-2020، اما مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة فقد بلغت 35.64% وهي نسبة متدنيةجداً و نلاحظ ان مساهمه القطاعات الأخرى خلال مده الدراسه كانت متدنيه جداً وبالتالي يمكن قياس مقدار التنويع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي اذ كلما ازدادت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا يعني انخفاض درجة التنويع الاقتصادي. وهذا يشير الى معاناة الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي كبير نتيجة ضعف

التنويع الاقتصادي وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للدولة نتيجة هيمنة سلعة رئيسية واحدة وهي النفط الخام على هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (5)

نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج السلعي في العراق للمدة 2014-2020 (مليون دينار / نسبة مؤية)

السنوات	الناتج المحلي للأنشطة السلعية (مليون دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليون دينار)	مساهمة قطاع النفط في الناتج السلعي %
2014	160430812.5	116852335.9	72.83
2015	96429684.60	25194040.7	67.61
2016	98776542.70	67400216.2	68.24
2017	120378687.4	88664813.0	73.65
2018	153245465.2	120174322.1	78.42
2019	157817718.3	114386366.0	72.48
2020	93400604.3	60795726.0	65.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، بغداد، 2014-2020، صفحات متفرقة.

نلاحظ من الجدول (5) ان قطاع النفط قد سجل اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي السلعي بالأسعار الجارية عام 2018 اذ بلغت نسبة مساهمته (78.42%) وهي نسبة مرتفعة جدا، ثم تراجعت نسبة مساهمته عام 2020 اذ بلغت (65.1%) وهي أدنى نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة نتيجة الازمة الاقتصادية التي ضربت البلد بسبب فايروس كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية والتي أدت بدورها الى انخفاض كمية النفط الخام المنتج خلال عام 2020 الى (4.100) مليون برميل بعدما كانت(4.700) مليون برميل عام 2019 بنسبة انخفاض مقدارها (12.6%) كما شهد معدل سعر برميل النفط الخام انخفاض من 61.1 دولار للبرميل سنة 2019 الى 38.4 دولار للبرميل عام 2020 اي بمعدل انخفاض 37.2% وهذا بدوره ادا الى انخفاض الناتج المحلي السلعي من (157817718.3) مليون دينارعام 2019 الى (93400604.3) مليون دينار عام 2020.

جدول (6)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2014-2020 (%)

الأنشطة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1 – الزراعة والغابات والصيد	4.07	2.50	2.19	1.87	2.51	3.45	4.29
1 – 2 التعدين والمقالع	52.45	59.01	64.48	62.78	60.38	59.22	61.64
1 – 2 النفط الخام	52.27	58.88	64.36	62.66	60.25	59.10	61.38
2 – 2 الأنواع الأخرى من التعدين	0.18	0.14	0.12	0.12	0.13	0.12	0.08
1 – 3 الصناعة التحويلية	1.15	0.93	0.85	0.93	1.02	1.03	1.23
4 – الكهرباء والماء	1.17	1.17	1.07	0.94	0.97	1.05	1.31
5 – البناء والتشييد	8.10	5.10	4.08	4.35	3.77	5.77	2.22
6 – النقل والمواصلات	7.49	7.62	7.27	7.81	8.05	7.18	6.94
7 – تجارة الجملة والمفرد	8.27	8.20	6.38	7.09	8.41	7.82	7.40
1 – 8 البنوك والتامين	0.99	0.82	0.93	1.14	1.30	1.32	6.36
2 – 8 ملكية دور السكن	5.45	4.03	3.67	3.86	4.17	4.07	4.22
9 – خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10.86	10.61	9.08	9.23	9.42	9.09	9.68
1 – 9 الحكومة العامة	8.60	8.46	7.14	7.19	7.01	6.47	7.60
10 – الخدمات الشخصية	2.26	2.15	1.94	2.04	2.41	2.35	2.26
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط، 2020-2014، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، بغداد، العراق، صفحات متفرقة.

يلاحظ من الجدول (6) ان الأهمية النسبية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 4.07% في عام 2014 الى 3.45% في عام 2019 وقد سجلت ادنى نسبة مساهمة في عام 2017 اذ

بلغت 1.87% ، ويعود السبب في تراجع الإنتاج الزراعي الى الاهتمام المتزايد بقطاع النفط الذي قلل بدوره من أهمية تطور القطاع الزراعي فضلا عن تأثير الحروب على الإنتاج الزراعي وتخلف البنى التحتية لها، ونقص مصادر الطاقة، وانخفاض الامدادات الحكومية الداعمة للقطاع الزراع، فضلا عن سياسة الاستيراد الغير مقيدة للمنتجات الغذائية من الخارج وعدم قدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتوج المستورد وانخفاض منسوب المياه الصالحة للزراعة نتيجة قيام تركيا ببناء السدود على نهري دجلة والفرات مما أدى الى ارتفاع نسبة الملوحة في المحافظات الوسطى والجنوبية ، و كما بلغت اعلى نسبة مساهمة له في عام 2020 اذ سجل نسبة مساهمة 4.29% و على الرغم من هذا الارتفاع الا أن لا يتناسب و اهميه هذا القطاع.

يتضح من الجدول ذاته ان الأهمية النسبية للنفط الخام قد بلغت أدنى مستوى لها في عام 2014 اذ انخفضت الأهمية النسبية الى 52.27 %، ويعود ذلك الى سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل و جزء من الانبار و تكريت و كركوك.

أما قطاع الصناعة التحويلية وعلى الرغم من أهميته والدور الحيوي الذي يلعبه الا ان الأهمية النسبية لهذا القطاع متدنية جدا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2014-2020 اذ بلغت اعلى نسبة لها وهي 1.23% عام 2020 وهي نسبة ضئيلة ليس لها دور كبير على الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع باعتباره اهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة ويعود ذلك الى تراجع البنية التحتية الداعمة لهذا القطاع والمتمثلة بالنقص الكبير في انتاج وتوفير الكهرباء والغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية، فضلا عن تقادم الآلات والمعدات وارتفاع تكاليف الإنتاج مما أدى الى توقف الكثير من المصانع.

أما بالنسبة لبقية الأنشطة الاقتصادية فقد سجلت مساهمات ضئيلة جدا، عدا قطاع الخدمات الاجتماعية والذي يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط الخام من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع 10.86% في عام 2014. ونلاحظ مما سبق مدى اعتماد

الاقتصاد العراقي على قطاع النفط الخام كمصدر رئيس للدخل مما أدى لتراجع مساهمة القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة ويتضح ذلك عند استبعاد القطاع النفطي من المكونات الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يدل على هشاشة الاقتصاد وضعف مساهمة الأنشطة الأخرى بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع النفط وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي.

ثانياً: - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي الى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها، ويستخدم هذا المقياس كأداة لمعرفة مدى قدرة الافراد للحصول على السلع والخدمات كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاه المجتمعات لان الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار. (صندوق النقد العربي،2021، 19). وبالتالي يعد معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي في المجتمع خاصة وانه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من اجمالي الدخل في الاقتصاد. (بريهي، 2008، 29)

جدول (7)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة 2014-2020

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دينار)	معدل النمو السنوي (%)
2014	7649.0	
2015	5528.7	(27.7)
2016	5444.5	(1.5)
2017	5968.5	9.62
2018	7053.8	19.35
2019	7102.0	0.68
2020	4950.8	(30.0)

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، 2014-2020، بغداد، العراق، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول (7) ان نصيب الفرد من الناتج المحلي العراقي قد بلغ (7649.0) الف دينار عام 2014 فهو اعلى معدل يصل اليه خلال مدة الدراسة (2014-2020)، ثم انخفض متوسط نصيب الفرد تدريجيا حتى بلغ (5968.5) الف دينار عام 2016 بسبب الازمة السياسية وانخفاض كميات وأسعار النفط

المصدرة، ثم عاد متوسط نصيب الفرد للارتفاع خلال عام 2018 ليبلغ (7053.8) الف دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى بدوره الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض متوسط نصيب الفرد الى ادنى مستوى له خلال عام 2020 ليبلغ (4950.8) الف دينار نتيجة ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط واثرها على الاقتصاد العراقي.

ثالثا: -أهمية النفط في بنية الصادرات

يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية اعتماداً كبيراً ، اذ تؤدي التجارة الخارجية دورا حيويا مهما لكون العراق حاليا دولة ذات اقتصاد مفتوح، تمارس حرية التجارة الخارجية في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة في قطاع الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى. (عبد الرضا، 2016، 58)

جدول (8)

الاهميه النسبية للصادرات النفطية في العراق للمدة 2014-2020 (مليار دينار)

السنة	القيمة الكلية للصادرات	قيمة الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات (%)
2014	98336.0	98095.4	99.8
2015	57610.9	57201.8	99.3
2016	51742.5	51562.3	99.7
2017	70950.1	70400.3	99.2
2018	100684.6	99068.9	98.4
2019	98225.3	92818914.0	94.5
2020	57141.5	49689640.0	88.9

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول (8) اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل مباشر على الصادرات النفطية وتراجع الأهمية النسبية لصادرات القطاعات الأخرى مما انعكس بشكل سلبي على هيكل الصادرات العراقية من حيث التنويع واهمية القطاعات الأخرى اذ تزيد نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات العراقية عن نسبة 85% خلال مدة الدراسة ، وهذا يدل على عجز الاقتصاد العراقي من إيجاد مصادر بديلة للدخل وإبقاء الصادرات النفطية المصدر الرئيس والوحيد للدخل، وهذا الحال يحتم على الحكومة العراقية ان تتبنى

سياسة اقتصادية تعمل على تحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى باعتبار ان المورد النفطي مورد ناضب يخضع للتقلبات الخارجية، وهذا ما يجعل إيرادات البلد من العملات الأجنبية المتأتية من بيع النفط تحت تهديد هذه التقلبات، ولعل الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط العالمية عام 2014 وما تلاه من انخفاض في أسعار النفط العالمية نتيجة جائحة كورونا عام 2020 كشف وبشكل واضح هذه الحقيقة، اذ بلغ العجز في ميزان المدفوعات في العراق نسبة عالية نتيجة لهذا الانخفاض في ظل تدني مساهمة القطاعات الأخرى في تحسين الميزان التجاري.

نلاحظ من الجدول ذاته ان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي الصادرات من النفط الخام اذ شكل في عام 2014 ما نسبته 99.8% من اجمالي الصادرات والجزء المتبقي 0.2 %هي صادرات سلعية غير نفطية، اذ بلغت القيمة الكلية للصادرات عام 2014 نحو(98336.0) مليار دينار انخفضت الى (57610.9) مليارديناار عام 2015 ثم(51742.5) مليار دينار عام 2016 ، نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على بعض المحافظات العراقية وتوقف تصدير النفط في الحقول الشمالية، وتزامن ذلك مع الانخفاض الحاصل في أسعار النفط العالمية، اما في عام 2017 ارتفعت قيمة الصادرات الكلية الى (70950.1) مليارديناار واستمر هذا الارتفاع ليصل الى (100684.6) مليار دينار عام 2018 نتيجة لتحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

تسهم الصادرات النفطية بنسبة كبيرة في اجمالي الصادرات العراقية مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات، اذ تعد الصادرات العراقية صادرات أحادية الجانب من خلال اعتمادها على الصادرات النفطية وبنسب عالية جدا ، ويترتب على ذلك مشاكل اقتصادية متعددة منها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط، لان النسبة الأكبر من دخل الصادرات يرتبط بالنفط مما يؤدي الى جعل التجارة الخارجية مرهونة بالنفط وخاضعة لتقلبات السوق النفطية العالمية مما يؤثر على قيمة الصادرات العراقية ويخضعها للتذبذب والتأرجح. (عبد الرضا ، 2015، 98)

جدول (9)

تطور قيم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للمدة (2014 – 2020)

السنوات	الصادرات الكلية (مليار دينار)	الاستيرادات الكلية (مليار دينار)	الميزان التجاري	نسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات للناتج المحلي الاجمالي	الانكشاف التجاري
2014	98336.0	43261.7	55074.3	36.78	16.18	52.96
2015	57610.9	48578.2	9032.7	27.40	23.10	50.5
2016	51742.5	57353.3	-5610.8	25.15	27.88	53.03
2017	70950.1	37361.2	33589.7	16.69	8.79	25.48
2018	10068.4	43804.5	5687.9	33.46	15.06	65.08
2019	98225.3	24803.8	73421.5	36.64	18.56	49.21
2020	57141.5	18390.7	38750.8	30.64	9.13	37.5

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

ويمكن ملاحظة الاختلال في الميزان التجاري من خلال الانكشاف التجاري والذي يتم احتسابه كنسبة مئوية من خلال مجموع نسبة الصادرات والاستيرادات للناتج المحلي الإجمالي والذي يبين مدى اعتماد المنتجين المحليين على الطلب الخارجي، واعتماد المستهلكين المحليين على المعروض من السلع الأجنبية، ونلاحظ من خلال الجدول (9) ان اعلى درجات الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي بلغت (65.08%) عام 2018 والتي تعكس مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على السلع المستوردة، ومن ثم تاثر الاقتصاد العراقي بالصدمات الخارجية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام وزيادة الاستيرادات مما يدل على تبعية الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي نتيجة انعدام التنويع الاقتصادي والاعتماد على النفط.

رابعاً : أهمية النفط في الموازنة

تتسم الموازنة العامة في العراق بارتفاع مستوى العجز نتيجة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بسبب الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر دخل وحيد للبلد وعدم تنويع مصادر الدخل كالضرائب والرسوم نتيجة ضعف الاوعية الضريبية وضعف الأجهزة المكلفة بجباية الضريبة والفساد الإداري المنتشر

في جميع قطاعات الدولة فضلا عن انعدام مساهمة القطاعات الأخرى في زيادة الإيرادات العامة لتلافي العجز الحاصل. (كامل، 2020، 155)

يعاني العراق من الافتقار الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي اذ ان عمل وزارة المالية يكمن في تقييد الإيرادات العامة وإعادة توزيع النفقات بحسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات الحكومية غير المرتبطة بوزارة ، ويتم عادة تقدير الانفاق على أساس حصة الوزارة في العام السابق مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الطارئة في الإيرادات العامة، والتي اغلبها متأتية من تصدير النفط، وبعد تحصيل هذه الإيرادات يتم تحويلها الى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تنفيذها بطريقة تكاد تكون الية. (شاني، 2011، 58)

جدول (10)

تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال المدة 2014-2020 (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض / العجز
2014	105609.84	1135473.51	-7863.6
2015	66470.3	70397.5	-3927.2
2016	54409.27	67067.4	-12658.13
2017	77335.9	75490.1	1845.8
2018	106569.8	80873.1	25696.7
2019	107567.0	111723.6	-4156.6
2020	63199.7	76082.4	-12882.7

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول ارتفاع النفقات خلال عام 2014 على الإيرادات العامة اذ بلغت النفقات العامة خلال عام 2014 نحو (113.4) تريليون دينار فيما بلغت الإيرادات العامة (105.6) تريليون دينار مسجلة بذلك عجز مقداره (7.8-) تريليون دينار، اما في عام 2015 فقد سجلت الموازنة عجزا ماليا مقداره (3.9-) تريليون دينار ويعزى العجز الى الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة البالغة (39.1) تريليون دينار وبنسبة (37.1-%) بالمقارنه مع العام السابق، لتسجل (66.5) تريليون دينار عام 2015 مقابل (105.6) تريليون دينار عام 2014، وفي عام 2016 بلغ عجز الموازنة (12.7-) تريليون دينار ويعود السبب في ذلك الى تراجع أسعار النفط العالمية التي أدت بدورها الى تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب

الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط ، فضلا عن زيادة النفقات العسكرية وكلفة التعامل مع الازمة الإنسانية التي تسبب بها تنظيم داعش الإرهابي، اما في عامي 2017 و 2018 فقد سجلت الموازنة فائضا بمقدار (18.4) تريليون دينار و(256.9) تريليون دينار على التوالي ويعود السبب في ذلك الى تحسن الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط . وفي عام 2020 سجلت الموازنة العامة عجزا بمقدار (12.8) تريليون دينار، اذ سجلت الإيرادات العامة انخفاضا كبيرا لتبلغ (63.2) تريليون دينار مقابل (107.6) تريليون دينار في عام 2019 ويرجع هذا الانخفاض الى تدني الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط وحدوث فائض في العرض بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية، وفيما يتعلق بجانب النفقات فقد سجل الانفاق العام انخفاضا ملحوظا عام 2020 ليبلغ (76) تريليون مقابل (111.7) تريليون دينار عام 2019 نتيجة انخفاض الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري. وفيما يتعلق بأهمية الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، اذ يعد النفط المورد الأساسي لتمويل الموازنة العامة في العراق والتي يؤدي دورا مهما في التنمية الاقتصادية فهي وسيلة مهمة لتنفيذ الخطط والمشروعات وتوجيه السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ونظرا لكون العراق بلدا ريعياً فهو يعتمد على الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام اعتمادا شبه كامل الامر الذي يجعل الموازنة العامة للدولة تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على متغير خارجي هو أسعار النفط الخام ومتغير داخلي وهو انتاج وتصدير النفط الخام. (عبد الرضا، 2016، 2، 7)

ان ارتفاع أهمية الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات من المؤشرات المهمة الأخرى على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في العراق، كما ان بقاء هيمنة النفط على هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات والايرادات العامة يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي عدم استقرار المستوى المعاشي للمواطن العراقي نتيجة عدم استقرار متوسط دخله، اذ ان الاعتماد المتزايد على مورد ناضب (غير متجدد) يعد عامل ضعف في بنية الاقتصاد العراقي، اذ يعد النفط مصدر مؤقت للدخل بسبب طبيعته الناضبة في حين ان احتياجات المجتمع الاستهلاكية والاستثمارية مستمرة وتزيد بزيادة الكثافة السكانية لذلك يجب تنويع مصادر الدخل من خلال استثمار العوائد النفطية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنشيط دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال الدعم الاقتصادي والمادي. (عبد الرضا ،2015، 100، 101، 102)

ويوضح الجدول أهمية العائدات النفطية للاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها في الموازنة العامة

جدول (11)

أهمية الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة 2014- 2020 (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية
2014	105860.6	97072.4	92.1
2015	66470.3	51312.6	77.2
2016	54409.27	44267.06	81.4
2017	77335.9	65079.2	84.2
2018	106569.8	95619.8	89.7
2019	107567.0	99216.3	92.2
2020	63199.7	54448.5	86.2

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، سنوات متفرقة. صفحات متعددة

نلاحظ ان الإيرادات العامة قد بلغت عام 2014 (105.4) تريليون دينار، فيما أسهمت الإيرادات النفطية بالحصة الأكبر وبنسبة بلغت (92.1%) من اجمالي الإيرادات العامة، بينما سجلت الإيرادات الأخرى نسبة مساهمة 7.9% من اجمالي الإيرادات نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي في تمويل ميزانيته على مورد النفط، كما تراجعت نسبة مساهمة الضرائب، اذ شكلت (1.8%) من اجمالي الإيرادات، ويتضح من ذلك ان العراق لم يتجه الى تطوير موارده الأخرى كما هو الحال في البلدان المتقدمة التي تعد الضرائب المورد الأساسي في اقتصادها، ثم انخفضت الإيرادات العامة خلال عامي 2015 و 2016 اذ بلغت 66.5 تريليون دينار وبانخفاض مقداره 39.1 تريليون دينار أي بنسبة 37.1-% نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بمقدار 45.8 ترليون دينار نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء هبوط أسعار النفط الى ما دون 50 دولار للبرميل الى جانب التحديات الأخرى المتمثلة في ارتفاع تكاليف الحرب على داعش ثم اخذت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال عام 2019 لتبلغ 107.6 تريليون دينار عراقي ويعزى ذلك الى زيادة الإيرادات النفطية والبالغة 99.2 تريليون دينار نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط الخام، اذ استأثرت الإيرادات النفطية بالحصة الأكبر من اجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة مساهمتها 92.2%. غير ان الإيرادات العامة تراجعت عام 2020 الى 63.2 ترليون دينار بسبب التراجع الكبير في الايرادات النفطية التي انخفضت الى 54.448 ترليون دينار عام 2020 بسبب الصدمة المركبة الصحية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العراقي .

المبحث الثاني

الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين المزدوجتين

تواجه العديد من الاقتصادات صدمات خارجية أحادية الجانب بينما يتعرض الاقتصاد العراقي بين الحين والأخر الى صدمات ثنائية نتيجة الاعتماد شبه التام على أسواق النفط الخام الدولية المتذبذبة، مما تشل حركة النشاط وتنعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والبطالة والمستوى العام للأسعار ومن جانب اخر فإنها تخلق توترات سياسية وصدامات شعبية والتي تنعكس بدورها أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد حاولت الحكومات السابقة اصلاح الوضع الاقتصادي مع اصدار الموازنة في كل سنة الا ان تناقض المصالح السياسية والنزاعات الانتخابية حالت دون ذلك الإصلاح، اذ بائت كل المحاولات السابقة بالفشل لنقل الاقتصاد العراقي من الحالة الريعية الى اقتصاد السوق، كما اختلفت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في موازنة الدولة في كل سنة نتيجة عدم استقرار أسعار النفط والطلب العالمي عليه بينما شكلت الإيرادات الأخرى نسب منخفضة في الموازنة العامة، لذى باتت مسالة التنويع الاقتصادي ملحة في العراق خاصة بعد صدمتي عام 2014 والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط العالمية واحتلال داعش للعراق، وصدمة عام 2020 المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا. (البدري، 2020، 1) وقد طرح وزير المالية العراقي عام 2020 الورقة البيضاء تضمنت هذه الورقة عرضا مفصلا عن المشكلات ونقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلا عن برامج الإصلاح المقترحة وفق مجموعة محاور، نص المحور الأول على تحقيق الاستقرار المالي المستدام من خلال تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات، اما المحور الثاني نص على إصلاحات اقتصادية جذرية على مستوى الجهاز المصرفي والزراعة والنفط والغاز فضلا عن دور القطاع الخاص، اما المحور الثالث نص على تحسين البنى التحتية، وقد نص المحور الرابع والخامس على وجوب توفير الخدمات الأساسية المتمثلة بنظام الرعاية الاجتماعية ونظام التقاعد.(البلداوي، 2020، 9)

أولا: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمة المزدوجة الأولى 2014

واجه الاقتصاد العراقي عام 2014 صدمة مزدوجة تمثلت باحتلال داعش لمناطق كثيرة من البلاد وتزامن ذلك مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانعكست هذه الصدمة المزدوجة الى جانب عدم الاستقرار السياسي سلبا على الاقتصاد العراقي، فتنامت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية، وتراجعت وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وتقييد الانفاق الحكومي لاسيما على المشروعات الاستثمارية فضلا عن تدهور أوضاع الميزانية العامة وميزان المعاملات الخارجية، وتفاقم

أوضاع الفقر، واتساع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وقد كشف تقرير تقييم الاضرار والاحتياجات الذي أصدره البنك الدولي عام 2018 والذي اجري على المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر من الصراع مع تنظيمات داعش الإرهابية الى ان اجمالي الاضرار بلغت نحو (45.7) مليار دولار أي ما يقارب (53.3) تريليون دينار عراقي مع نهاية عام 2017، كما بلغت الخسائر الحقيقية التراكمية بسبب الصراع مع داعش نحو (107) مليار دولار أي ما يقارب (124) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل 72% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 ونحو 124% من الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي لعام 2013 ، ولقد أدى الصراع مع تنظيم داعش الإرهابي الى جانب تراجع أسعار النفط الى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي في البلد، وانكماش الاقتصاد العراقي بشكل حاد، وازداد العجز في ميزان المدفوعات، كما أدى تراجع أسعار النفط الى حدوث نقص في التمويل وتراجعت قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمواطنين الى جانب زيادة السحب من الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف من الصدمات الخارجية والداخلية، وبدأت أسعار النفط بالانخفاض في نهاية عام 2014 لتصل الى 57 دولار للبرميل عام 2016 ولكون الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا احادي الجانب يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي فيه على العائدات المتأتية من بيع النفط الخام فبالتالي أي انخفاض في أسعار النفط لمدة طويلة له اثار كبيرة على الاقتصاد العراقي. (النصراوي، 2020)

1- اثر الصدمة المزدوجة عام 2014 على قطاع النفط العراقي: تأثر الاقتصاد العراقي في عام 2014 باثنين من التحديات الرئيسية وهما احتلال داعش لمعظم محافظات البلاد والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، فقد أدت هجمات "داعش" الى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات العسكرية والإنسانية كما هددت المرافق النفطية اذ تعرضت انابيب النفط في المحافظات المسيطر عليها من قبل داعش الى التخريب، وقد اتسمت تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بالقوة نظرا لان هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنويع كما ان النفط يمثل فعليا صادرات العراق الوحيدة، وقد كان أداء القطاع النفطي العراقي مواتيا رغم تحديات الوضع الأمني التي نشأت بعد هجمات داعش في عام 2014 وقد ارتفعت تقديرات حصة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق الى 53% في عام 2014 صعودا من 50% في العام السابق، كما بلغ انتاج العراق (3.11) مليون برميل يوميا من النفط الخام في عام 2014 مقارنة بإنتاج بلغ (2.98) مليون برميل يوميا في عام 2013 ليستثني من ذلك انتاج وصادرات النفط لحكومة إقليم كردستان، كما حقق العراق عائدات من صادراته النفطية في عام 2014 بواقع 99.8% ، وكانت أسعار النفط العراقي متسقة الى

حد كبير مع المستوى المعياري لأسعار نفط دبي الفاتح(نسبه الى محطه الفاتح التي يتم عبرها تحميلنفط دبي)، وعكس المخاوف لم ينتشر تنظيم داعش الإرهابي الى المحافظات الجنوبية مما جنب القطاع النفطي في هذه المنطقة من الاضرار. (صندوق النقد الدولي، 2015، 4، 5)

وقد سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (52.27) بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى والانبار وصلاح الدين والموصل والتي الحقت الضرر بالقطاع النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة. (محسن، 2021، 52)

كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 الى (120151085.2) مليون دينار مقارنة بالعام السابق بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة تنظيم داعش الإرهابي. (البنك المركزي، 2014، 15)

وقد بلغت الاضرار التي تعرض لها قطاع النفط في المحافظات السبعة التي تم تقييمها (5) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (4.3) مليار دولار، كما تأثرت اكثر من خمسين منشأة نفطية تتراوح من اكبر مجمع تكرير في البلاد الى مصانع توزيع المنتجات الصغيرة، ومرافق انتاج حقول النفط والمستودعات والدوائر ونسبة 85% من الاضرار النقدية في مجمع مصفاة بيجي من ضمنها خطوط الانابيب ومرافق التخزين المرتبطة بها، وقد أدى القصف الجوي والقصف بالمدافع ونهب الآلات والمعدات التي تعرضت لها المنشآت النفطية الى تصنيف هذه الأصول على انها مدمرة بالكامل ولا تعمل، وقدرت احتياجات التعافي وإعادة الاعمار على مدى 5 سنوات بنحو (8.5) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (7.2) مليار دولار، واكثر المتطلبات أهمية والحاحا في قطاع النفط هي إعادة مصفى بيجي الى العمل، وفي الوقت نفسه يجب اصلاح مرافق التخزين وخطوط الانابيب المرتبطة بمجمع التكرير واستبدالها على شكل مراحل لتتناسب مع القدرة التكريرية وان هذه التكاليف قصيرة الاجل ستكلف قرابة (870) مليار دينار أي ما يعادل (736) مليون دولار. (البنك الدولي، 2018، 86، 87)

2- الأثر على التعليم: واجه العراق عام 2014 اكثر الازمات الإنسانية تقلبا وتعقيدا في العالم، نتيجة الحملة الواسعة من اعمال العنف والاضطهاد للقانون المنهجي والقانون الدولي لحقوق الانسان التي مارسها تنظيم داعش في العراق، فقد أدى عنف الصراع الى نزوح ما يزيد عن 6 ملايين عراقي، وتعرض المجتمعات المحلية للصدمات وتدمير سبل كسب العيش، وضياع سنين دراسية على الأطفال ومع نهاية عام 2019 بلغ عدد النازحين في المحافظات المتعرضة لهجمات داعش (1.4) مليون شخص من

ضمهم 658000 طفل نازح داخل العراق نصفهم تقريبا أي ما يعادل 355000 هم أطفال غير منخرطين في التعليم، كما قام تنظيم داعش بالتلاعب في المناهج الدراسية في المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم بهدف نشر فكره وسياساته، دافعا الأطفال الى مستوى يدعو الى العنف ويشجع على التطرف، على سبيل المثال استخدم التنظيم كتب مدرسية تحتوي على صور لأطفال يحملون أسلحة وتدرس مبادئ الرياضيات مستخدمة اطلاقات الرصاص بالعمليات الحسابية، ورفض معظم أولياء الأمور والمدرسين الذين أجريت معهم بعثة الأمم المتحدة مقابلات هذا النهج في التعليم. (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2020، 4، 9)

وقد بلغت التكلفة الاجمالية لأضرار النزاع لقطاع التعليم في سبعة محافظات عراقية حوالي 2.8 تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (2.4) مليار دولار، ويبين التحليل الذي اجري في 16 مدينة ضمن المحافظات السبع المتضررة من هجمات داعش الى ان قطاع التعليم قد تعرض الى اضرار جسيمة ولاتزال 38% فقط من مجموع البنى التحتية للمدارس في 16 مدينة غير مدمرة، بينما دمر 18% (190 مرفقا) تدميرا تاما، وتركزت اضرار المنشئات التعليمية في الفلوجة والموصل والرمادي اذ تضررت المنشئات بنسبة 71% و 65% و 62% على التوالي، بينما بلغت التكاليف الاجمالية لإعادة الاعمار والتعافي حوالي (5.4) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (4.6) مليار دولار، وتحتاج جهود إعادة الاعمار الالتزام بالمعايير الحكومية الخاصة بسلامة المباني وملائمتها للسكن، فضلا عن استعادة خدمات التعليم والتعلم المؤقتة والطويلة الاجل ويتضمن ذلك ضرورة توفير الأجهزة المدرسية والكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلم وفرص التطوير المهني للمعلمين. (البنك الدولي، 2018، 28)

3- الأثر على الصحة: أدت الزيادة الكبيرة في عدد النازحين واللاجئين داخليا الى تفاقم التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الصحي، فقد أدى تدهور الوضع الأمني في حزيران يونيو 2014 في محافظات الموصل وصلاح الدين والرمادي وغيرها من المحافظات التي تضررت من تنظيم داعش الإرهابي الى زيادة تقليص فرص حصول النازحين على الرعاية الصحية، كما أدى زيادة تدفق النازحين الى زيادة كبيرة في الضغط على الخدمات الصحية مما اضعف القطاع الصحي، فالخدمات الأساسية في المرافق الصحية داخل مخيمات النازحين هي اما غير موجودة او غير مجهزة تجهيزا كافيا لتلبية الطلب المتزايد، ومن جهة أخرى اختبرت ازمة الموازنة بسبب انخفاض أسعار النفط في إقليم كردستان قدرة القطاع الصحي على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتزايدة للنازحين على الرغم

من ان النظام الصحي ومؤشرات الصحة في إقليم كردستان افضل من بقية محافظات العراق الا ان الزيادة الكبيرة في عدد السكان فاقت قدرته. (البنك الدولي، 2017، 73)

4- الأثر على النمو: انعكست تداعيات هبوط أسعار النفط بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع في عام 2014 حيث بلغ (260610) مليار دينار بعد ان كانت (271091) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سالب بلغ (3.8- %)، اما في عام 2014 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (196820) مليار دينار وبنسبة تغير سنوي بلغت (24.41- %)، ويعد هذا احد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك لانه احد المقاييس التي يقوم الأداء التنموي على أساسها وبالتالي سينعكس ذلك سلبا على متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما اثر الاضطراب السياسي والأمني الذي شهده العراق عام 2014 على وضع الاقتصاد والاستثمار اذ ان اغلي الشركات لا ترغب بالعمل في بيئة غير مستقرة امنيا. (حسين، 2015، 8، 9)

وقد تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي في العراق لتصل الى 0.1% في عام 2014 ثم اخذت بالتزايد في عام 2015 لتصل الى 2.9% بعد الزيادة البالغة 18.4% في انتاج النفط وقد انكمش النشاط الاقتصادي غير النفطي بسبب اضطرابات التجارة وتدمير البنى التحتية، كما اثرت الصدمة المزدوجة على استهلاك واستثمار القطاع الخاص. (البنك الدولي، 2014، 9)

شكل (9)

انخفاض مستوى رفاه الاسر خلال ازمة عام 2014 (%)

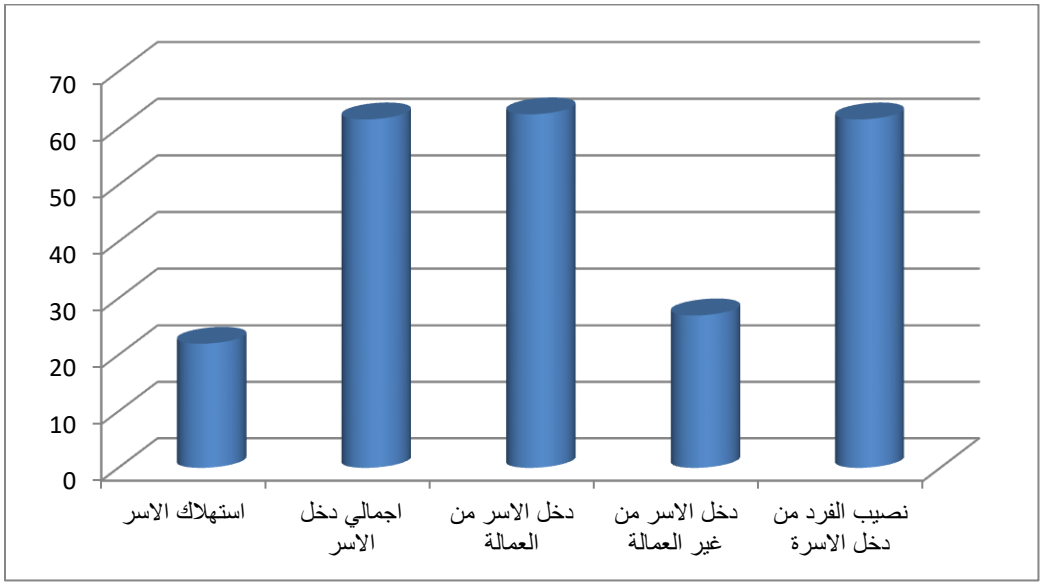

المصدر:البنك الدولي ، الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق ،2017، 36

5- الأثر على الفقر: أدت الازمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط واعمال التمرد التي شنها داعش الى رفع عدد الفقراء الى ما يقارب 22.5% في عام 2014 فضلا عن وقوع ثلاثة ملايين شخص في براثن الفقر المدقع، وتشير تقديرات البنك الدولي الى أنخفاض متوسط الدخل وبنسبة 20% في اجمالي دخل الاسر المتاتي من العمل في عام 2014 وقد تعمق حجم هذه الاثار في المناطق المتضررة من تنظيم داعش، فعلى سبيل المثال تشير التقديرات الى ان اجمالي الدخل انخفض الى النصف تقريبا في المحافظات المتضررة، ويعد الأثر الذي أصاب الاسر المعيشية الجديدة التي أصبحت فقيرة نتيجة للازمة المزدوجة اكثر حدة بأربعة اضعاف من الأثر على باقي السكان، وتشير التقديرات الى ان هذه الاسر قد عانت انخفاض بأكثر من 40% في نصيب الفرد من الاستهلاك وانخفاض 51% تقريبا في الدخل الفردي نتيجة الازمة المزدوجة التي شهدها البلاد. (البنك الدولي، 2016، 32)

شكل (10)

توزيع الفقراء حسب المحافظات المتضررة لعام 2014 (%)

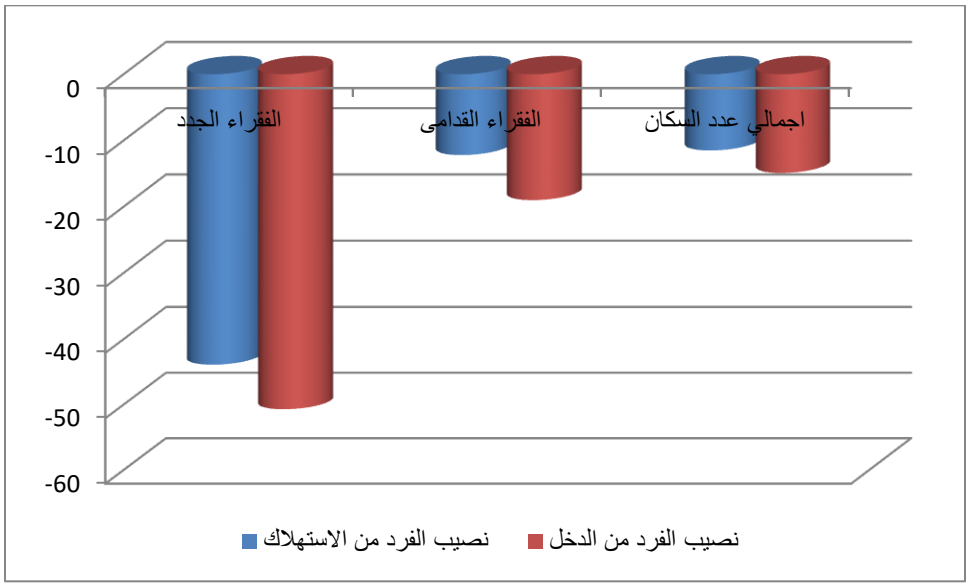

المصدر:البنك الدولي ، الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق، 2017،33

نلاحظ من الرسم البياني ان اكثر الفئات تضررا هم الفقراء الجدد والذين تركزوا في المحافظات المتضررة من داعش وفي كردستان، وتعزى معظم الخسائر في الدخل الفردي التي يعاني منها الفقراء الجدد الى انخفاض دخل العمل الذي يقدر بنحو 60%.

6- تداعيات الصدمة على الانفاق الاستثماري: تأثر الانفاق الاستثماري بانخفاض أسعار النفط من خلال تخفيض الانفاق الرأسمالي بالحد من عدد الاستثمارات، وادى ذلك الى إعادة احتياجات القروض لدى القطاع العام في عام 2014 بنسبة تتراوح بين 4 و8% من اجمالي الناتج المحلي، وقد لجأت الحكومة الى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجة لدعم الاستثمارات الرأسمالية، كما طلبت الحكومة العراقية تأجيل سداد اخر دفعة من التعويضات الى الكويت مما يؤدي الى تأجيل سداد الالتزامات التي تقدر بحوالي (5) مليار دولار، كما تأثر الانفاق الحكومي من جهة أخرى بالحرب مع داعش اذ ارتفع الانفاق العسكري. (زينب، 2017، 70)

7- الأثر على الاحتياطات الأجنبية: انخفضت الاحتياطات الأجنبية انخفاضا ملحوظا خلال السنوات 2014-2016 اذ انخفضت من 105.87 دولار عام 2013 الى 44.56 دولار عام 2016 وبمعدل انخفاض بلغ 40% نتيجة هبوط أسعار النفط عالميا الامر الذي دفع البنك المركزي العراقي الى التزامه بالدفاع عن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار. (البنك المركزي العراقي، 2018، 19)

8- الأثر على التمويل والأسواق:- يواجه القطاع المالي العراقي العديد من أوجه القصور التي يرجع تاريخها الى ما قبل الازمة، اذ يهيمن القطاع المصرفي على القطاع المالي وخاصة المصارف التي تعود ملكيتها للدولة والتي تقدر ب98% من اجمالي الأصول المصرفية و 86% من الودائع و 80% من اجمالي القروض، ويعاني اكبر مصرفين مملوكين للدولة وهما الرافدين والرشيد من ضعف الأنظمة والضوابط فضلا عن الفساد الإداري والمالي، وقد عمل القطاع المالي في بيئة اقتصاد كلي وبيئة تشغيلية صعبة منذ عام 2014 نتيجة الصدمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط والنزاع مع داعش والتي استمر اثرها حتى نهاية عام 2016، اذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 267350517.2 مليون دينار الى 205679503.5 مليون دينارعراقي، اما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد نما خلال تلك المده بسبب انكماش الأسعار، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الحقيقي غيرالنفطي فقد انخفض لمدة ثلاث سنوات متتالية وبنسبة تراكمية قدرها 20%، كما انخفضت عائدات النفط الحكومية التي تشكل نحو 90% من اجمالي الإيرادات من 38% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 الى 23% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، أدى انخفاض العائدات النفطية المقترنة بزيادة الانفاق العسكري الى زيادة العجز المالي من 5.8% الى 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي ككل فقد شهد ارتفاعا طفيفا في اجمالي الأصول في عام 2014. (البنك الدولي، 2018، 70، 71)

9- الأثر على المديونية: - بلغ اجمالي الدين العام الداخلي والخارجي (97906.3) مليار دينار بنسبة 51.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نهاية عام 2015 مقابل (76386.8) مليار دينار بنسبة (29.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2014، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة رصيد الدين الداخلي لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة ويعود السبب في ذلك الى الاحداث التي واجهها البلد المتمثلة بالنزاع مع داعش والهبوط الحاد في أسعار النفط والتي أدت بدورها الى انخفاض السيولة المحلية مما أدى الى لجوء الحكومة المتمثلة بوزارة المالية الى الاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز، وفيما يتعلق بالدين الخارجي فقد انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي عام 2015 بمقدار (994.6) مليون دولار وبنسبة (1.7- %) عن مستواه عام 2014 ليصل الى (56352.6) مليون دولار وبنسبة (34.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع (57347.2) مليون دولار وبنسبة بلغت (25.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 ويعود سبب هذا الانخفاض بشكل أساس الى انخفاض رصيد قروض إعادة الجدولة بمبلغ (1050.7) مليون دولار وبنسبة انخفاض (10.4- %) ليصل الى (9085.8) مليون دولار عام 2015، فضلا عن ارتفاع رصيد القروض الجديدة خلال عام 2015 بنسبة (1.6%). (البنك المركزي، 2015، 76، 79)

ثانيا: الاقتصاد العراقي في ظل الازمة المزدوجة عام 2020

واجه العراق ازمة اقتصادية نتيجة الصدمة المزدوجة عام 2020، اذ تسببت هذه الصدمة بانخفاضاً سريعاً وكبيراً في أسعار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد العراقي، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا غير مسبوقا في أوائل عام 2020 تلاه تعافي بطيء في وقت لاحق من العام، وقد تزامن ذلك مع القيود التي فرضتها الحكومة العراقية في اذار/ مارس 2020 على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من اجل السيطرة على انتشار الفايروس، وقد شهد الاقتصاد العراقي ازمة مالية نتيجة الازمة المزدوجة فلم تعد الإيرادات النفطية قادرة على تغطية النفقات التشغيلية بما فيها رواتب الموظفين والمتقاعدين والذين يستلمون رواتبهم من خزينة الدولة فضلا عن الالتزامات الأخرى التي تتضمن التزامات مالية جراء الديون الخارجية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2020، 12)

تزامنت الازمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الاقتصاد العراقي مع الازمة الصحية نتيجة انتشار فايروس كورونا، فقد اثر الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية بشكل كبير على حجم الموارد المتوفرة في البلاد لاسيما ان النفط هو الرافد الوحيد الذي يحقق عائدا ماليا للدولة، ويعود الانهيار الكبير لاسعار النفط

العالمية والتي تعرضت لأول مرة الى ازمة طلب وعرض في ان واحد الى سببين رئيسيين أولهما حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل تخفيض الإنتاج وثانيا انتشار فايروس كورونا في مختلف دول العالم وما تبعتها من إجراءات أدت الى توقف الأنشطة الاقتصادية والتي انعكست سلبا على أسعار النفط العراقي. (حسين؛ محمود؛ رشيد، 2020، 3)

بلغ سعر النفط العراقي (خام البصرة الخفيف والثقيل ونفط كركوك) 63.03 دولار للبرميل في كانون الأول عام 2019 ثم انخفض بعد ذلك الى 49 دولار للبرميل بعد تسجيل اول إصابة بفايروس كورونا، واستمر بالانخفاض التدريجي ليصل الى 14.46 دولار في نيسان 2020، ليرتفع تدريجيا بعد ذلك حتى وصل الى 33.98 دولار في منتصف العام والى (48.88) دولار في كانون الأول، وبحسب البيانات المنشورة والخاصة بشركة تسويق النفط سومو فان مجموع الصادرات النفطية والايرادات المتحققة في عام 2019 و2020 كانت على النحو الاتي:-

في عام 2019 بلغت الصادرات النفطية 650.2 مليون برميل وحققت عائدات بلغت قيمتها 75.527 مليار دولار، وقد بلغ سعر البرميل الواحد 61.0 دولار.

بلغت كمية الصادرات النفطية عام 2020 (1011.7) مليون برميل، بعائدات بلغت (41.738) مليار دولار بمعدل بلغ (38.4) دولار للبرميل.

يتبين مما سبق ان صادرات العراق من النفط تغيرت بنسبة (55.4%)، فيما انخفضت عوائده بنسبة (46.8%) نتيجة انخفاض السعر بنسبة (37.1%). (وزارة التخطيط، 2021، 21)

1- الأثر على النمو الاقتصادي: اثرت جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار النفط المكون الأساسي للناتج لاسيما ان ناتج القطاع النفطي يساهم بأكثر من (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، اذ تراجع انتاج النفط بنسبة قاربت (13%) خلال عام 2020 لينخفض من (4.58) مليون برميل يوميا خلال عام 2019 الى (3.99) مليون برميل يوميا عام 2020، كما اثر انخفاض أسعار النفط على الانفاق العام بجانبيه التشغيلي والاستثماري والذي أدى بدوره الى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ظروف عدم اليقين التي شهدها الاقتصاد العراقي والذي انعكس على أداء القطاع الحقيقي واستقرار مستويات الأسعار، ومن ناحية أخرى اثرت الازمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد داعم رئيسي لمستويات التنويع الاقتصادي وذلك لعد قدرة هذه المشاريع على تحمل الصدمات الاقتصادية. (افاق الاقتصاد العربي، 2021، 1)

2- الأثر على المديونية الداخلية والخارجية: - في ظل الصعوبات التي واجهها الاقتصاد العراقي نتيجة فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها تم اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل الانفاق، فقد شهدت المديونية العامة ارتفاعا ملحوظا، اذ بلغ الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما يقارب (130) مليار دولار منها (25) مليار دولار ديون سيادية واجبة الدفع من بقايا ديون باريس و (12) مليار دولار بسبب تداعيات الصدمة المزدوجة (تنظيم داعش وانخفاض اسعار النفط) الى جانب (43) مليار دولار ديون سيادية خارج اتفاقية باريس فضلا عن (60) مليار دولار دين داخلي. (النصراوي، 2020)

شهد الدين العام الداخلي ارتفاعا بنسبة (67.6%) في نهاية عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق أي بمقدار (2591501) مليار دينار ليبلغ (64246.6) مليار دينار مقابل (38331.5) مليار دينار عام 2019 ويعود هذا الارتفاع الى انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة تراجع أسعار النفط مما دفع الحكومة للجوء الى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة بموجب قانوني الاقتراض لعام 2020. (البنك المركزي العراقي، 2020، 44)

3- الأثر على البطالة والفقر: - أشار اصدار جديد للرصد الاقتصادي للعراق الى ان الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط قد تسببت في بروز تحديات اقتصادية جسيمة ودفعت بالملايين من العراقيين نحو براثن الفقر، ومن المتوقع ان يصل (5.5) مليون عراقي للفقر، فضلا عن ذلك يمكن للتقليص في فاتورة الأجور العامة والرواتب ان تدفع ما بين (0.4) الى (1.7) مليون عراقي اخر الى الفقر. (البنك الدولي، 2020)

فقد اثرت الصدمة المتعلقة بجائحة كورونا بشكل واضح على معيشة الاسر ومستوى رفاهياتها من خلال عدة جوانب وكالاتي: _ (وزارة التخطيط، 2020،2)

أ – ان الحاجة الى رعاية افراد الاسر المصابين او لتعافيهم فضلا عن الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية في البلد قد خفضت مدخولات الاسر من العمل.

ب – ان التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي أدى الى أنخفاض التحويلات المحلية والخارجية، بالشكل الذي اضعف من مدخولات الاسر التي لا تعتمد على عمل افرادها فضلا عن ذلك فان الضغوط التي تعرض لها الوضع المالي للبلد نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط أثرت سلبا على الغذاء من خلال نظام البطاقة التموينية وعلى التحويلات النقدية العامة.

جـ - ان الاضطراب الحاصل في عمليات التسويق الداخلي والخارجي قد أدى الى زيادة الأسعار لاسيما المواد الغذائية، فقد ساهمت الصدمة المزدوجة في زيادة معدلات الفقر وكالاتي: - (ال طعمة، 2020)

أ – ازدادت معدلات الفقر في عام 2020 وبنسبة (11.7%) ليبلغ (28%) بالمقارنة بما كان عليه خلال عام 2018 والبالغ (20%)، فقد اضافت الازمة المزدوجة قرابة (4.5) مليون فرد جديد الى فقراء العراق والذي كان عددهم قرابة (7) مليون فرد قبل الازمة.

ب – وحسب الفئات العمرية ارتفعت نسبة الفقر بين أطفال دون سن ال (18) بـ (15.8%) ليبلغ معدل الفقر بين الأطفال (37.9%).

جـ - سجلت المحافظات الغربيه اعلى معدلات الفقر المضافة بسبب الازمة وبنسبة (43%) تليها المحافظات الجنوبية وبنسبة (36.9%) بينما بلغت نسبة الفقر في المحافظات الوسطى وإقليم كردستان (26%) (11%) على التوالي.

د – ان غالبية الفقراء الجدد يعيشون في اسر يكون فيها رب الاسرة اما عاطل عن العمل بنسبة (44.7%) او انه يعمل في القطاع الخاص بنسبة (32%)

4- الأثر على الموازنة: - شهد الوضع المالي في العراق تدهورا كبيرا نتيجة تاثير الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي، اذ انخفضت أسعار النفط الى (30) دولار للبرميل مما سبب صدمة حقيقية أدت الى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات المتاتيى من بيع النفط مما انعكس بشكل واضح على الإيرادات العامة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2020، 14، 15)

5- تداعيات الصدمة على القطاع الخاص: واجهت شركات القطاع الخاص التي تعمل في بيئة عمل غير مواتية خطورة الانهيار الشامل، فقد أعلنت العديد من شركات القطاع الخاص افلاسها نتيجة الصدمات التي يعانيها القطاع الخاص وإجراءات الاغلاق والتباعد الاجتماعي التي أعلنتها الحكومة العراقية نتيجة تفشي فايروس كورونا فضلا عن عدم وجود خطة انقاذ حكومي شامله لمساعدتها، واشد القطاعات تضررا هي النشاطات السياحية وتجارة الجملة والمفرد والتي تمثل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي كما ان قطاع البناء والتشييد تضرر أيضا نتيجة اعتماده على الموازنة وقدرة الحكومة على تمويل المشاريع الاستثمارية. (كاظم، 2020، 6)

6- تداعيات الجائحة على النظام الصحي: تشير البيانات المتوفرة الى ان 63% فقط من السكان يتمتعون بالرعاية الصحية الأولية عام 2017 مقارنة ب 62% عام 2016 و 73% عام 2014، اذ ان النظام الصحي العراقي يعاني أصلا بفعل الازمة المالية وتناقص ايراداته واستثماراته نتيجة تراجع الانفاق

العام عليه، اذ يعد الانفاق على النظام الصحي متدني بالمقارنة مع الدول الأخرى، فقد بلغت نسبة الانفاق 3.1% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005-2017 وهي نسبة منخفضة جدا، وقد أدى اهمال الحكومات المتعاقبة لهذا القطاع الى بنية تحتية غير كافية من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التي تفتقر الى الموارد البشرية والمالية مما ينعكس سلبا على الطبقات الفقيرة بسبب تزايد الرسوم والاعباء المالية المفروضة على المرضى، وقد ازداد الضغط على المنظومة الصحية مع ظهور فايروس كورونا ومع تزايد اعداد الإصابات بالجائحة وصلت المستشفيات الى حدود طاقتها القصوى مما اربك وزارة الصحة التي تعاني من نقص في الاسرة والمختبرات والمعدات فضلا عن نقص في الكوادر الطبية نتيجة إصابة الغالبية العظمى منهم بالفايروس. (كاظم، 2020، 9)

ومع مرور أكثر من عام على اعلان منظمة الصحة العالمية (covid-19) جائحة عالمية لايزال القطاع الصحي في العراق غير قادر على معالجة الازمة بشكل مناسب على الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة حالة الطوارئ التي سببتها الجائحة من اول إصابة في البلاد، اذ ان عوامل الضعف التي سببتها أكثر من ثلاث عقود من النزاع والعقوبات الدولية والفساد والإهمال الاجتماعي والاقتصادي جعلت البلد ونظامه غير مهيئين لمواجهة الوباء. (الساعدي، 2021، 1)

لابد من اتباع سياسة من اجل دعم النظام الصحي العراقي وتحسين قدرته المادية والبشرية على مواجهة الجائحة فضلا عن رفده بمستلزمات السيطرة على الوباء وتنسيق الجهود من اجل الحصول عل لقاح كورونا كما ينبغي تعزيز الإمكانات الوطنية لإنتاج الادوية والمستلزمات الأساسية المستخدمة على نطاق واسع في المؤسسات الصحية. (كاظم، 2020، 13)

7- تداعيات الجائحة على قطاع التعليم في العراق: تعد مستويات التعليم في العراق من بين ادنى مستويات التعليم في منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،و قد تراجعت مستويات التعليم الى مستويات متدنيه جداً في عام 2020نتيجه تأثير فيروس كورونا و انعكاسها على قطاع التعليم بما في ذلك اغلاق المدارس لفترات طويلة، وهذه المستويات المتدنية من التعليم تعرض مستقبل الأطفال العراقيين خاصة والبلد عامة الى خطر مؤكد، أصبحت الحاجة ملحة للاستثمار في التعليم لاستعادة التعليم المفقود وتحويل الازمة الحالية الى فرصة سانحة كما أصبحت الحاجة ملحة الى معالجة ازمة راس المال البشري، اذ يعد راس المال البشري ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ووفقا لذلك فان رأس المال البشري لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي فأن الطفل المولود في العراق سيصل في المتوسط الى 41% من انتاجيته عندما يكبر، ويعزى الأداء الضعيف في مؤشر رأس المال البشري الى حد كبير

الى مستويات التعليم المنخفضة ومن ناحية اخرة قد أدت جائحة كورونا الى اغلاق المدارس والجامعات بشكل متقطع في جميع انحاء العراق مما اثر على اكثر من 11 مليون طالب عراقي منذ ظهور الجائحة، اذ ان مع اغلاق المدارس الأكثر من 75% من الوقت ومع الإمكانيات المحدودة وغير المتساوية للتعليم عن بعد فأن الأطفال العراقيين يواجهون انخفاضا في السنوات الدراسية. (البنك الدولي، 2021)

8- تداعيات الصدمة المزدوجة على سعر صرف الدينار العراقي: اشارت بعض التوقعات الى استمرار أثر أزمه كورونا على الاقتصاد العراقي الى ما بعد عام 2020 وبالتالي لا يمكن الاستمرار بخيار الاستدامة او الاعتماد على تخفيض الرواتب لذلك لجأت الحكومة العراقية الى تخفيض سعر الصرف لتغطية العجز فضلا عن دوره في معالجة اختلال الموازنة العامة الناجم عن ارتفاع تخصيصات الرواتب والأجور الى اجمالي النفقات العامة وعدم قدرة الحكومة على استدامة هذه التخصيصات الامر الذي يؤثر سلبا على استدامة الدين العام، كما ان أهمية هذا التوقيت في تخفيض سعر الصرف تكمن في وجود حالة من الانكماش الامر الذي يخفف من اثر التخفيض على الأسعار وبالتالي استغلال هذه المرحلة بسبب مرونة الطلب نتيجة الازمة المالية وقبول التجارة بتحميل جزء من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض هامش الربح الامر الذي يخفف من الأثر التضخمي للتخفيض على الفئات الهشة وهناك جملة من الإيجابيات المحتملة من عملية تخفيض سعر صرف الدينار العراقي: (حسن، 15،2020)

أ - تراجع الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الاستيرادات وتحسن وضع ميزان المدفوعات.

ب - تقليل الطلب على الدولار لارتفاع السعر وبالتالي تعزيز الاحتياطات الأجنبية.

جـ - تراجع حجم الانفاق العام المقوم بالعملة المحلية بنسبة تساوي قيمة التخفيض.

د - تعزيز القدرة التنافسية من المنتج المحلي مما يقلل البطالة من خلال عودة المشاريع بفعل تحسن قدرتها التنافسية.

وفي المقابل هناك جملة من التأثيرات السلبية المحتملة:

أ - زيادة الانفاق الحكومي بالدينار بمستوى الارتفاع في الأسعار.

ب - التأثير على الطبقات الفقيرة من المجتمع وحسب نسبة الارتفاع المحتمل من المستوى العام من الأسعار.

9- الأثر على السياحة: - تشير التقديرات الى ان الأنشطة الدينية وغيرها من الأنشطة السياحية الأخرى تشكل نحو (6-7 %) من الناتج المحلي الإجمالي ونحو (6%) من العمالة، فقد تاثر هذا القطاع تاثرا

كبيرا بالإجراءات المفروضة على السفر الدولي والسفر داخل العراق، اذ أدت هذه القيود الى تقليل اعداد الزوار للمراقد الدينية بشكل كبير خلال عام 2020. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2020، 13)

10- الأثر على الاحتياطات النقدية والمصرفية: - كان لانعكاسات فايروس كورنا تأثيرا واضحا على القطاع المصرفي، في ظل انخفاض النفط خلال عام 2020 وهو ما أدى الى انخفاض الاحتياطات الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي العراقي نتيجة انخفاض عائدات الحكومة من النفط وذلك لكون الاحتياطات الأجنبية احد وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الاجل الطويل نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد لسد النقص الحاصل للسلع والخدمات الناتج عن وباء كورونا

11- الأثر على البطالة: - في عام 2018 بلغ معدل البطالة للبالغين (15 عاما فأكثر) نحو 13.8% وترتفع معدلات البطالة للفئة العمرية (15-24 عاما) الى 27.5%، وقد ارتفعت معدلات البطالة نتيجة عمليات الاغلاق وفرض حظر التجوال وقد أجبرت هذه الإجراءات العديد من العاملين في القطاع الخاص الى ترك وظائفهم. (كاظم، 2020، 8)

الفصل الثالث

سبل مواجهة الصدمتين المزدوجتين في العراق

المبحث الأول: الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمة الأولى

المبحث الثاني: الإجراءات الحكومية المتبعة عام 2020

المبحث الثالث: الاقتصاد العراقي ما بعد كورونا

تمهيد

واجه الاقتصاد العراقي العديد من العقبات المتمثلة في ارتفاع حجم المديونية الخارجية نتيجة الحرب التي شنها تنظيم داعش والتي أدت الى زيادة العنف وتدمير البنى التحتية للبلاد فضلا عن تدهور الأوضاع السياسية بدءا من يونيو/ حزيران 2014 ، والتي استطاعت ان تسيطر على حوالي ثلث أراضي العراق، اذ أدت هذه الحرب التي شنها تنظيم داعش الى خلق ازمة إنسانية، ووضع ضغوط على انفاق الموازنة العامة للدولة، وحدوث ركود اقتصادي كبير في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط وهو ما اثر بشدة على اقتصاد العراق الذي يتسم بعدم التنوع، وقد اتخذت الحكومة العراقية العديد من الإجراءات التي كانت في مقدمتها استعادة وتحرير المناطق التي تقع تحت تنظيم داعش. (البنك الدولي، 2016، 4)

بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ الإجراءات والسياسات لتصحيح الأوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين وإمكانية الحفاظ على المركز الخارجي، اذ ارتفع عجز الموازنة من 6% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2013 الى 12% من اجمالي الناتج المحلي في 2015 فضلا عن ارتفاع الدين العام من 31% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2013 الى 55% في عام 2015 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط العراقي من 103 دولار امريكي للبرميل في عام 2013 الى 46 دولار امريكي في عام 2016 وبالتالي بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة لاحتواء الزيادة في اجمالي الدين العام والانخفاض في اجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي لمستويات يمكن استدامتها. (صندوق النقد الدولي، 2016، 10) .

يتضمن الفصل الثالث ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمة الأولى

المبحث الثاني: الإجراءات الحكومية المتبعة عام 2020

المبحث الثالث: الاقتصاد العراقي ما بعد كورونا

المبحث الأول

الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمة المزدوجة الأولى

اولاً: الاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لمواجهة الصدمة:

شهدت السياسة النقدية تحولا بعد عام 2014 نتيجة التحول السياسي والاقتصادي العام بفعل الصدمة المزدوجة التي حدثت في الربع الأخير من عام 2014، ويمكن تحديد اهم الإجراءات التي اتبعتها السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي ومن أهمها: -

1- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وغلق فجوته : تمكن البنك المركزي العراقي خلال سنوات الصدمة المزدوجة من الحفاظ على مستوى ملائم لفجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، لا بل تمكن من اغلاقهما تماما في مطلع عام 2018 وهو امر جيد في ضوء الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي، وذلك لان البنك المركزي في السنوات الماضية لكي يتمكن من إيصال السعر من 1220 دينار / دولار احتاج الى حجم مبيعات يقدر ب 4.3 مليار دولار شهريا خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014 بينما تمكن البنك المركزي العراقي في مطلع 2018 من تحقيق استقرار اكبر في سعر صرف الدينار العراقي بحجم مبيعات اقل من مثيله في السنوات السابقة، وتطلب هذا النجاح الكبير للبنك المركزي العراقي مجموعة من الاليات أهمها: (البنك المركزي العراقي، 2018، 21، 22)

أ – وضع الية لتصنيف المصارف والشركات الداخلة الى نافذة بيع العملة الأجنبية وفق مؤشرات ومعايير معينة

ب – الاعتماد على مبدأ التخصص بالعمل عن طريق التخلي عن إلزام المصارف الداخلة للنافذة بتقديم وثيقة دفع الضريبة والتعرفة الجمركية.

ج – ضبط مصادر الأموال الداخلة للنافذة والتأكد من سلامة وصولها للمستفيد النهائي، كل هذه الإجراءات والاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي قلصت من فجوة الصرف كثيرا، فقد شهد الطلب على العملة الأجنبية تراجعا طفيفا، ومقدار هذا التراجع يمكن تفسيره اقتصاديا على انه مقارب لحجم الطلب على العملة الأجنبية لأغراض المضاربة والاستفادة من الهامش الربحي بين سعري الصرف الرسمي والموازي.

2- تنشيط القطاع الحقيقي (سياسة نقدية غير تقليدية) وتمويل عجز الموازنة بشكل غير مباشر، بذلت السلطة النقدية خلال الازمة جهودا استثنائية من اجل احتواء الاقتصاد العراقي خلال ازمة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الدولارية بدءا من النصف الثاني من عام 2014 عن طريق الاتي: -

أ – المبادرات التي اتخذها البنك المركزي بهدف تنشيط الاقتصاد العراقي منها مبادرة الخمسة تريليون دينار من اجل تمويل القطاع الحقيقي عبر انشطته الزراعية والصناعية والخدمية عن طريق القطاع الخاص فضلا عن مبادرة واحد تريليون لتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب – قام البنك المركزي العراقي بتمويل عجز الموازنة خلال السنوات 2014 – 2017 بصورة غير مباشرة عن طريق خصم حوالات الخزانة العامة من السوق الثانوي وبسعر الفائدة السائد بالسوق.

3- استراتيجية البنك المركزي لإدارة الاحتياطات الأجنبية: - حقق البنك المركزي العراقي نجاحا كبيرا على صعيد إدارة الاحتياطات الأجنبية من خلال الجهود المبذولة لتأسيس علاقات مصرفية رصينة من خلال اعتماد أحدث الممارسات العالمية، كما تمكن البنك المركزي العراقي من إدارة المخاطر الاستثمارية بشكل يحافظ على سلامة الاحتياطات الأجنبية وسيولتها من التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. (البنك المركزي العراقي، 2018، 21، 22)

ثانياً: القضاء على الفقر

سعت الحكومة الى تخفيض معدلات الفقر التي بلغت 19% عام 2012 الا ان الازمة المزدوجة أدت الى ارتفاع نسبة الفقر في النصف الثاني من عام 2014 الى حوالي 22.5% بسبب تداعيات الازمة المزدوجة وفي عام 2018 انخفضت نسبة الفقر لتبلغ حوالي 20.5% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية، اذ اطلقت الحكومة استراتيجية التخفيف من الفقر والتي تبنت برنامج يعمل على تحسين الأوضاع المعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من اجل تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا وتسعى هذه الاستراتيجية الى خفض معدل الفقر بمقدار 25% حتى عام 2022 من خلال تنفيذ الأنشطة الاتية، دخل اعلى ومستدام للفقراء، تحسين الوضع الصحي لهم ، تحسين تعليم الفقراء، توفير السكن الملائم ، دعم نظام الحماية الاجتماعية للفقراء. (العراق التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019، 34، 42)

ان الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى حزمة متكاملة ومتسقة من السياسات والإجراءات التي تضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتغلب على الظروف غير المواتية ، اذ ان الهدف الأساسي لاستراتيجية التخفيف من الفقر هو تعزيز مرونة الفقر اتجاه النمو الاقتصادي من خلال تحسين جانب العرض وتنويع الاقتصاد. (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، 2018، 4)

ثالثاً : السياسات والإجراءات المالية والاقتصادية

تتسم الموازنة العامة الاتحادية بالانكشاف الذي يبين مدى تبعيه الاقتصاد العراقي و اعتماده على التصدير النفط الخام والتأثر السريع بالصدمات الخارجية مما يجعلها تتسم بعدم استقرار، ومن اجل التصدي للازمة اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات والسياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال اتباع إجراءات تقشفية في النفقات الحكومية وزيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلا عن اتباع إجراءات تحفيزية من اجل دعم وتشجيع القطاع الخاص، اتبعت السياسة المالية في العراق مبدئ ضغط النفقات العامة وان الجزء الأكبر يكون على حساب النفقات الاستثمارية، اذ ان النفقات الاستثمارية هي دائما ضحية أي هبوط في أسعار النفط والذي يوقف عجلة البناء والاعمار والتي تنعكس سلبا على الطاقات الإنتاجية وخلق فرص عمل، فقد شهدت السنوات التي انخفضت فيها أسعار النفط ابتداءا من 2014 انخفاضا كبيرا في التخصيصات الاستثمارية بحوالي 38.3% عام 2014 و 25.5% عام 2015، ثم بحوالي 14.4% عام 2016 من النفقات الاستثمارية المصرفية فعلا. (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، 2018، 23)

ومن اجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستمرارية الدين في حدود يمكن تحملها تقوم الحكومة بمجموعة من الإجراءات من اجل ضبط أوضاع المالية العامة وصولا بالإنفاق الى مستوى الموارد المتاحة وللحد من اثر الضبط المالي على السكان تقوم الحكومة بحماية الانفاق الاجتماعي، أي الانفاق على الصحة والتعليم والتحويلات التي تدعم شبكة الأمان الاجتماعي والنازحين، كما تواصل الحكومة العراقية نقاشها مع دائني العراق غير الأعضاء في نادي باريس من اجل استمرار الدين في الحدود التي يمكن تحملها وللحد من نقص السيولة اتفقت الحكومة العراقية مع الكويت في عام 2017 على تأجيل اخر موعد سداد لتعويضات الحرب المتأخرة والمستحقة للكويت، وقد نجحت هذه الإجراءات في التخفيف من حده الازمه. (صندوق النقد الدولي، 13)

رابعاً: السياسات والإجراءات التجارية

ان النظام التجاري المعمول به في العراق كان قد أوقف التنفيذ لمعظم الرسوم الكمركية والضرائب على الاستيراد والرسوم الإضافية على البضائع الداخلة والخارجة من والى البلد، واتصف هذا النظام بالانفتاح غير المبرمج والاستيراد العشوائي بمختلف السلع والخدمات الامر الذي الحق الضرر بالمنتجات المحلية، وبالرغم من انخفاض أسعار النفط والإجراءات التقشفية المتبعة من قبل الحكومة الا ان مستوى

الاستيراد لعام 2015 ظل مرتفعا بالمقارنة مع عام 2014، اذ بلغ اجمالي الصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية عام 2015 والمواد السلعية الأخرى 49.4 مليار دولار مقابل اجمالي الاستيراد العام نفسه بمقدار 41.6 مليار دولار وبنسبة ارتفاع بلغت 12.4% عن عام 2014، وقامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات من اجل ضبط عمليات الاستيراد، منها تفعيل نظام التعرفة الكمركية الذي طبق على مراحل بدءا من عام 2015 ومن ثم التطبيق النهائي بداية عام 2016 والذي كان له دور مهم في تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال تحقيق إيرادات مالية كبيرة، فالرسوم أزدادت على البضائع والسلع وخاصة السلع الكمالية وبقيمة تتراوح بين 20-30 % من قيمة البضاعة بالمقارنة مع النسبة السابقة التي كانت 5% والتي يمكن ان تخفف من إجراءات التقشفية التي تستهدف تقليل من عجز الموازنة، كما تعمل الرسوم الكمركية المفروضة على البضائع على توفير الحماية للسلع المحلية فضلا عن تنويع هيكل انتاج وزيادة فرص العمل، لاسيما ان القطاع الخاص يشغل قرابة نصف عدد القوة العاملة. (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، 2018 – 2022، 2018، 26)

هناك جملة من الإجراءات والسياسات تهدف للارتقاء بمستوى التجارة وكما يلي: (خطة التنمية الوطنية، 2018 – 2022، 71)

1- تحسين مستوى تنافسية المنتج المحلي من خلال دعم الكفاءة الإنتاجية والخدمية للقطاعين الخاص والعام فضلا عن المساهمة في بيئة اعمال مناسبة للقطاعات الإنتاجية وتنويع القاعدة الإنتاجية في القطاع الصناعي والارتقاء بالكفاءة الاقتصادية.
2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات السلعية لتحقيق التوازن الإيجابي بالميزان التجاري، وضبط عملية الاستيراد والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي.
3- العمل على دعم الإنتاج الوطني وتحسين جودته من اجل زيادة قدرة السلع المحلية على منافسة السلع الأجنبية، والتنسيق بين السياسة التجارية والسياستين المالية والنقدية من اجل تخفيض التكاليف الكلية على المنتجين المحليين لزيادة قدرة المنافسة للسلع المحلية، فضلا عن تفعيل حماية المنتج الوطني من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية والمتمثلة بحالة الإغراق.
4- زيادة حجم الصادرات السلعية من خلال دعم التصدير وتقديم الدعم المالي للمنتجات العراقية السلعية المصدرة، والعمل على اصلاح الهيكل الاقتصادي في العراق وتفعيل أداء القطاعات الإنتاجية.
5- توسيع انتاج القطاع الزراعي والصناعي.

خامساً : مؤسسات اقوى لدعم الانضباط المالي وإدارة عائدات النفط

أبرزت تأثير صدمة أسعار النفط اعتماد المالية العامة على النفط، اذ أدت قفزة الانفاق الحكومي عام2013 الى اضعاف القدرة على الاستجابة لصدمات 2014 بزيادة النفقات كما أدت الى استنزاف احتياطات المالية العامة الوقائية وزادت من صعوبة تقليص الانفاق. وتشير هذه الصدمة الى ضرورة القيام بمجموعة من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط وكما يلي: (صندوق النقد الدولي، 2015، 22، 24)

أ – استحداث ضرائب غير نفطية لتنويع مصادر الدخل: - على الرغم من التدابير غير النفطية المتخذة في موازنة 2015 لم تحقق سوى إيرادات متدنية الا انها كانت خطوة أولى مهمة من اجل تحصيل الإيرادات وتنويعها، ويتوجب على وزارة المالية البناء على هذه التدابير والعمل على استحداث أدوات إيراديه بسيطة ذات قاعدة أوسع مثل رسوم الإنتاج على البنود باهظة السعر، فرض ضريبة عامة على المبيعات ذات المعدل المنخفض، فضلا عن فرض ضريبة على الممتلكات. ومن الضرائب التي استحداثها ضرائب الهاتف النقال وبنسبة 20% على كارتات الشحن

ب – ترشيد الانفاق الحكومي لتحسين تقديم الخدمات: - أشار تقرير مراجعة الانفاق الصادر عام 2014 الذي أعده البنك الدولي للمجالات التي من شانها تحقيق وفورات وتحسين جودة الانفاق الحكومي مثل مراقبة أوضاع التوظيف في القطاع العام والعمالة الوهمية، تخفيض الدعم الحكومي لاسيما في قطاع الطاقة ونظام التوزيع العام، العمل على ترشيد الاستثمار العام وتحديد أولوياته، وبدأت الحكومية العمل في بعض هذه المجالات.

ج – تعزيز الإدارة المالية العامة لاحتواء ضغوط الانفاق وزيادة مرونة الاقتصاد: - أدى ضعف اطار الإدارة المالية العامة الى عدم انضباط المالية العامة والتخصيص المفرط للموارد النفطية بناءاً على الاعتبارات السياسية، وقامت الحكومة وبمساعدة فنية من الصندوق والشركاء الاخرين بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات من اجل تحسين إدارة المالية العامة مثل تعزيز دور وزارة المالية في إدارة عملية اعداد الموازنة، العمل على اعداد توقعات شهرية للتدفقات النقدية بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي ومطابقة التدفقات والارصدة المالية الحكومية ، وانشاء حساب الخزانة الواحدة ، فضلا عن تطبيق نظام معلومات متكامل لإدارة المالية يمتاز بالبساطة والقوة.

د –تعزيز صندوق تنمية العراق لدعم احتياطات المالية العامة الوقائية، ان عدم السحب من موارد البنك المركزي الا في حالات الطوارئ هو دليل على متانة البنيان الكلي للنظام، كما قد أوصى الخبراء والمختصين بالمحافظة على الإطار القانوني الذي يؤسس لاستقلالية البنك المركزي، وبالتوازي مع استعادة بنيان صندوق تنمية العراق المملوك للدولة والذي يديره البنك المركزي العراقي.

سادساً : اصلاح قطاع الكهرباء

واجهت الحكومية العراقية تحديات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية بما فيها الكهرباء، فالعمليات العسكرية ضد تنظيم داعش ونزوح الاسر داخليا وانخفاض أسعار النفط العالمية اثرت بشكل سلبي على اقتصاد العراق الذي تديره الدولة والذي يوفر له قطاع النفط منذ فترة طويلة اكثر من 95% من الإيرادات الحكومية و 90% من عائدات النقد الأجنبي وقد توقفت عن العمل معظم المشاريع ان لم يكن كلها من بينها ستة مشاريع توليد كان من المفترض ان تولد 2500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، كما انخفضت أموال الاستثمار في قطاع الكهرباء الى النصف ليصل الى ثلاث مليارات دولار في عام 2015 وتعرضت خطوط نقل الطاقة الكهربائية لهجمات داعش واضطرت محطات أخرى في المحافظات المحتلة للإغلاق. ان مشكلة قطاع الكهرباء هذه ليست جديدة فقد عانى هذا القطاع من ضعف السياسات والإدارة وغياب التخطيط السليم فكان على الحكومة آنذاك ان تدرك ان هزيمة داعش وتحقيق الامن والاستقرار يجب ان يقترن بالتطور السريع في الاقتصادات واستعادة الخدمات الأساسية في المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش، وكان يجب على الحكومة ان تعمل على اصلاح قطاع الكهرباء من خلال: - (الخطيب، 2015، 1،5،6)

أ – توسيع دور القطاع الخاص: - تؤدي استثمارات القطاع الخاص دورا حيويا في مواجهة تحديات قطاع الكهرباء سواء من شركات محلية او مستثمرين أجانب، فالحكومة كانت لديها القدرة على وضع قرارات سياسية موضع التنفيذ، اذ لابد من تحرير قطاع الكهرباء من اجل تحسين خدماته وتحقيق إيرادات للاقتصاد العراقي وتوسيع دور الحكومات الإقليمية والمحلية في امتلاك وتشغيل شركات التوزيع الذي سيحفز القطاع الخاص ويؤدي بدوره الى خصخصة احتكارات التوزيع ومعالجة النقص في الإيرادات عن طريق الانفاق على سعر تجزئة مناسب وتحت اشراف الحكومة.

ب – الحلول التقنية: - من الصعب معالجة ازمة الكهرباء دون اللجوء الى استخدام موارد البلد الطبيعية بصورة كفؤة، اذ ان العجز في استيراد مواد الوقود قد أعاق محطات الطاقة على توليد الكهرباء والذي أدى في النهاية الى خلاف بين وزارتي الكهرباء والنفط خاصة وان المزيج المستخدم حاليا في توليد الطاقة الكهربائية يميل بشدة لصالح التوليد بتوربينات الغاز فضلا عن المحطات الحرارية المعتدة على النفط الخام

والبنزين المكرر وأخرى معتمدة على توربينات كهرومائية، ان احتياطات البلد من الغاز قادرة على معالجة ازمة الكهرباء فهو يحتل المرتبة الثلاثة عشر من بين البلدان التي تمتلك اكبر احتياطات الغاز اذ يمتلك العراق حوالي 3.4 تريليون متر مكعب يحرق اكثر من 1600 مليون قدم مكعب كل يوم من الغاز كونه مصاحب لاستخراج النفط وغير صالحة للاستخدام، وعملت الحكومة في ذلك الوقت مع وزارة النفط على معالجة كميات الغاز المرافق لإنتاج النفط، كما كان عليها تطوير مصادر الطاقة البديلة.

سابعاً : الإجراءات الإدارية

اجرت الحكومة العراقية حزمة من الإجراءات على المستوى الإداري ومن بين الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة العراقية ما يلي: - (سلمان، 2018، 5)

أ –تقليص الرواتب التقاعدية للمتقاعدين من الرؤساء والوزراء والمحافظين واعضائهم وأعضاء مجلس النواب كافة، اما غير المتعينين بوظائف حكومية على الحكومة منحهم مكافأة نهاية الخدمة. واستقطاع نسبة 3.8% من رواتب الموظفين كافة .

ب – الغاء الرواتب التقاعدية للمدراء العامين والذين صدر بحقهم امر وزاري بالتثبيت واحيلوا على التقاعد وذلك لان المدراء العامين يتسنمون المنصب لمدة تتجاوز 20 سنة بحسب النظام السابق اما بعد تغير هذا النظام فان المدراء العامين لا تتجاوز مدة خدمتهم في المنصب أربعة سنوات وقد يقال من منصبه قبل ذلك بسبب حالات الفساد وغيرها وبعد ذلك لابد ان يحالوا للتقاعد وفق الدرجة والمرحلة التي يستحقونها.

ج – الغاء نظام التمويل الذاتي للدوائر والمؤسسات الحكومية من اجل التخلص من المخصصات والارباح التي تعطى على أساس نوع القطاع على سبيل المثال المخصصات الممنوحة لقطاع النفط وقطاع الكهرباء وغيرها.

د – عدم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة تزيد كاهل الحكومة من جهة وتضغط على الموازنة العامة من جهة أخرى.

هـ - العمل على استحداث مؤسسات جديدة من اجل رعاية الشباب كما اشارت الحكومة آنذاك برعاية تكون ملكاتها الوظيفية من الدرجات الوظيفية الفائضة (البطالة المقنعة) التي تشتكي منها معظم دوائر الدولة ومؤسساتها فضلا عن اجراء تنسيب لبعض الموظفين في المواقع الإدارية التي تتمتع بمهارات وخبرات علمية وإدارية وفنية.

و – الغاء احد مناصب رئيس مجلس النواب العراقي من اجل التخلص من فلسفة المحاصصة السياسية والطائفية وترشيح نائب واحد لمنصب رئيس مجلس النواب. والغاء منصب نائبي رئيس الجمهورية

ز – العمل على إعادة هيكلة دوائر الدولة ومؤسساتها كافة.

المبحث الثاني

الإجراءات الحكومية لمواجهة صدمة عام 2020

شهد الاقتصاد العراقي ازمة قد تكون هي الأخطر خلال العقدين الماضيين، ازمة مركبة (مالية – صحية – سياسية) الا ان التحدي الأكبر انعكس في الجانب المالي نتيجة تراجع العوائد المالية الناجمة عن ازمة الطلب السالبة للنفط وجائحة كورونا الامر الذي وضع الحكومة امام ازمة مالية بعد ان أصبحت الإيرادات لا تغطي النفقات العامة، وتكون المشكلة الأساسية التي تواجه الحكومة هي عدم القدرة على توفير الرواتب والأجور والتي تصل الى (60) تريليون دينار عراقي سنويا. (حسن، 2020، 6)

وقد تبنت الحكومة الجديدة المشكلة في 7 أيار 2020 سلسلة من الإجراءات والسياسات من اجل تحقيق الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والمؤسسي لتحقيق التنويع الاقتصادي وتمويل عجز الميزانية. (د. مرزا، 2020، 2).

تسعى الو رقة البيضاء الى تحقيق هدفين استراتيجيين الأول هو الشروع في برنامج اصلاح جدي وفوري لمعالجة عجز الموازنة، والثاني وضع الاقتصاد والموازنة على مسار مستدام إصلاحات الورقة البيضاء ويتفاوت المدى الزمني لتحقيق إصلاحات الورقة البيضاء ويستغرق تطبيق الورقة البيضاء فبعضها يمكن تحقيقه آنيا والبعض الآخر يمكن تطبيقه على المدى المتوسط وهو ما يتراوح ما بين 3 -5 سنوات مما يوفر الزمن الكافي لوضع استراتيجية طويلة الاجل وتطبيقها وظهور نتائجها الأولية.

أولاً: تحقيق الاستقرار المالي

عانى الاقتصاد العراقي من ظروف مالية صعبة تتطلب حلولا جذرية عميقة لعلاج تراكمات ثقيلة استمرت على مدى خمسة عقود من الزمن انعكست على بناه التحتية وموارده المادية والبشرية، وان الإصلاحات الحقيقية على الرغم من الجهود المبذولة في تطبيقها بشكل عاجل تتطلب مدة زمنية لظهور نتائجها بالشكل الذي يغير المسار العام نحو الاستقرار والنمو بالاتجاه الصحيح، اذ تعد الازمة الراهنة وطبيعتها هيكلية ومالية، لذا لابد من إيقاف النزيف المالي وتصحيح هيكل النفقات الا ان لا يمكن انتظار تحقيق نتائج الإصلاح الكلي في ظل التشوه الكبير والضغط الهائل على مالية الدولة الامر الذي يترتب عليه اتباع سياسات واجراء إصلاحات مالية جوهرية وعاجلة مع الاخذ بنظر الاعتبار ان تتم تلك الإصلاحات بالاتجاه الذي يعزز نمو الاقتصاد الكلي، ولا يمكن للاقتصاد العراقي ان ينمو دون تحقيق الاستقرار المالي في الموازنة العامة، وهو ما يتطلب ترشيد النفقات من خلال اتباع إجراءات فورية وأخرى على المدى المتوسط

فضلا عن زيادة الإيرادات وتحسين التدفق النقدي وتوفير السيولة الضرورية لتغطية النفقات من خلال مجموعه من الإجراءات وكما يلي:. الورقة البيضاء، 2020، 49، 50،51)

1- ترشيد النفقات: -

أ – تقليص العجز الاولي في الموازنة العامة الى نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي على مدار ثلاث سنوات المقبلة

ب – خفض فاتورة الرواتب والأجور (25%) من الناتج المحلي الإجمالي الى (12.5%) خلال الثلاث سنوات المقبلة، من خلال القيام بإجراءات منها تقليل فرص التوظيف الجديدة في القطاع العام واقتصارها على الضرورية جدا، عزل كشوفات رواتب الشركات العامة الممولة ذاتيا والمؤسسات الإدارية عن التمويل الحكومي المركزي.

ج – اعداد وإطلاق التخصيصات التشغيلية والاستثمارية على نحو فعلي فضلا عن تطوير القواعد والتنظيمات التي تخص النفقات الأساسية في الموازنة والمشاريع الاستثمارية.

د – اصلاح صندوق التقاعد من خلال حصر الدفع في الصندوق فقط وإيقاف تمويله من قبل الموازنة بشكل تدريجي.

هـ - خفض الدعم المالي للشركات العامة بنسبة (30%) لمدة ثلاث سنوات.

2-تعزيز الإيرادات وتحسين التدفق النقدي: -

أ – تطبيق عملية حسابية اقتصادية لقيمة الكهرباء بما يتفق مع أسعار الوقود في السوق العالمي.

ب – اصدار سندات وصكوك وطنية وعرضها للتداول في سوق الأوراق المالية بالاتفاق مع البنك المركزي.

جـ - زيادة إيرادات الجمارك وتفعيل نظام الضرائب.

كما هناك جملة من الإجراءات الأخرى قصيرة الاجل ومنها: - (المرسومي، 2020، 6، 7)

أ – إعادة جدولة الديون القائمة مع المؤسسات المالية والدول الأخرى الدائنة.

ب – ضرورة العمل من خلال الإصلاح الإداري والاقتصادي على تنويع مصادر الدخل من خلال تعظيم الإيرادات غير النفطية، فضلا عن زيادة كل الإيرادات غير النفطية التي لا تتجاوز حاليا 7 مليار دولار سنويا.

جـ - مبادرة البنك المركزي من خلال إطلاق حزمة من القروض بفائدة صفرية او قريبة من الصفر الى القطاع الخاص من اجل تفعيل قاعدة الإنتاج الوطنية وتوظيف المزيد من الايدي العاملة.

د – الاتفاق مع شركات التراخيص على تخفيض كلف انتاج وتسديد مستحقاتها بالنفط بدلا من الدولار.

هـ - حسم موضوع الإيرادات المتعلقة مع كردستان سواء كانت إيرادات النفط او إيرادات أخرى.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية

نظراً لاستمرار اثر أزمه كورونا على الاقتصاد العراقي الى اكثر من عام اتجهت السياسة النقدية الى تخفيض سعر الصرف بالدينار العراقي مقابل الدولار وبالتالي لا يمكن الاستمرار بخيار الاستدانة او تقليل الرواتب، لذا ذهبت السياسة النقدية الى تخفيض سعر الصرف من اجل تغطية العجز فضلا عن معالجة اختلال الموازنة العامة الناجم عن ارتفاع تخصيصات الرواتب والأجور الى اجمالي النفقات العامة وعدم قدرة الحكومة على استدامة هذه التخصيصات الامر الذي يؤثر سلبا على استدامة هذه التخصيصات، تزامن هذا التخفيض في سعر الصرف مع حالة الانكماش التي تسود الاقتصاد العراقي الامر الذي يخفف من اثر التخفيض على الأسعار وبالتالي استغلال هذه المرحلة بسبب مرونة الطلب نتيجة الازمة المالية وتقبل التجار لتحمل جزء من ارتفاع الأسعار عبر تقليل هامش الربح الامر الذي يؤدي الى تحقيق الأثر التضخمي على الفئات الهشة، كما ان هناك جملة من الإيجابيات والسلبيات المتحققة من عملية التخفيض في سعر الصرف وكما يأتي :- (حسن، 2020، 15)

الإيجابيات المتحققة من عملية التخفيض:

1- انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الاستيراد وتحسن وضع ميزان المدفوعات.
2- تقليل الطلب على الدولار نتيجة ارتفاع السعر وبالتالي تعزيز الاحتياطات الأجنبية.
3- دعم المنتج المحلي، الذي يؤدي بدوره الى تقليل البطالة من خلال عودة المشاريع بفعل تعزيز قدرتها التنافسية.
4- انخفاض النفقات العامة المقومة بالعملة المحلية بنسبة تساوي قيمة التخفيض.

السلبيات المتحققة من عملية التخفيض:

1- زيادة الانفاق الحكومي بالدينار بمستوى الارتفاع في الأسعار.
2- أثر تخفيض سعر الصرف على الطبقات الفقيرة والهشة من المجتمع وبحسب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما يمكن للبنك المركزي ان يعمل على تخفيض سعر الفائدة الى ما دون 2% من اجل تعزيز السيولة المحلية والتخفيف من الضغوط المالية التي فرضتها الازمة ،أذ خفض البنك المركزي أسعار الفائده للقروض في عام 2020الى اقل من 20 مليون دينار من 4.8%الى 3.5% اما بالنسبه الى القروض الأقل من مليار دينار خفضت من 6.3% الى 4% ، فضلا عن المشاريع الصغيرة والقروض الميسرة، والاستمرار في الإجراءات التي أعلن عنها مع بداية الازمة والتي شملت تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، فضلا عن تأجيل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الازمة وتخفيض تكلفة الاقتراض. (كاظم، 2020، 13)

هناك جملة من الإجراءات التي تهدف السياسة النقدية الى تحقيقها: - (صندوق النقد العربي، 2020، 1، 2)

أ – العمل على تطبيق الخدمات المالية الرقمية التي تساهم في توسيع أدوات الدفع الالكتروني وإصدار تعليمات باستخدام التقنيات الحديثة من اجل تقليل التعامل بالنقد.

ب – السماح لشركات الدفع عبر الهاتف النقال بفتح المحافظ الالكترونية عن بعد وتوزيع منحة الحكومة للمستفيدين عبر المحافظ الالكترونية من اجل تسهيل عملية وصولها للمستحقين فضلا عن قيام بعض الشركات عن طريق الهاتف النقال بربط الحسابات المصرفية بالمحافظ الالكترونية.

ج – التعاون مع مجلس الوزراء على اصدار وتعميم التعليمات التي تساهم في زيادة نشر أدوات الدفع الالكتروني.

د – تحفيز المصارف على استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتقال الفيروس عن طريق التداول النقدي.

ثالثاً: دعم القطاع الخاص

العمل على توفير بيئة ملائمة من اجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يجعله الرافعة الأساسية للاقتصاد، من خلال استيعاب البطالة الحالية والبطالة المستقبلية وتقليل الضغط على القطاع العام، ومن اجل دعم القطاع الخاص وتعزيز فعاليته اتخذت مجموعة من الإصلاحات والإجراءات منها: - (الورقة البيضاء، 2020، 60)

تفعيل صندوق لدعم القطاع الخاص: - يعمل هذا الصندوق على تطوير القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في مختلف النشاطات الاقتصادية بما يسهم في انتعاش الاقتصاد العراقي فضلا عن تحقيق فوائد اجتماعية من خلال: -

أ - دعم مشاريع القطاع الخاص والعمل على تمويلها من خلال انشاء صندوق مدعوم من الجهات الحكومية والمصارف الخاصة، وتخصيص جزء من المنح الخارجية وتطوير بيئة الاستثمار.

ب - قيام وزارة المالية بإصدار سندات بالدولار والدينار وبقمة 5 تريليون قابلة للزيادة وبفائدة ميسرة لكل منهما.

ج - تقديم المنح والقروض الصغيرة من قبل المصارف الحكومية والخاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ممن لا يستلمون رواتب من الحكومة.

د - تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام من خلال تشريع قانون الشراكة.

هـ - تسهيل إجراءات الاستثمار من خلال فرض النافذة الواحدة والسماح بإنشاء شركات الحساب.

و - دعم سياسات حماية المنتج – المستهلك من خلال فرض السيطرة على المنافذ الحدودية، فضلا عن تفعيل نظام التعرفة الكمركية على الاستيرادات.

رابعاً: الإجراءات المتخذة على المستوى الصحي

اتخذت الحكومة العراقية حزمة من الإجراءات الاحترازية من بينها فرض حظر التجوال واغلاق المدارس والمباني العامة فضلا عن اغلاق الحدود بين المحافظات من اجل السيطرة على الجائحة ومنع انتشارها الا ان هذه الإجراءات غير كافية وغير فعالة، في اذار/ مارس 2020 اطلقت الحكومة العراقية والمتمثلة بخلية الازمة مجموعة من الإجراءات لمواجهة الجائحة شملت حظر التجوال الشامل واغلاق المدارس والجامعات وتعليق السفر الجوي الدولي، وتقديم الدعم المالي والأمني لمشتريات وزارة الصحة من المستلزمات الطبية والوقائية الضرورية كما اتخذت الحكومة إجراءات لعزل المصابين، اذ أرسلت في بداية الجائحة قوات الامن مع الكوادر الطبية من اجل حجر المصابين وادخالهم الى المستشفيات. (الساعدي، 2021، 1)

كما يجب على الحكومة العراقية ان تضاعف الجهود من اجل تعزيز النظام الصحي لاسيما في حالة الطوارئ التي فرضها فايروس كورونا فضلا عن التحديات الواسعة التي واجهها النظام الصحي والمرتبطة بالتمويل غير عادل وانخفاض مستويات الموارد المادية والبشرية، لذا يجب على الحكومة العراقية تسريع وتيرة الإصلاح حول الأهداف التالية: - (World Bank group, 2020, 75)

1 – تمكين المواطنين من الحصول على خدمات صحية جيدة.

2 – زيادة الانفاق وتعظيم الكفاءة وضمان التأهب لمواجهة الأوبئة الحالية والمستقبلية، كما تتضمن التوصيات إطلاق نظام حماية مالية شامل يتصف بالقدرة على المساعدة في التقدم، وهناك جملة من التوصيات من اجل تحسين القطاع الصحي ومنها:

أ- مراجعة تمويل القطاع الصحي من اجل زيادة تخصيص الأموال.

ب -الموافقة على سلسلة من الخدمات الصحية الأساسية ودفع تطوير التامين الصحي الاجتماعي.

ج -معالجة الفجوات في الموارد البشرية الصحية لاسيما من حيث التوزيع.

د-تعزيز وتطوير نظام المعلومات الصحية.

هـ -معالجة أوجه القصور في توفير الادوية من خلال إعادة تقييم قطاع الادوية ووضع استراتيجية لإصلاح جميع مراحل سلسلة التوزيع وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها المستشفيات العامة فضلا عن تحديث المؤسسات القديمة ووضع خطة من اجل إعادة بناء البنية التحتية الصحية.

خامساً: الإجراءات والسياسات على المستوى الاجتماعي

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتوجب على الحكومة القيام بها خلال الأمد القصير وكالاتي:- (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2021، 25)

أ – تفعيل نظام الحماية الاجتماعية وضمان حصول المستفيدين على اعانتهم كاملة في الوقت المحدد

ب – يجب على الحكومة ان تضمن ان موظفي القطاع العام وذوي الأجور المنخفضة والمتقاعدين ذوي المعاشات المنخفضة والذين يندرجون في الجزء الأدنى من فئة 20 الى 30% من توزيع الدخل يستلمون رواتبهم كاملة، بينما يستلم عمال القطاع العام الاخرون والمتقاعدون مدفوعات جزئية.

ج – يجب توجيه نظام الحصص نحو أفقر المحافظات والاقضية في شمال وجنوب البلاد فضلا عن إعطاء الأولوية في البطاقات التموينية لمن هم في شبكة الحماية الاجتماعية لضمان حصول هؤلاء المستفيدين على الأغذية الأساسية.

د – إقامة تواصل شفاف بين الحكومة والمواطنين كي يعرف الجميع من يحصل على الرواتب او الإعانات او التحويلات كما يساعد ذلك في إعادة بناء التمساك الاجتماعي.

هـ - تطبيق برنامج اشغال عامة، لا سيما في المناطق المتضررة من هجمات داعش والتي تفتقر الى البنية التحتية كما يوفر هذا البرنامج فرص عمل وتدريب وتطوير الشباب العراقيين العاطلين عن العمل لبناء مهارات العمل وإعادة تأهيل المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الزراعية.

و – تفعيل برنامج التغذية المدرسية.

ز – تفعيل برنامج الضمان الاجتماعي لاسيما للعاملين في القطاع الخاص.

سادساً: الإجراءات الحكومية المتبعة من اجل تطوير قطاع النفط والغاز

شهد انتاج النفط نمو مطرد منذ عام 2021، اذ تم تخفيض حصص انتاج أوبك+، وفي تموز (يوليو) 2021 اتفق أعضاء أوبك على زيادة انتاج النفط الخام بمقدار 400 الف برميل يوميا بدءا من اوغسطس 2021، وقد أدت هذه الاتفاقية التي جاءت نتيجة ارتفاع الطلب العالمي الى وصول انتاج العراق من النفط الخام الى 4.11 مليون برميل يوميا في اوغسطس / ديسمبر 2021 وبنسبة ارتفاع 11% بالمقارنة مع نيسان 2021، وبلغ انتاج النفط 4.23 مليون برميل في اليوم في نهاية عام 2021 ، وهو اعلى مستوى له منذ تخفيض الإنتاج في يونيو 2020، وتنهج الحكومة العراقية خطة من اجل زيادة انتاج النفط الى 8 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027 ومن اجل تحقيق هذه الغاية وقعت الحكومة سلسلة من العقود الاستثمارية لتطوير البنية التحتية للطاقة في مجموعة واسعة من المجالات بما فيها النفط والغاز المصاحب لاستخراج النفط، وتطوير الطاقة الشمسية لحقول النفط، فضلا عن المزيد من التكامل الإقليمي لشبكات الكهرباء وتهدف هذه الجهود الى معالجة انقطاع التيار الكهربائي، تقليل الاعتماد على واردات الغاز والكهرباء، استعادة الدخل الضائع من حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام ويتوقف تنفيذ هذه المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة على الترتيبات المؤسسية والحوكمة القوية التي يمكن ان تعزز الكفاءة والمسائلة. (the world bank, 2022, 5,6)

سابعاً: النهوض بقطاع التعليم

تسبب انتشار فايروس كورونا بإغلاق المدارس كليا او جزئيا في جميع انحاء العراق مما اثر على اكثر من 11 مليون طالب عراقي، ومع استمرار اغلاق المدارس لأكثر من 75% من الوقت خلال السنة الدراسية 2020-2022 فضلا عن ان إمكانية التعلم عن بعد محدودة وغير متكافئة ، وتأتي ازمة التعليم هذه الى جانب ازمة راس المال البشري بالعراق والتي تفاقمت بسبب تداعيات جائحة كورونا على تقديم الخدمات وقد أدى هذا التراجع في مستويات تنمية راس المال البشري الى جانب نقص فرص اكتساب

المهارات ذات الصلة بالوظائف الى تدهور النواتج الاقتصادية والاجتماعية، اذ يصل معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 24 عاما الى 35% وهي نسبة مثيرة للقلق ، خاصة وان احد الأسباب التي تكمن وراء خفض مشاركة الشباب في سوق العمل هو نظام التعليم الذي لا يلبي المهارات المطلوبة، ومن اجل التغلب على مصادر الهشاشة وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يحركه راس المال البشري ولا يمكن احداث ذلك الا من خلال اتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات من اجل معالجة أوجه الضعف في قطاع التعليم ، وان تسريع وتيرة تراكم راس المال البشري هي من اهداف النمو الاقتصادي والتي تساعد على تخفيض حدة الفقر، وهي الأهداف التي وضعتها الحكومة العراقية وتتلخص الجهود المبذولة بان التعليم ينتشل الناس من براثن الفقر ويسهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعزز الاستقرار من اجل تحويل العراق الى اقتصاد قادر على تحمل ومواجهة الصدمات والتحديات. (world bank group building forward in Iraq, 2021, 6, 7)

تدعو الورقة البيضاء التي نشرتها الحكومة العراقية الى تبني استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب تربط مخرجات التعليم بالحاجة المستقبلية لسوق العمل وتنويع التعليم والتدريب من خلال التركيز على الفنيين والحرفيين والعمال الماهرين، والتركيز على تطوير المعرفة والمهارة وربط المحفزات لهما مع إعطاء الأهمية لجودة المخرجات لتحقيق القدرة التنافسية في سوق العمل وذلك من خلال: (الورقة البيضاء، 2020، 73)

أ – دراسة احتياجات سوق العمل في العراق.

ب – تحديد المهارات والاختصاصات المطلوبة ورسم الخطط التعليمية المطلوبة لتبيتها وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

ج – رسم مسارات عمل واضحة تمنح الأولوية لخريجي المعاهد والاعداديات المهنية من خلال ربط ممارسة المهنة بالتعليم او التدريب وفق معايير السوق.

د – التوعية الشاملة من اجل تحفيز المجتمع على تثمين أصحاب المهارات بما فيها المهنية والفنية.

هـ - تقديم التسهيلات المالية والتنظيمية التي تمكن ذوي المهارات الفنية والتقنية من تأسيس مشاريع صغيرة تتوافق مع احتياجات السوق.

ومن وجه نظر الباحثه يتوجب على الحكومه العراقيه و الجهات المعنيه بالتعليم العمل على اعداد دورات تدريبيه و تطويريه لكوادر التعليميه و التدريسيه من اجل تطوير العمليه التعليميه ، فضلاً عن زياده مستوى

الانفاق على قطاع التعليم من اجل بناء مدارس حديثه و اداخل تقنيات تعليميه حديثه و تحسين المستويات المعاشيه لكادر التعليمي ،التنسيق بين التخطيط التربوي و التخطيط الاقتصادي من خلال توفير العدد الكافي من كل مستوى تعليمي لسد احتياجات المجتمع في عمليه تطويره الاقتصادي.

ثامنا: النهوض بقطاع التجارة الخارجي

أدى ارتفاع أسعار النفط والصادرات الى تحسين حسابات العراق الخارجية بعد تسجيل عجز بنسبة 4.8% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ادى ارتفاع أسعار النفط والصادرات بميزان الحساب الجاري الى فائض بنسبة 11.4% من اجمالي الناتج المحلي وبمقدار (24) مليار دولار امريكي في عام 2021، اذ ارتفعت الصادرات التي تتكون اغلبها من النفط الخام بنحو 56% في عام 2021 والذي أدى بدوره الى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري للسلع في البلاد الى اكثر من 18% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه الزيادة الحادة في قيمه الصادرات ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وقد قدم البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مجموعة من التوصيات الى الحكومة العراقية من اجل اصلاح القطاع المالي مع المحافظة على التصنيف السيادي للعراق مع نظرة مستقبلية مستقرة على أساس زيادة عائدات النفط وتحسن كبير في احتياطات النقد الأجنبي والتي وصلت الى اكثر من 67 مليار دولار امريكي بحلول مارس 2022، وكما سلطت الورقة البيضاء الضوء على مجموعة من الاصلاحات لمساعدة النظام المالي على تحقيق كامل إمكاناته عززت مكانة العراق الخارجية والتي أدت بدورها الى تعزيز الاحتياطات الدولية للبنك المركزي العراقي، فضلا عن تحسن ملحوظ في الميزان التجاري وانخفضت صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8.6% في عام 2021 وبقي منخفضا عند 1.3من الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. (The World Bank, 2022, 13)

شكل (11)

الاحتياطيات الاجنبية للمدة (2013-2021)

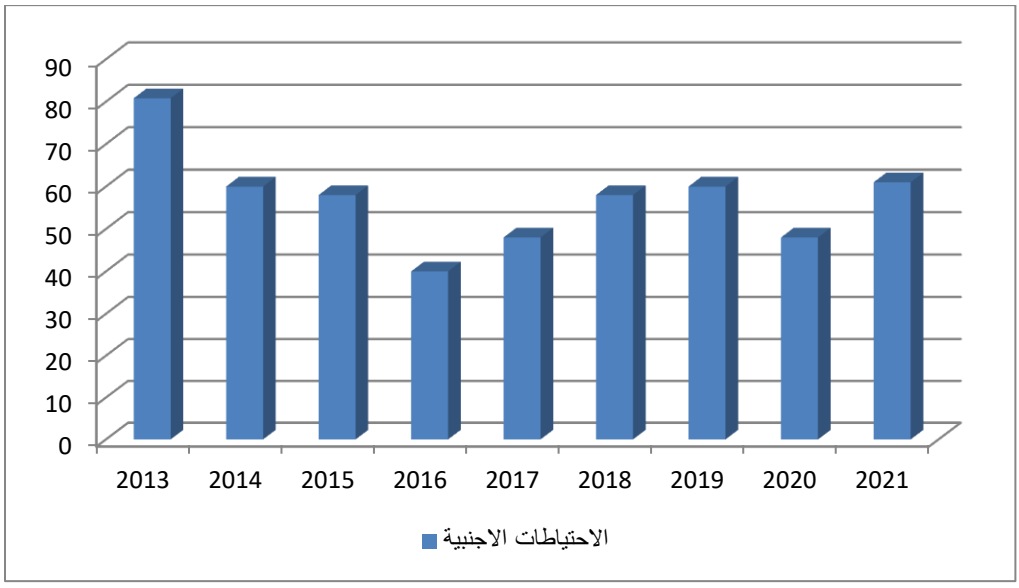

World Bank Group. Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth , 2022, 14.

نلاحظ من الشكل (11) تحقيق نتائج ملحوظة في صافي الاستثمار والذي بلغ 8.5 مليار دولار امريكي عام 2021 والذي أدى بدوره الى ارتفاع الحساب المالي، وقد ارتفعت الاحتياطات القابلة للاستخدام (باستثناء الذهب) من 48 مليار دولار امريكي عام 2020 الى 61 مليار دولار امريكي في مارس عام 2022، كما أدى ارتفاع بدوره الى ارتفاع الميزان التجاري بما يقارب 7 مليارات دولار امريكي بالمقارنة مع عام 2020 خلال ذروة الوباء، وقد زادت الإيرادات العامة بنسبة 40% في عام 2021 ويرجع ذلك الى زيادة بنسبة 82% في السلع الاستهلاكية و واردات المنتجات النفطية كما في الشكل (11)، فضلا عن زيادة الحكومة لوارداتها من السلع الرأسمالية من اجل توسيع قطاع الطاقة .(The World Bank, 2022, 13)

تاسعاً: الإجراءات على المستوى الأمني وتحقيق الاستقرار

شهد العراق مدة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني ناجمة عن أوضاع معقدة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات ، وادى احتلال داعش لمحافظات وسط وشمال العراق الى تفتيت القطاع الأمني في الدولة على الرغم من تحقيق النصر على تنظيم داعش في كانون الأول (ديسمبر 2017) الا ان انعدام الامن ظل منتشرا في معظم محافظات البلاد المحتلة سابقا، اذ اعدت الحكومة عام 2016

استراتيجية الامن الوطني وبرنامج اصلاح القطاع الأمني من اجل مواجهة التحديات الأمنية، وقدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم النفسي من اجل مواجهة جائحة كورونا كخطة داعمة للحكومة في خمسة جوانب من ضمنها الصحة وحماية الناس وخطة المواجهة والتعافي الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وصمود المجمع ودعم نمو الاقتصاد الكلي والذي يهدف الى تحقيق الاستقرار، وفي أواخر عام 2020 بدأت الحكومة في اعداد خطة التعافي الوطنية بدعم من البرنامج الإنمائي والتي تهدف الى تحقيق التوازن بين الاستجابة السريعة والتعافي في اثناء إدارة المخاطر ، كما ان هناك جملة من التوصيات لتحقيق الاستقرار والامن:- (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2020، 16، 30)

أ – يجب وضع نهج وطني استراتيجي للتماسك الاجتماعي فضلا عن الاستجابة الانية وقصيرة الاجل للجائحة وأثرها على المجتمع.

ب – مساعدة الحكومة في اتباع تدابير اغلاق لا تمس سيادة القانون وحقوق الانسان.

ج – زيادة الاستثمارات في اصلاح القطاع الأمني بما يعزز كفاءة الامن في معالجة المخاطر التي تنفذها الجماعات المسلحة.

د – العمل على عودة الاسر النازحة نتيجة تنظيم داعش.

عاشراً: اتباع إدارة سياسة مشتركة تستهدف الامن والاقتصاد

تستدعي الضرورة اتباع إدارة سياسية مشتركة من قوى سياسية وحكومة هي الأساس الذي يبدأ منه، اذ ان توفر خطة لإصلاح وتوفر استراتيجيات ليس كافيا فالدولة العراقية لديها أكثر من عشرين استراتيجية وخطة ساهم في اعدادها خبراء ومختصين تنفيذيين وأكاديميين ومنظمات دولية مختصة الا انها لم تدخل حيز التنفيذ، ولابد من مواجهة مكامن الخلل في الامن والاقتصاد ويستدعي ذلك عدة دعامات منها: - (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2021، 8)

أ – فرض سيطرة الدولة على كامل اقاليمها.

ب – إرادة سياسة حكومية، سلطة تشريعية وحتى قوى سياسية باتجاه الإصلاح الحقيقي ومواجهة الفساد واستقلالية في القرار الوطني والسياسي والأمني والاقتصادي.

ج – اعتماد برنامج اقتصادي واقعي يأخذ بنظر الاعتبار كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الحالية لتجنب كافة الإجراءات التي من شئنها ان تزيد الكلف الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح.

المبحث الثالث

الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد كورونا

خرج الاقتصاد العراقي تدريجيا من الركود العميق الناجم عن ازمة كورونا وانهيار أسعار النفط في عام 2020، اذ انكمش الاقتصاد العراقي بنسبة تزيد عن 28% في عام 2020 ثم اخذ ينمو تدريجيا، اذ نما بنسبة 2.8% في عام 2021 نتيجة التوسع القوي في الإنتاج الغير النفطي لاسيما تحسن قطاع الخدمات اذ تم تخفيف القيود المفروضة على الحركة، واخذ الناتج المحلي الإجمالي النفطي أيضا بالنمو في النصف الثاني من عام 2021، اذ بدأت أوبك+ الإلغاء تخفيضات الإنتاج تدريجيا وادت عائدات النفط المرتفعة الى تحسن الموازين المالية والخارجية الاجمالية للعراق في عام 2021 الا ان لا تزال هناك قيود مالية، اذ ارتفعت اجمالي الإيرادات الحكومية 37% في عام 2021 نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي بلغت في المتوسط 68.4 دولارا لكل برميل في عام 2021، وعلى الصعيد الخارجي أدت صادرات النفط المرتفعة والواردات المنخفضة الى تحقيق فائض في الحساب الجاري بنسبة 11.4% من اجمالي الناتج المحلي عام 2021، اما بالنسبة للنمو في السنوات اللاحقة من المتوقع ان يبقى متواضعا وبمعدل 4% مع الاعتدال في انتاج النفط واسعاره . ويبقى الاقتصاد العراقي عرضة للمخاطر الكبيرة نتيجة اعتماده على النفط، فالتوترات الجيوسياسية المتعلقة بالحرب بين أوكرانيا وروسيا تسلط الضوء على المخاطر التي يواجها الاقتصاد العراقي في منحنيين الإيجابي والسلبي. (The World Bank, 2022)

يرتبط تحسن أوضاع المالية العامة بأسعار النفط وبالتالي أي زيادة في أسعار النفط ستؤدي الى تحسن رصيد المالية العامة على الرغم من ذلك فان أسعار المواد الغذائية اخذت في الارتفاع فضلا عن اضطرابات الواردات الزراعية التي ستؤدي الى تفاقم الفقر وتزيد من مخاطر الامن الغذائي، ويشكل الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا مخاطر على انتاج النفط العراقي، اذ تأثرت شركات النفط الروسية العاملة في العراق بالعقوبات المفروضة على موسكو، وقد يضر ارتفاع أسعار النفط الإصلاحات القائمة منذ فترة طويلة وبالتالي يعمق التحديات الاقتصادية الهيكلية في العراق ويخفض الإنتاج الزراعي بسبب زيادة حدة الاثار الناجمة عن تغير المناخ ونقص المياه فضلا عن انخفاض مستويات التطعيم ضد فيروس كورونا في العراق وهو من بين اقل المعدلات في المنطقة ويقل كثيرا عن المعدل العالمي مما يفرض مخاطر إضافية. (البنك الدولي، 2022)

نستنتج من ذلك ان العراق لا يستطيع الاعتماد على النفط كمصدر للدخل على المدى الطويل وذلك لان العالم سيقلل طلبه للطاقة ويستبدلها بمصادر الطاقة النظيفة (الطاقة المتجددة) وهذا سيؤدي الى ازمة اقتصادية خانقة بدأت بوادرها مع ظهور جائحة كورونا وستزداد خلال السنوات وعلى المدى المتوسط والبعيد سيكون العراق الاوفر حظا من بين الدول النفطية الخليجية وذلك لامتلاكه ارض صالحة للزراعة ومصادر مياه تمكنه من تطوير قطاع الزراعة. (شريف، 2020)

اولاً: قطاع التعليم بعد جائحة كورونا

اثرت جائحة كورونا على قطاع التعليم وفاقمت من الثغرات الموجودة في راس المال البشري من خلال تأثيرها سلبا على صحة العاملين اليوم ورفاههم الاقتصادي فضلا عن تخفيض الإنتاجية لأجيال المستقبل في العراق، اذ كان لإغلاق المدراس لفترات طويلة اثار مدمرة على تعليم الأطفال، وقد أصدر البنك الدولي تقريرا "البناء الى الامام بشكل أفضل لضمان التعليم لجميع الأطفال في العراق" مسارا للنهوض بقطاع التعليم ما بعد كورونا من اجل تحسين التعليم وتنمية المهارات والقدرات بهدف تحسين راس المال البشري. وتتضمن هذه الإصلاحات تخفيف خسائر التعليم والحيلولة دون المزيد من التسرب من المدارس، تحسين مهارات المعلمين والمدرسين والتركيز على الاستثمار الأكثر الحاحا مع ضمان استخدام أفضل للموارد وتحسين قطاع التعليم فضلا عن ادراج التعليم الالكتروني وتدريب الكادر التدريسي على كيفية التعامل مع الأجهزة الإلكترونية ومع تعافي أسعار النفط العالمية يعتبر تحول إيرادات عامة إضافية الى استثمارات في راس المال البشري أولوية ضرورية وملحة من اجل إنتاجية العراق ونموه في المستقبل. (Iraq economic monitor harnessing the oil windfall for sustainable growth, 2022)

ومن اجل التصدي الفوري للازمة وما بعدها يتوجب دعم التعليم الذاتي التكميلي من خلال توفير المزيد من المصادر المفتوحة والمنسقة مثل المكتبات والتطبيقات الرقمية والمجانية، اعداد مواد التدريس وتدريب المعلمين لتعزيز المهارات الوظيفية ضمن المناهج الدراسية فضلا عن توفير موارد إضافية من خلال تقديم منح دراسية للطلبة المتفوقين، كما ينبغي الاستفادة من البنية التحتية في المدارس من اجل الاستفادة من جودة التعليم في ظل القيود القائمة على الموازنة، نظرا لان احتياجات الاستثمار في التعليم تتجاوز الى حد كبير المخصصات المتاحة في الموازنة، ويمكن تحسين جودة التعليم من خلال معالجة أوجه القصور في تقديم الخدمات المقدمة بالتعليم، كما ينبغي تطوير البنية التحتية، كما يتطلب اعداد برامج تضمن الانتقال من المقاعد الدراسية الى سوق العمل وتحسين قابليتهم على التوظيف. (البنك الدولي، 2021، 11-13)

يحتاج العراق الى حماية التعليم من اجل ضمان حصول الأطفال الأشد فقرا والأكثر حرمانا على فرص التعليم وقد اقترح البنك الدولي ثلاث مراحل على مستوى السياسات، التكيف من خلال الاستجابة الفورية للتعليم والتي تضمن بقاء الأطفال امنين وتدعم نظام التعليم في ان واحد، إدارة الاستمرارية مع إعادة فتح المدارس من اجل ضمان سلامة الطلاب والكادر التدريسي وخفض تسرب الطلاب الى ادنى مستوى وبدأ تعافي عملية التعليم من اجل استعادة قدرة التعليم على بناء راس المال البشري، تسريع وتيرة التعليم من خلال استغلال الفرص الجديدة من اجل إعادة بناء الأنظمة التعليمية على نحو اقوى واكثر مساواة بالمقارنة بالوضع ما قبل الازمة. (البنك الدولي، 2020)

ثانياً: قطاع الصحة ما بعد كورونا

التزمت السياسة الصحية في العراق من 2014 – 2023 بالاستثمار في المشاركة المجتمعية والدعم التطوعي من اجل الاستعداد والتأهب للأوبئة وحالات الطوارئ مع تركيزها مع بناء القدرات البشرية، وخلال ازمة كورونا اسهم المتطوعون مع الهلال الأحمر العراقي بنشر الوعي الصحي بين المجتمعات والمدارس من اجل الحد من اتشار الوباء وحماية الاخرين، اذ تم الوصول الى اكثر من 400 عائلة من داخل المخيمات في محافظة ديالى من خلال فريق المتطوعين المحليين لتزويدهم بالمعقمات والقفازات وغيرها من أدوات الوقاية من اجل القضاء على الوباء، كما قامت وزارة الصحة وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية حملة توعية بعنوان (صحتك مهمة) في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمعرضة للمخاطر في ذي قار وميسان والبصرة وواسط والسليمانية، قدم 650 متطوعا مجتمعيا بما في ذلك الشرطة المجتمعية التي تعمل تحت اشراف الشركاء المنفذين لمنظمة الصحة العالمية والجمعية الطبية العراقية الموحدة ووزارة الشباب والرياضة لدعم الحملة ، كما حشدت وزارة الصحة في إقليم كردستان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية اكثر من 400 متطوع من المجتمعات المحلية من اجل الوصول الى اكثر من 800 الف شخص واعدت العديد من حملات التوعية حول وباء كورونا واهمية ارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي والمحافظة على نظافة اليدين وتم اعداد المتطوعين وتدريبهم لتقديم حزمة من الامدادات التي تحتوي على كمامات ومواد تعليمية مثل النشرات والملصقات وغيرها من معدات الوقاية. (وزارة التخطيط، 2021، 46)

ثالثا: قطاع النفط ما بعد جائحة كورونا

أخذ قطاع النفط بالتعافي التدريجي اذ اخذ انتاج النفط بالنمو منذ منتصف عام 2021 نتيجة اتفاق أوبك+ على زيادة انتاج النفط الخام بواقع 400 ألف برميل شهريا والتي أدت بدورها الى بلوغ انتاج النفط العراقي مستوى اعلى وبمتوسط 4.11 ملايين برميل يوميا، كما بلغ متوسط انتاج النفط في عام 2021 نحو 4 ملايين برميل في اليوم. كانت تكلفة الفرصة البديلة مرتفعة مع ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2021 أدى ارتفاع أسعار تصدير النفط وزيادة احجام الإنتاج الى تحقيق أرباح غير متوقعة مما أدى الى انتعاش الاقتصاد العراقي ومن جهة اخرى ارتفعت صادرات النفط العراقي في النصف الثاني من عام 2021 تزامنا مع ارتفاع حصص الإنتاج وفي الوقت نفسه شهدت أسعار النفط العراقي تعافيا اذ بلغت 68.4 دولارا للبرميل في عام 2021 كما ارتفعت عائدات تصدير النفط الخام الى 76 مليار دولار في عام 2021 بزيادة مقدارها 81% مقارنة بعام 2020. (The World Bank, 2022, 5)

رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي في مرحلة ما بعد كورونا

أخذ الاقتصاد العراقي بالتعافي التدريجي بعد الانكماش الذي أصابه نتيجة ازمة كورونا عام 2020 والتي يرجع سببها الى زيادة النشاط غيرالنفطي وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق تدريجيا مع تعافي ملحوظ في أسواق النفط الدولية الا ان هذا التعافي محفوف بالمخاطر التي شكلتها المعوقات الهيكلية والتي تتمثل بقيود إدارة الاستثمار التي عرقلت تقديم الخدمات العامة، التأخر بتسديد الديون خاصة تلك المتعلقة بالأجور العامة وتحمل المصارف الحكومية والبنك المركزي العراقي الأعباء والديون السيادية فضلا عن الوضع الأمني غير المستقر وضع نظام الرعاية الصحية وعلى الرغم من تلك المعوقات الا ان الاقتصاد العراقي تعافى تدريجيا من الصدمة المزدوجة عام 2020 والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، وأشارت البيانات المنشورة الى ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 19.9% في النصف الأول من عام 2021 بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2020 (وزارة التخطيط ، 2021 ، 3)، كما نما الاقتصاد غير النفطي بنسبة 21% في النصف الأول من عام 2021 نتيجة لتحسن أداء قطاع الخدمات بعد رفع قيود الوقاية المفروضة نتيجة الجائحة بعد ظهور لقاحات وانتشار حملة التطعيم، أدى هذا الانتعاش الى تعافي قطاع النفط بنسبة 10% في النصف الأول من عام 2021 اذ عمل العراق على تعديل حصته في أوبك+ بوقت مبكر وفي الوقت نفسه زادت الأوبك من حصة انتاج الدول الأعضاء تدريجيا مما انعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبلغ معدل التضخم العام والاساسي في

المدة من كانون الثاني الى تموز 2021، اذ بلغ 5.2% و 6.3% على التوالي نتيجة ارتفاع الطلب المحلي وعدم كفاية المعروض السلعي على تغطية الطلب المتزايد فضلا عن تأثر التضخم نتيجة انخفاض قيمة الواردات في بعض البلدان المصدرة التي تواجه تدهور في عملتها المحلية (جمهورية العراق وزارة المالية، 2021)

وفي ضوء ارتفاع أسعار النفط من المتوقع ان يصل الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 الى مستوى ما قبل الجائحة. وقد أشار خبراء صندوق النقد الدولي الى ان تعافي الاقتصاد العراقي يسير بشكل جيد ومن المتوقع ان يصل انتاج النفط الى المستوى الذي كان عليه قبل جائحة كورونا وان يحقق نموا شاملا في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي يصل الى 10% في عام 2023. (صندوق النقد الدولي، 2022)

خامساً: قطاع السياحة في مرحلة ما بعد الجائحة

تسعى الحكومة العراقية الى جعل السياحة اكثر استقرارا وقدرة على مقاومة الصدمات ولاسيما بعد صدمة كورونا وتأثيرها على القطاع السياحي على المستويين الدولي والمحلي، وقد اتخذت الحكومة العراقية العديد من الإجراءات من اجل معالجة الاضرار التي تعرض لها القطاع السياحي اثناء الجائحة، اذ قام الأمين العام لمجلس الوزراء بعقد اجتماع ضم ممثلين عن وزارة الثقافة والسياحة والاثار ورابطة الفنادق في محافظة كربلاء من اجل معالجة الحالات الخاصة بأصحاب الفنادق السياحية في العراق نتيجة توقف حركة السياحة بشكل عام ودينية بشكل خاص، فضلا عن العديد من الاجتماعات الأخرى التي قام بها الأمين العام من اجل تفعيل دور قطاع السياحة في البلد وطرحت العديد من المقترحات لتنشيط هذا القطاع ومن بينها تخفيف الاثار الاقتصادية لكون هذا القطاع من القطاعات التي تمتص نسبة جيدة من البطالة. (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2020).

يمتلك العراق العديد من المواقع السياحية والتاريخية والأثرية والدينية المنتشرة في جميع محافظاته. ويشكل القطاع السياحي في العراق أحد القطاعات الاقتصادية المهمة التي يعول عليها في تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة . وفي عام 2021، دخل أكثر من 107 آلاف سائح العراق، بينهم أكثر من 300 من فرنسا والنرويج وبريطانيا وأستراليا والولايات المتحدة وتركيا غيرها، مقابل نحو 30 ألفاً في 2020(https://www.dw.com/ar).

انّ اصلاح واقع الاستثمارات في الاقتصاد العراقي والتوجّه نحو اعتماد سياسات التنويع لمصادر الدخل والثروة هو السبيل للتنمية والتطوّر، وانّ الاستثمارات والمشاريع السياحية لابد أن تكون جزءاً من هذا الإصلاح الذي يتطلب: (الخياط، 2021)

1. تطوير الإطار المؤسسي لقطاع السياحة من خلال (مجلس أعلى للسياحة) من الجهات الحكومية المعنيّة بشؤون السياحة والقطاع الخاص، يأخذ على عاتقه التخطيط ورسم السياسات للأنشطة السياحية في اطار سياسات اقتصادية جديدة من شأنها أن تعطي للاستثمارات السياحية الأهمية التي تستحقها في ضوء ما يمتلكهُ العراق من موارد ومقوّمات سياحية، بما يجعل من السياحة أحد البدائل التنموية في سياسات التنويع الاقتصادي.

2. تفعيل دور وزارة السياحة والآثار وكذلك هيئة السياحة، في تطوير القطاع السياحي وتوفير التخصيصات المالية اللازمة ضمن الموازنات السنوية للدولة من أجل النهوض بواقع القطاع السياحي واعمار وتأهيل المواقع السياحية في محافظات ومناطق العراق المختلفة، فضلاً عن تعزيز الاستقلالية المهنية للقطاع السياحي وإزالة التعارض في الصلاحيات بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بالشأن السياحي.

3. تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير الأنشطة السياحية، وأن يكون دور الدولة في هذا المجال داعماً ومعززاً لجميع أنواع الاستثمارات السياحية العامة والمختلطة والخاصة، وتُعدّ أساليب وآليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حلاً تنموياً من أجل الاستفادة من إمكانات الدولة وإمكانات القطاع الخاص في هذا المجال.

4. نشاء وتحديث منظومة المطارات في بغداد والمحافظات لتكونَ ركيزةً في توفير خدمات النقل الجوي المتطوّرة واستيعاب أعداد السائحين.

5. تنفيذ شبكة من مشاريع النقل السككي ومترو الانفاق بين محافظات ومناطق العراق، وكذلك من أجل تسهيل السفر والتنقل بين العراق والبلدان المجاورة .

6.تطوير البنى التحتية في مدن ومناطق العراق كافة والاهتمام بتأهيل المعالم الحضارية والأثرية والساحات والمناطق الخضراء، والاستفادة من تجارب دول المنطقة والعالم في هذا المجال.

7. إعادة تأهيل وتطوير البحيرات السياحية ومناطق الأهوار والاهتمام بتطوير المحميات الطبيعية والمنتجعات السياحية التي تشتهر بها بعض محافظات العراق لتكون مقصداً سياحياً ومواقعَ ذاتَ سماتٍ طبيعية خاصة للجذب السياحي.

8.العناية_بقضايا التسويق والاعلام السياحي ونشر المعلومات وإقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية للتعريف بما يمتلكهُ العراق من معالم ومقوّمات سياحية، ودعم الشركات السياحية من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة لتعزيز إجراءات وبرامج التسويق السياحي على الصعيدين المحلي والخارجي.

سادساً: تنويع الاقتصاد والانتقال الى اقتصاد السوق

هناك العديد من الخطوات من المفترض تنفيذها من اجل تنويع مصادر الدخل ومنها ما يلي: - (شهاب، 2021، 9،10،11)

1– التحول الهيكلي في تخصيص الموارد: - ارتبط مفهوم التنويع الاقتصادي بالتغير الهيكلي للاقتصاد ارتباطا مباشرا فتتطلب عملية التنمية تحولا هيكليا، اذ تنخفض مساهمة القطاعات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي في حين تزداد حصة القطاعات الثانوية والثالثة بمرور الوقت، وتوصف هذه العملية بانها تنويع الناتج او إضافة قيمة وإعادة تخصيص الموارد هي صورة أخرى من صور التغير الهيكلي اذ يقوم الاقتصاد بدوره بتحويل الموارد من قطاع اقل إنتاجية مثل الصناعة في العراق التي تدهورت تدهورا كليا وانخفضت نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 كما نلاحظ ذلك من خلال الشكل (13) الى قطاعات إنتاجية اعلى وخاصة قطاع الزراعة وتقليص قطاع الخدمات والذي أدى بدوره للاندفاع الى الاعمال الزراعية ونمو قطاع التصنيع واستيعاب القوة العاملة المتزايدة وتؤدي هذه العملية الى تحسينات في الإنتاج والانتاجية وخلق فرص العمل خلال مرور الوقت وتسمى هذه العملية التي تعمل على تنويع العمالة والتوظيف في قطاعات انتاجية اعلى والتحولات القطاعية في القيمة المضافة هي وظيفة ادارية ومؤسسية ولابد من اعتماد معيارين لقياس التنويع هما:

أ - المساهمة القطاعية في اجمالي القيمة المضافة

ب - المساهمة القطاعية في اجمالي العمالة

ومن هنا لابد تطوير القطاعات الديناميكية القابلة للتطوير والابتعاد عن النمطية الساكنة والتي تمتاز بها الإدارة الاقتصادية في الوقت الحالي من اجل تعزيز وتيرة التنويع الاقتصادي لتقوية ودعم الاقتصاد الكلي، فضلا عن خلق القدرة التنافسية على مقاومة الصدمات.

2– تحسين نظام قواعد البيانات: - ان المعايير والاسس المستخدمة لجمع البيانات في العراق لازالت تعتمد على الأنظمة القديمة المستخدمة من قبل الحكومات السابقة فلم تحدث قواعد جمع البيانات وفقا للظروف الاقتصادية الجديدة وفي اغلب الأحيان يتم اللجوء الى الاستبيانات لقياس أثر القرارات الحكومية، وهو امر يحتمل الخطأ وغير قادر على الوصول للدقة التامة كما ان الحاجة تقتضي الى توسيع بيانات السجل الحكومي للأنشطة الاقتصادية.

3– التنويع التقليدي: - التنويع التقليدي للقطاع الاقتصادي التقليدي يمل نحو التصنيفات الأساس التي يتأسس بها الاقتصاد الوطني مع الاخذ بنظر الاعتبار ان النماذج التقليدية قد لا تصلح على مناطق العراق كافة او قد تكون تكاليفها باهضه فلابد من تنمية المهارات المحلية على وفق الشروط التي تمتاز بها المدن والمحافظات العراقية على النحو الاتي:.

أ- القطاع النفطي في محافظتي كركوك والبصرة: إنَّ كلتي المحافظتي تستأثران بـ 94% من إنتاج النفط في العراق، والاستثمار في القطاع النفطي لابد أن يكون مدفوعاً إلى تنويع الإيرادات، وليس إلى تعظيم الإيرادات الأحادية كما حصل في السنوات السابقه ، وعلى سياق تلك التجارب الناجحة في الدول التي القائمة اقتصاداتها على الموارد الطبيعية والتي استطاعت أن تخلق شروطاً للتنوع الاقتصادي عبر الاليات الريعيه.

ب- الحكم الرشيد: هناك قدر كبير من التباين في جوده الحوكمه في البلدان البلدان المصدره للنفط في منطقه الشرق الأوسط و شمال افريقيا و ما تزال دول الخليج العربي تحتل الصداره في درجات الحكومه الرشيده في حين أن العراق تخلف عن ذالك ،فقد سجلت البلاد أدنى مرتبه في الاستقرار السياسي و فعاليه الحكومه و سياده القانون و هذه العوامل مسؤوله عن اعاقه القطاع الخاص .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أدى الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد العراقي على قطاع النفط الى جعله اقتصاداً هشاً، معرضا للصدمات الخارجية والداخلية بصوره متكررة أذ ان معظم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ناتجه عن بقاء العراق معتمداً على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى وأهامل القطاعات الاخرى.
2. أدت السياسة الحكومية المتبعة في العراق الى تعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد العراقي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في العراق وعدم توفر فرص عمل لشباب والخريجين كلها من المخاطر التي تخلق الصدمات في الاقتصاد العراقي.
3. عدم توفر قانون يحمي الفئات الهشة والضعيفة في أوقات الازمات الاقتصادية والسياسية والصحية الأمر الذي جعل أعداد الفقراء في تزايد مستمر.
4. عدم تنويع مصادر الدخل اذ أن معظم إيرادات البلد متأتيه من الايراد النفطي واهمال مصادر الدخل الاخرى كالضرائب والتعرفات الجمركية فصلاً عن اهمال قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات المهمة التي تدر عائداً لبلد.
5. عدم استقرار السوق النفطية والتغيرات الطارئة والمفاجئة في أسعار النفط وتأثرها بالعوامل الخارجية عرقل تنفيذ المشاريع وانعكس على النفقات التشغيلية وذلك لان موازنه العراق تعتمد على الايرادات النفطية وبنسبه مرتفعة جدا.
6. العراق وبخلاف الدول النفطية لا يمتلك صندوقاً سيادياً يستطيع السحب منه لامتصاص صدمات النفط وتمويل عجز الموازنة.
7. إهمال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة بسبب عدم وجود استقرار مالي ونقدي وكذلك عدم وجود استقرار أمني.
8. لم يكن الاقتصاد العراقي قبل داعش في حال جيدة، لكنه ازداد سوءاً مع الخراب والتدمير الممنهج الذي قامت به تنظيم داعش الارهابي، وفي هذا الإطار فإن احتلال داعش لأجزاء كبيرة من العراق والذي تزامن مع انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية قد أثر سلبيا وعلى نحو كبير في القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستثمار وعلى الحياة الاقتصادية كلها، فضلا عن انه ادلى الى نزوح الملايين من سكان المناطق التي احتلها داعش. كما ألحق داعش الدمار بأصول البلاد وبنيتها التحتية مما أحدث اضطرابات في الإنتاج وطرق التجارة

9. أثرت جائحه كورونا مع انخفاض أسعار النفط عام 2020 بصوره سلبيه على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على الدين العام (الداخلي والخارجي) والنقل (الجوي، البري، البحري) كما عطلت سلاسل التوريد وحركه المواصلات وهذا أدى الى تفاقم الأزمة وتراجع النمو الاقتصادي في العراق.
10. يعاني الاقتصاد العراقي منذ منتصف 2014-2020 على وقع أزمات وصدمات اقتصادية واجتماعية وسياسية مركبة ومعقدة انعكست على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي. فما لبث أن تعافى من أزمة مزدوجة خانقة تسبب بها احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة من العراق بالتزامن مع انهيار أسعار النفط والتي أدت الى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع أعداد الفقراء وزيادة الديون العامة للبلد وارتفاع مستويات عجز الموازنة، وتخريب البنية التحتية في المدن التي سيطر عليها الإرهاب، حتى عاد ليقع مرة أخرى في أزمة مركبة متعددة الابعاد على أثر تفشي جائحة كورونا Cvied-19 وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي والتي أدت الى تعطيل اغلب النشاطات الاقتصادية، مما انعكس على أسواق النفط والتي فقدت نحو 50% من قيمتها ليشهد الاقتصاد العراقي هبوطاً حاداً في النشاط الاقتصادي هو الاقوى منذ عام 2003، وقد اقترن ذلك بمظاهرات واحتجاجات شعبية انطلقت في تشرين الاول 2019 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

1. تنويع مصادر الدخل من خلال تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية، واحكام الرقابة على المنافذ الحدودية ليس فقط لتعظيم الرسوم الكمركية وانما أيضا لدعم المنتج المحلي وخاصة للسلع التي توجد لها بدائل محلية. والعمل الجاد على تفعيل الضرائب على شركات الهاتف النقال والشركات الاجنبية والعمالة الاجنبية في العراق.
2. تتمثل الأولوية العليا في الحاجة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. وأصبح تنفيذ السلطات العراقية لبرنامج قوي من أجل ضبط أوضاع المالية العامة ضرورة يقتضيها عمق الانخفاضات الدولية في أسعار النفط ومدّتها الطويلة واحتمال دوام جزء كبير من صدمة الأسعار. لذا يلزم توطيد الجهود لتلبية الاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات، وجعل الإنفاق متماشي مع أسعار النفط العالمية وضمان القدرة على تحمل الديون. كما أن الإصلاحات في قطاع الكهرباء والإعانات وفي المؤسسات المملوكة للدولة والإدارة المالية العامة هي أمور حاسمة على المدى المتوسط للحدّ من الفساد وإفساح المجال للإنفاق الاستثماري الذي يُعد أساسي للحفاظ على النمو.
3. ضرورة العمل من خلال الإصلاح الإداري والاقتصادي على زيادة أرباح الشركات العامة وزيادة النسبة المخصصة منها لوزارة المالية من اجل تعظيم الإيرادات غير النفطية. فضلا عن ضرورة العمل على زيادة كل الإيرادات غير النفطية.
4. تشريع قوانين جديدة لإصلاح نظام الرواتب ومنع تسييسها وتعديل او الغاء القوانين التي تمنح لبعض المواطنين أكثر من راتب وتعديل القوانين الخاصة بالتقاعد واجراء وتخفيض جدي في امتيازات ورواتب الرئاسات الثلاث والسفارات والملحقيات العراقية في الخارج.
5. ضرورة اتباع سياسات فاعله وإيجاد حلول جذريه من اجل معالجه الاختلالات وتوفير فرص عمل للشباب عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص ودعم المشاريع والقطاعات التي تمتص أكبر قدر من البطالة وتحرك عجله الاقتصاد
6. تفعيل قانون يضمن حقوق الفئات الهشة من الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة يضمن لهم عيش حياة كريمة والتمتع بخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.
7. محاربه الفساد في جميع اركان الدولة وزيادة منافذ التصدير وتقليل اعتماد العراق على الموانئ عبر انشاء خطوط نقل بريه كون العراق يتمتع بموقع استراتيجياً والسيطرة عليها من قبل الدولة لضمان حصر الإيرادات العامة.

8. يمكن للحكومة أيضا أن توفر جزءا من عائدات الموارد للأجيال المقبلة من خلال انشاء صندوق سيادي يمول من الفائض من الإيرادات النفطية يستطيع السحب منه خلال الصدمات النفطية وتمويل موازنته في أوقات العجز بالإضافة الى الاستثمار في الاقتصاد المحلي لتوليد النمو في المستقبل. ويمكن للقوانين المالية أن تدعم هذه السياسات، وتحد من قرارات الإنفاق الحكومي، وأن تلزم الهيئات الحكومية على اعتماد منظور طويل الأمد بشأن المصالح المالية العامة.

9. تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة من خلال توفير قاعده استقرار نقدي ومالي تسمح بنجاح المستثمرين وتوفر الفرص للمستثمرين باتجاه عدى تأثير انعكاسات التقلبات السعرية في مستقبل الاستثمار.

10. اعتماد العديد من السياسات والإصلاحات المالية والاقتصادية من أجل أعاده هيكله الموازنة وتحقيق الاستدامة المالية من خلال ضبط الانفاق.

11. اصلاح النظام السياسي وتحقيق الأمن والاستقرار، في البلد وإن الإصلاح الاقتصادي لا يتحقق دون تحقيق الإصلاح السياسي.

12. وضع الحلول الملائمة من أجل النهوض بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة كالصحة والتعليم والفقر والبطالة من خلال الاهتمام بالفئات ذات الدخل المنخفض، العمل على توفير فرص عمل للعاطلين.

13. تمكين القطاع الخاص من اخذ دوره المطلوب في الإنتاج والنمو وتحقيق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل من خلال تفعيل صندوق دعم القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات، وتقديم المساعدات فير المالية له، ودفع المستحقات المتأخرة للقطاع الخاص على الحكومة.

14. تبني استراتيجية لتعزيز الحماية الاجتماعية في العراق تؤدي الى وضع أنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة تتسم بالاستدامة من الناحيتين المالية والسياسية، ويجب على الحكومة العراقية رسم رؤية أطول أجلا لنظم الحماية الاجتماعية تسترشد بها في تطوير مؤسساتها وبرامجها. ويساعد الوضوح في الرؤية على السعي من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال نهج تدريجي متماسك، وتجنب اتخاذ أي خطوات قد تعوق تحقيقها

المصادر

المصادر:

أولا: الكتب العربية: -

1. البو علي، يحيى حمود حسن. (٢٠١٥). معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وأفاق المستقبل، مركز العراق للدراسات كليه الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة.
2. الطريفي، عبد الله. (٢٠٠٥). الاعمال الكاملة/تحرير وليد خدوري، مركز دراسات الوحدة. العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
3. عبد الرضا، نبيل جعفر، الجوراني، عدنان فرحان. 2014. تأريخ الازمات الاقتصادية في العالم، العراق، دار الكتاب الجامعي.
4. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2016). أسواق النفط العالمية، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق.
5. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2011). اقتصاد النفط، العراق، دار أحياء التراث العربي، البصرة، العراق
6. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2016). أسواق النفط العالمية، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق.
7. عبد الرضا، نبيل جعفر، مشاري، خالد مطر. (2015). مستقبل الدولة الريعية في العراق، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق.
8. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2008). الاقتصاد العراقي في مرحله ما بعد السقوط، البصرة، العراق، مؤسسة وارث
9. عبد الرضا، نبيل جعفر، محمد، مصطفى عبد الله. (2016). المسارات العكسية للنفط العراقي ، الغدير للطباعه و النشر ، البصره ، العراق .
10. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2011). اقتصاد النفط، دار أحياء التراث العربي
11. واصل، الفريق عبد المنعم. (2002). الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، مكتبه الشروق الدولية.
12. الياسري، احمد جاسم جبار. (٢٠١٠). النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، بيروت.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. تدير، طروبيا (٢٠١٠). دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (١٩٧١-٢٠٠٦) (رسالة ماجستير)، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية جامعه وهران.
2. الرقب، صلاح أبراهيم سليمان (٢٠٢١)، صعوبات التعليم عن بعد في ظل انتشار فايروس كورونا (covid_19) من وجهه نظر معلمي ومدارس خان يونس في قطاع غزه (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط
3. رويجع، السعيد (٢٠١٣)، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (١٩٧٠_٢٠٠٩) (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
4. زينب، بوتوهامي (٢٠١٧)، أزمه انهيار أسعار ألنفط٢٠١٤ وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط (رسالة ماجستير)، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعه بوضياف_المسيله، الجزائر
5. سعاد، دحاوي عربيه(٢٠١٦)، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية (رسالة ماجستير)،
6. شاتي، سلام كاظم (٢٠١١)، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمده(١٩٨٩_٢٠٠٩) (رسالة ماجستير)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعه كربلاء
7. العيساوي، محمد جواد جمعه، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمه أوبك مع إشارة خاصه للعراق (رسالة دكتوراه)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة .
8. كامل، ميادة رشيد (٢٠٢٢)، تقيم التجربة التنموية في الصين وامكانية تطبيقها في العراق (رسالة دكتوراه)، كليه الإدارة والاقتصاد جامعه البصرة.
9. هاشم، مريم علاء (٢٠١٨)، دور وكاله الطاقة الدولية في سوق النفط العالمية للمدة (١٩٩٥_٢٠١٥) (رسالة ماجستير)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة
10. الوائلي، خضير عباس حسن (٢٠١٢)، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠_٢٠١١) (رسالة ماجستير)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعه كربلاء

ثالثا: النشرات والتقارير

1. استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨). تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعياً بالتمكين وبناء القدرات.
2. افاق الاقتصاد العربي (٢٠٢٠)، تحديث توقعات النمو والتضخم، الإصدار الثاني عشر
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (٢٠٢٠)، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي.
4. برنامج الأمم المتحدة في الإنمائي في العراق (٢٠٢١)، خطة المواجهة الاقتصادية والاجتماعية في العراق .
5. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. (2020). مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان.
6. البنك الدولي (٢٠١٦)، القرض الثاني لتمويل برامج سياسات التنمية المعنية بترشيد الانفاق وكفاءة استخدام الطاقة وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة.
7. البنك الدولي (٢٠١٧)، الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق.
8. البنك الدولي (٢٠١٨)، العراق اعاده الاعمار والاستثمار.
9. البنك الدولي (٢٠١٨)، العراق والاستثمار تقيم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة.
10. البنك الدولي (٢٠٢٠) العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مساراً للتعافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
11. البنك الدولي (٢٠٢٠)، جائحه كورونا: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات.
12. البنك الدولي (٢٠٢١)، قطاع الممارسات العالمية للتعليم في البنك الدولي بناء مستقبل أفضل لضمان التعليم لجميع أطفال العراق.
13. البنك الدولي. (2021). افاق الاقتصاد الكلي والفقر، العيش بالاستدانة: كيف يمكن لمؤسسات ان ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
14. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي الموحد،٢٠٢٠.
15. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي الموحد،٢٠٢٠.
16. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠١٥.
17. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الموكد، ٢٠١٤.
18. البنك المركزي العراقي، السنوات (٢٠١٤)، (٢٠١٥)، (٢٠١٦)، (٢٠١٧)، (٢٠١٨)، (٢٠١٩)، (2020).

19. تقرير افاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠)، الإصدار الحادي عشر
20. تقرير افاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي. (2021). تقرير افاق قطرية: العرق، الإصدار الثالث عشر
21. جمهورية العراق، وزارة التخطيط (٢٠٢١)، التقرير الطوعي الثاني للتحقق من اهداف التنمية المستدامة، العراق...والعودة الى المسار التنموي.
22. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢).
23. جمهورية العراق، وزاره التخطيط (٢٠١٩)، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، انتصار أراده وطن، العراق
24. جمهورية العراق، وزاره التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦)، (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)، بغداد.
25. جمهورية العراق، وزاره التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦)، (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)، بغداد.
26. جمهورية العراق، وزاره التخطيط، (٢٠٢٠)، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، العراق والعودة الى المسار التنموي.
27. جمهوريه العراق، وزاره التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (2014) (2016) (2017) (2018) (2019) (2020)، بغداد.
28. جمهورية العراق، وزاره التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦)، (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)، بغداد.
29. جمهورية العراق، وزاره التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦)، (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)، بغداد.
30. جمهورية العراق، وزاره التخطيط، تقوين أثر جائحه كورونا على الفقر والهشاشة في العراق٢٠٢٠.
31. جمهورية العراق، وزاره المالية، دائرة المحاسبة. السنوات (٢٠١٤)، (٢٠١٥)، (٢٠١٦)، (٢٠١٧)، (٢٠١٨)، (٢٠١٩)، (٢٠٢٠).
32. صندوق النقد الدولي (٢٠١٦)، العراق: خطاب النوايا، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية.

33. صندوق النقد الدولي (٢٠١٦)، العراق: خطاب النوايا، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية.
34. صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠)، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة
35. صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠)، معالجة اثار فيروس كورونا: إرشادات حول سياسات الانفاق على الصحة.
36. صندوق النقد العربي (٢٠٢١)، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي
37. صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي (٢٠٢١).
38. صندوق النقد العربي، افاق الاقتصاد العربي. (2020). تحديث توقعات النمو والتضخم.
39. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا). ٢٠٢٠.فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية
40. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) (٢٠٢٠). إثر جائحة كوفيد-١٩على النقل في المنطقة العربية.
41. مركز التجارة الدولية (٢٠٢٠)، كوفيد-١٩الاغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة.
42. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). (2014). اعداد مختلفة من التقارير الشهرية، الإدارة الاقتصادية
43. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الربع سنوي حول الأوضاع البترولية العالمية (2020).
44. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي (٢٠٠٦)، السابع والعشرين، الكويت
45. منظمة الأمم المتحدة (٢٠٢٠)، موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحه كوفيد-١٩ وما بعدها.
46. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).٢٠٢٠. الاستثمار في منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا في زمن فيروس كورونا (Covid-19)
47. منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) (٢٠٢٠)
48. منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي (٢٠١٤)، الحادي والاربعون، الكويت

49. منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية (٢٠٢٠)
50. منظمه التجارة والتنمية (الاونكتاد). ٢٠٢٠. من الجائحة العالمية الى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد اخر
51. منظمه التعاون الإسلامي .٢٠٢٠. الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحه كوفيد-١٩في الدول الأعضاء في منظمه التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدولة الإسلامية
52. منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠٢٠)، الاستجابة لأزمه فيروس كورونا (covid_19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
53. منظمه الطيران المدني الدولي .٢٠٢٠. اشتدت بشأن التوترات الاقتصادية والمالية للتخفيف من حده تأثير مرس فيروس كورونا على قطاع الطيران
54. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد) (٢٠٢٠). استعراض النقل البحري، الأمم المتحدة.
55. الورقة البيضاء (٢٠٢٠)، التقرير النهائي لخليه الطوارئ للإصلاح المالي.

رابعا: المقالات والبحوث من الشبكة المعلوماتية - الانترنت

1. ال طعمه، حسين (٢٠٢٠). اثر جائحه كورونا على الفقر و الهشاشة في العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعه كربلاء، متوفر على الموقع الالكتروني:

http://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/10686

2. CNBC عربية (٢٠٢٠). رئيسة صندوق النقد: جائحة كورونا أسوأ بكثير من الازمه المالية العالمية، متاح على الموقع الالكتروني

https://sahafahn.com/details/7897500/amp

3. أبو ناصر، سلام (٢٠٢٠).عالم الحجر الصحي: انتعاش وسائل الترفيه، العربي الجديد، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.alaraby.co.uk

4. اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA ٢٠٢٠).الشرق الأوسط سيخسر 1.7مليون وظيفه بسبب تداعيات كورونا و اغلاق حدود دول المنطقة ، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.iata.org.pdf

5. اضو، صلاح عبدالسلام، المصراني، سالمه مفتاح (٢٠٢٠). تحديات تطبيق التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم الليبية في ظل الازمات (جائحه كورونا)،المؤتمر العلمي الافتراضي الأول حول جائحه كورونا الواقع و المستقبل الاقتصادي و السياسي لدول حوض المتوسط، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.researchgate.net.pdf

6. الاقتصادية (٢٠٢٠). التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا والخدمات الخاصة أكبر الرابحين من الأزمة، متوفر على الموقع الالكتروني

https://www.aleqt.com/2020/03/23/article_1787231.html

7. الاقتصادية (٢٠٢٠).الديون المحلية ظاهره مثيره للقلق في الأسواق الناشئة ...العالم بحاجه الى خطه اغاثه للدائنين ،متوفر على الموقع الالكتروني

https://www.aleqt.com/2020/09/18/article_1923656.html

8. المال والاعمال، فيروس كورونا يغير أنماط العيش و العمل للابد.٢٠٢٠.على الموقع الالكتروني

https://www.bnews.ps/ar/node/9726

9. الأمانة العامة لمجلس الوزراء (٢٠٢٢).الامين العام لمجلس الوزارء :الحكومه تسعى لجعل السياحه في العراق اكثر استقراراً و قدره على مقاومه الازمات ، متوفر على الموقع الالكتروني:

http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12193

10. الأمم المتحدة (٢٠٢٠).التحويلات المالية في زمن فيروس كورونا : تحد فرصه لإصلاح نظام يعد شريان حياه اقتصادي بالنسبة للملايين في الدول النامية ، متاح على الموقع الالكتروني

https://news.un.org/ar/story/2020/06/1055872

11. الأمم المتحدة (٢٠٢٠).الجائحة غيرت أساليب السوق الى الابد خاصه مع ارتفاع نسبه الشراء عبر الانترنت، متاح على الموقع الالكتروني:

https://news.un.org/ar/story/2020/10/1063552

12. الأمم المتحده.(٢٠٢٠).موجز سياساتي :التعليم أثناء جائحه كورونا و ما بعدها ،على الموقع الالكتروني:

https://www.un.org/sites/un2.un.org.pdf

13. البدري، احمد حسين (٢٠٢٠).الصدمات الاقتصادية في العراق الى اين ؟ ، متوفر على الموقع الالكتروني:

http://iraqieconomists.net/ar/wpcontent/uploads/sites.pdf

14. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٢٠). يجب على حكومات العالم خفض انتاج الوقود بنسبه تصل إلى 6%سنوياً للحد من ظاهره الاحتباس الحراري الكارثية ، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/yjb-ly-hkwmat-alalm-khfd-antaj-alwqwd-alahfwry-bnsbt-6-snwyana

15. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٢٠). تقرير للأمم المتحدة -التعافي الأخضر من الجائحة ضروري للبيئة لسد الفجوة المتعلقة بالعمل المناخي، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/tqryr-llamm-almthdt-altafy-alakhdr-mn-aljayht-drwry-lsd-alfjwt

16. البلداوي، رأفت (٢٠٢٠)، فيروس كورونا و الاقتصاد العراقي من سيهزم الاخر، مركز البيان للدراسات و التخطيط ، متوفر على الموقع الالكتروني:

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2020/11/8756400.pdf

17. البنك الدولي (٢٠٢٠). تأثير فيروس كورونا المستجد في ١٢ شكلاً بيانياً ،متاح على الموقع الالكتروني:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

18. البنك الدولي (٢٠٢٠). جائحة كورونا ستخلف ندوباً أقتصاديه دائمه في أنحاء العالم، متاح على الموقع الالكتروني:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world

19. البنك الدولي (٢٠٢٠)،جائحه كورونا تؤدي الى سقوط نحو 150مليوناً في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021،متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021

20. البنك الدولي (٢٠٢١). جائحة كورونا : تراجع تدفقات التحويلات بنسبه ١٤٪ في ٢٠٢١، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/news

21. البنك الدولي (٢٠٢٠). التحويلات في زمن فيروس كورونا -الحفاظ على تدفقها، متاح على الموقع الالكتروني:
https://blogs.worldbank.org/ar

22. البنك الدولي (٢٠٢٠).جائحة كورونا تهدد بدفع 72مليون طفل أخر نحو فقر التعليم لجميع الأطفال في كل مكان ،متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/12/02/

23. البنك الدولي (٢٠٢٠) البلدان الفقيرة هي الأشد تضرراً من جائحه كورونا، متاح على الموقع الالكتروني:
https://blogs.worldbank.org/ar

24. البنك الدولي (٢٠٢١). التعايش مع أعباء الديون: كيف يمكن للمؤسسات ان ترسم مساراً لتعافي في منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا، متوفر على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org

25. البنك الدولي (٢٠٢١). التقديرات المحدثة لجائحه كورونا على الفقر في العالم :النظر إلى عام ٢٠٢٠ و التطلع إلى افاق ٢٠٢١،متاح على الموقع الالكتروني:
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/altqdyrat-almhdwatht-

26. البنك الدولي. (٢٠٢٠). برنامج جامعه أكسفورد لتتبع الجهود الحكومية للتصدي لجائحة كورونا، على الموقع الالكتروني:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world

27. البنك الدولي، العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات ان ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، على الموقع الالكتروني:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35275/211699AR.pdf

28. البنك الدولي، العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات ان ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، على الموقع الالكتروني:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35275/211699AR.pdf

29. التمويل والتنمية (٢٠٢٠). جائحة الدين، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/09/pdf/fd0920a.pdf

30. التمويل و التنمية (٢٠٢٠).اعاده بناء عالم ما بعد كوفيد، متوفر على الموقع: الالكتروني

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2021/03/pdf/acemoglu.pdf

31. حسن، باسم عبد الهادي(٢٠٢٠).السياسات الاقتصادية في العراق التحديات و الفرص ،متوفر على الموقع الالكتروني https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16389.pdf

32. حسين، كريم سالم (٢٠١٥). أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمده (٢٠٠٣-٢٠١٥)، متوفر على الموقع الالكتروني
https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/02/98976797880909.pdf

33. حسين، زياد طارق ،محمود، عمار حسن، رشيد، حيدر خالد(٢٠٢٠).الازمه المركبة و الأداء الاقتصادي في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، متوفر على الموقع الالكتروني
https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_incom

34. الخطيب، لؤي، استبيانيان، هاري.(٢٠١٥).اصلاح قطاع الكهرباء في العراق ،مركز بروكنجز الدوحة، متوفر على الموقع الالكتروني
https://drive.google.com/file/d/0B2JknZwYJF35MlFsbzRKRkVhems

35. الخياط ، عدنان حسين (2021) ، السياحة في العراق بين كنوز المعالم والمقومات و غياب التخطيط والاستراتيجيات ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، متاح على الموقع
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/

36. الرؤية (٢٠٢١). 85 دوله تطلب مساعدات عاجلة من صندوق النقد، متاح على الموقع الالكتروني-https://alroya.om/post/259479/85

37. الساعدي، زاهد قاسم بدن، الفيصل، إيهاب عباس (٢٠١٥).أثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي للمده(١٩٩٠-٢٠١٤)، كلية الادارة و الاقتصاد جامعه ميسان ، متاح على الموقع الالكتروني https://www.iasj.net/iasj/download/768cfaacc80bfa48

38. الساعدي، عبد الرزاق(٢٠٢١).تحديات القطاع الصحي في العراق في مواجهه كوفيد-١٩، متوفر على الموقع الالكتروني-https://phr.org/wp

39. سلمان، هيثم عبدالله (٢٠١٨). الإصلاح الاقتصادي و الفساد في العراق ،مركز البيان للدراسات و التخطيط، متوفر على الموقع الالكتروني-https://www.bayancenter.org/wp

40.الشرق الأوسط (٢٠٢٠). كيف غير "كورونا" استخدامات التواصل الاجتماعي، متاح على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/2413146

41. الشرق الأوسط (٢٠٢٠)."كورونا" والاقتصاد العالمي، متوفر على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article

42. شريف، عادل (٢٠٢٠). العراق ما بعد جائحه كورونا-فرصه للاعتماد على الذات و بناء دوله مستقرة ومزدهرة ، متوفر على الموقع الالكتروني http://iraqieconomists.net/ar

43. شهاب، سلام جبار (٢٠٢١).الحكومة العراقية الجديدة و خطوات التوجه نحو التنويع الاقتصادي ،مركز البيان للدراسات و التخطيط، متوفر على الموقع الالكتروني https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/11/0847yr1.pdf

44. صلاح، علي (٢٠٢٠). ملامح جديده للاقتصاد العالمي في مرحله "في مرحله مابعد كورونا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الموقع الالكتروني https://futureuae.com/media/Issue04.pdf

45. صندوق النقد الدولي (٢٠١٥). منشورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ وطلب الشراء بموجب اداره التمويل السريع، متوفر على الموقع الالكتروني https://www.imf.org/-

46. صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠). السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد-١٩، متاح على الموقع الالكتروني

47. صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠).الحد من التداعيات الاقتصاديه لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهه كبيره ، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-

48. صندوق النقد الدولي (٢٠٢١). إدارة التعافي بمسارته المتباعدة، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/04/06/Blog-WEO-

49. صندوق النقد الدولي(٢٠٢٢).خبراء الصندوق يختتمون زيازه الى العراق،متوفر على الموقع الالكتروني

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/05/19/pr22159-iraq-imf-staff-concludes-staff-visit-to-iraq

50. طلحه ،الوليد(٢٠٢٠).مخاطر الدين العام في ظل ازمه فيروس كورونا ، صندوق النقد العربي ، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.amf.org.ae.pdf

51. عبدالمنعم، هبه، إسماعيل، محمد(٢٠٢٠)،تداعيات أزمه فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.amf.org.ae.pdf

52. كاظم، حسن لطيف (٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحه كورونا في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متوفر على الموقع الالكتروني

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-

53. كريشنان ن. وس. د. أوليفييري. (2016) فقدان مكاسب الماضي: الرفاه والآثار التوزيعية للأزمة المزدوجة في العراق في العام 2014، على الموقع الالكتروني

https://documents1.worldbank.org/curated/en.pdf

54. كورتل، فريد، رزيق، كمال.(٢٠٠٩).الازمه المالية مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربيه، الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.iasj.net/iasj/download/2ade6d5c6a1962c0

55. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا).(٢٠٢٠).اثر جائحه كوفيد-١٩على النقل في المنطقة العربية، على الموقع الالكتروني

https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf

56. مرزا، علي(٢٠٢٠).تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي "في العراق ، الورقة البيضاء و تقرير البنك الدولي ، متوفر على الموقع الالكتروني

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12.pdf

57. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات(٢٠٢٠).كيف عصف جائحه كورونا بأسعار النفط ؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي ،متاح على الموقع الالكتروني

https://www.dohainstitute.org/ar.pdf

58. المركز العربي للبحوث و الدراسات (٢٠٢٠).الاقتصاد العالمي ما بعد جائحه "كورونا"، متاح على الموقع الالكتروني http://www.acrseg.org/41644

59. مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية (٢٠٢١).الصدمة الاقتصادية المزدوجة في العراق أسبابها و تداعياتها، متوفر على الموقع الالكتروني

https://fcdrs.com/economical/1517

60. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (٢٠٢٠). ملامح جديدة للاقتصاد في مرحلة ما بعد كورونا، متاح على الموقع الالكتروني

https://futureuae.com/media/Issue04_7b95716c-dde1-410c-9238-b4d3777ad2ea.pdf

61. النصراوي، سلطان جاسم (٢٠٢٠). الاقتصاد العراقي في ظل جائحه كورونا ...سيناريوهات لمسارات عجز الموازنه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعه كربلاء، متوفر على الموقع الالكتروني

https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/8086
https://www.researchgate.net

62. النصراوي، سلطان جاسم (٢٠٢٠).عندما تتلاطم الازمات الاقتصاد العراقي أي طريق ممكن ،كليه الإدارة و الاقتصاد جامعه كربلاء ،متوفر على الموقع الالكتروني

https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/8177

63. وزاره المالية (٢٠٢٢). وزارة المالية: اعتمادنا سعر صرف لدعم الإنتاج الوطني وحماية احتياطي البنك المركزي ودعم الموازنة

64. اليوسف، يوسف خليفه (٢٠١٥)، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربيه لتطوراته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، متاح على الموقع الالكتروني

https://caus.org.lb/product

65. اليونسكو(٢٠٢٠).الاثار السلبية لإغلاق المدارس ،متاح على الموقع الالكتروني

https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse/consequences

المصادر الأجنبية:

1. Opec, Annual Statistical Bulletin, (1996), (1997), (1998), (1999).
2. UNCTAD (2020) .Global Trade Update

3. Bals, Javier, smith, Grant, Carr, Mathew (2020). **Global Oil Demand in Freefall on Pandemic, IEA Chief Says**
4. IATA (2020). Potential for revenue losses of $113bn due to COVID-19 "crisis"
5. OECD, "Covid-19 and International Trade: Issues and Actions," 12/6/2020, accessed on 11/8/2020,
6. Opec, Annual Statistical Bulletin (2014), (2015), (2016), (2017), (2018), (2019), (2020).
7. Opec, Annual Statistical Bulletin, (2010), (2011).
8. Unctad Nation (2020). Impact of the Covid-19 Pandemic on Trade and Developmennent.
9. UNCTAD (2020). Global Trade Update.
10. World Bank Group (2020). Addressing The Human Capital Crisis Apulic Expenditurep Refew Iraq.
11. World Bank Group (2020). Unmasking the Impact of Covid-19 on Business.
12. World Bank Group (2021). Building for Ward Better to Ensure Learning for children in Iraq
13. World Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth.
14. World Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth.
15. World Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth.
16. World Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth.
17. World Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth.

18.https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production

.

المؤتمرات والندوات:

1. البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، ٢٠١٨.
2. البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، ٢٠١٨.
3. ضو، صلاح عبد السلام، المصراتي، سالمه مفتاح. (٢٠٢٠)، تحديات تطبيق التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم الليبيه في ظل الازمات (جائحه كورونا)، المؤتمر العلمي الافتراضي الأول حول جائحه كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط.
4. عبد الله، عبد الخالق(٢٠٠٠). الوطن العربي بين قرنين، دراسة من القرن العشرين، بحوث الندوة العسكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. فياض، محمد خليل، الزائدي، خالد علي (٢٠٠٩). الازمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، طرابلس.
6. المشهداني، عبد الرحمن نجم (2020). اقتصاد العراق من أزمه كورونا و أنهيار أسعار النفط العالميه و تأثيراتها على بناء الموازنه الاتحاديه ، مركز صنع السياسات للدراسات الدوليه و الاستتراتيجيه ،أسطنبول، تركيا.
7. ميرزا، على (٢٠١٥). ندوه تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة.
8. اليوسف، يوسف خليفه(2015). الاقتصاد السياسي للنفط _رؤيه عربيه لتطوراته ، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت.

المجلات والدوريات:

1. الزيتوني الطاهر (٢٠٢٠). امن الطاقة العالمي: الواقع والافاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء ا، العدد١٧٤.
2. الطريفي، عبد الله، تأميم صناعه البترول العربية ضرورة قوميه، مجله دراسات عربيه، السنة الأولى، العدد٧، أيار/ مارس ١٩٦٧
3. الطلافحة، حسين (٢٠٢٠). تداعيات ازمه كوفيد-١٩على تحقيق اهداف التنمية المستدامة: حاله الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد ٣.

4. عامر، ماجد إبراهيم (٢٠١٦)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في اوابك، النفط والتعاون العربي، المجلد الثاني والاربعون، العدد١٥٦.
5. عمر، سيدا، زهره، عمر، دحمان (٢٠٢٠). تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي: مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي، مجله الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد٩، العدد٤.
6. العونية، ابن زكوه (٢٠٢٠). تداعيات ازمه كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي -قراءه في المؤشرات الاقتصادية، مجله اقتصاد المال والاعمال، المجلد ٤، العدد٣.
7. فارس، عبد الرزاق (٢٠٠٩)، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على اقطار مجلس التعاون العربي، العدد٣٦٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
8. مجله منظمه الصحة العالمية، لغر الانفلونزا، المجلد ١٩٦، عدد٢، فبراير٢٠١٨.
9. محسن حسام الدين طه (٢٠٢١). إثر تغير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمده (٢٠٠٥-٢٠١٧)، مجله البحوث والدراسات النفطية، العدد٣٠.

الملاحق

ملحق (1)

اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية من (2000-2014)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 2000 = 100	السعر الحقيقي بأسعار عام 2000
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.2	26.8
2004	36.0	107.3	33.5
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.2	60.5
2008	94.4	116.4	81.1
2009	61.0	117.2	52.0
2010	77.4	118.4	65.4
2011	107.5	120.0	89.6
2012	109.5	121.4	90.2
2013	105.9	122.8	86.2
2014	96.2	124.5	77.3

المصادر:1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – الإدارة الاقتصادية.

2. اعداد مختلفة من التقرير الشهري منظمة أوبك، و

3. تقرير الاحصائيات المالية الدولية، أكتوبر 2014 لصندوق النقد الدولي (IMF).

Abstract

Oil wealth is increasing in importance day by day, and this is what made many economists...and others conduct studies and research. The importance of oil wealth has emerged as the main source of energy and an important tributary for all economic sectors, and without it life would be difficult and impossible, which made the industrialized countries, which are the largest consumers of energy, strive to obtain oil supplies at reasonable prices.

As for the national level, the oil wealth is considered the main pillar of the Iraqi economy. Iraq is a rentier country that is almost completely dependent on the income derived from the sale of oil rents, which made it vulnerable to external shocks that occur on the global oil market, as the Iraqi economy and the global economy as a whole were exposed to many From the economic, social, health and security shocks, the latest of which was the shock of the Corona pandemic and the accompanying decline in the level of economic activity as a result of the cessation of the wheel of life, in addition to the drop in oil prices as a result of the decline in global demand for oil, which led to an increase in the oil supply. This shock, which swept all the economies of the world, was negatively reflected on the oil-producing countries. The Iraqi economy witnessed two double shocks, the first of which was the shock of 2014, represented by the occupation of most of the country's governorates by ISIS, which was accompanied by a drop in oil prices, and the second was the shock of 2020, which was represented by the Corona pandemic and the decrease in oil prices. Oil prices The two shocks left an impact on all aspects of the Iraqi economy as a result of excessive reliance on the oil sector, which made the economy suffer From structural imbalances, so the Iraqi government must follow a series of procedures and radical reforms in order to advance the reality of the Iraqi economy and diversify sources of income, so that the economy is ready for future shocks, as the new reality witnessed by the global oil markets requires the Iraqi government and decision-makers To adopt a real, effective and clear strategy commensurate with the environment of the Iraqi economy and aims to correct the development imbalance created by excessive dependence on oil and protect the economy and the budget from sudden and large fluctuations in oil prices and ensure that oil revenues are used efficiently for advancement In terms of development, i.e. fluctuations in oil revenues should not be transmitted to the local economy through spending decisions in line with cyclical trends. This dependence deepened structural imbalances and strengthened the unilateralism of the economy and its dependence on the outside, as excessive dependence on oil crowded out other revenue sources such as taxes, fees and The returns of public economic institutions are weaker than their contribution to financing the general budget.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Basrah
Department of Economics
College of Administration and Economics

The repercussions of the double shocks on the Iraqi economy For the period (2014-2020)

Research submitted by the student

Zainab Hussein Sabeih

To the College of Management and Economy Council

University of Basra

It is part of the requirements for a master's degree in economic sciences

Supervised by

prof. Nabil Jaafar Abd -Alreda Al -Marsoumi

2022AD 1444AH